المملكة العربية السعودية
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا - فرع اللغة



رد الألفاظ إلى أصولها

دراسة صرفية تحليلية

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية

إعداد الطالب

عبد الكريم بن صالح بن عبد الله الزهراني

إشراف

الأستاذ الدكتور / حسن موسى الشاعر

١٤١٧هـ - ١٩٩٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا

نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (رباعي) : عبدالكريم بن صالح بن عبدالله الكناني الزهراني قسم : اللغة

الأطروحة مقدمة لنيل درجة : الماجستير في تخصص : النحو والصرف .

عنوان الأطروحة : «رد الألفاظ إلى أصولها دراسة صرفية تحليلية » .

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

فبناء على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه والتي تمت مناقشتها بتاريخ ٢٢/ ١/ ١٤١٨هـ بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة ، وحيث قد تم عمل اللازم ، فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه . . .

والله الموفق . . .

أعضاء اللجنة

المشرف	المناقش	المناقش
الاسم: أ. د. حسن بن موسى الشاعر	الاسم : د.صابر حامد عبدالكريم	الاسم : د.جمعان بن ناجي السلمي
التوقيع :	التوقيع :	التوقيع :

رئيس قسم الدراسات العليا

أ . د . سليمان بن إبراهيم العايد

ملخص الرسالة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله . وبعد .

تهدف هذه الرسالة إلى بيان الأصل والكشف عنه من خلال تصور الصرفيين للأصل فما وضع الصرفيون قاعدة في إعلال أو إبدال أو حذف أو زيادة إلا وكان الأصل واضح الصورة لديهم فجاءت هذه الرسالة لتكشف عن ذلك الأصل وتجمع الطرق والأدلة التي تبينه وتوضح أمره في جميع مواضع التحول عنه وبذلك شملت جميع أبواب الصرف ومباحثه.

وقد قسمت هذه الرسالة أربعة فصول .

الفصل الأول لبيان الأصل وأنواعه والأسباب التي دعت إلى العدول عنه ومواضع العدول عنه.

الفصل الثاني عن حروف الزيادة التعريف بها وبيان الأدلة على زيادتها ومواضع زيادتها.

الفصل الثالث عن طرق الرد عند الصرفيين وشمل الملامح العامة لطرق الرد ثم طرق الرد ثم المبحث الثالث عن طرق رد المقلوب.

الفصل الرابع كان حديثه عن الألفاظ المختلفة الأصول عند الصرفيين شمل الخلاف في الحروف المزيدة والمعلة والخلاف في المحذوف ثم الخلاف في المقلوب قلباً مكانياً.

ثم ختم البحث بخاتمة .

ثم وضع له فهارس فنية شمل فهرس الآيات وفهرس الشعر وفهرس الألفاظ وفهرس المراجع وفهرس المواضيع.

الباحث الطالب	المشرف على الرسالة	عميد كلية اللغة العربية
		عنه
عبدالكريم بن صالح الزهراني	أ - د - حسن بن موسى الشاعر	أ - د - حسن محمد باجودة

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الحمد لله الذي بيده تتم الصالحات ، أحمده وأثني عليه الثناء كله ، فهو المتفرد بالعظمة والجلال ، والصلاة والسلام على خير الأنام ، وسيد الرسل الكرام ، وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم البعث والقيام ، أما بعد :

فالتصريف أشرف شطري العربية ([1]) ، والذي يبين شرفَه الحاجةُ إليه واتصالُ أهل العربية به من نحويهم ولغويهم ، لأنه ميزان العربية ولب لبابها ، فلا غنى لباحث في علم العربية عنه وسابرٍ لأغوارها ، وعلم التصريف مليء بالأسرار والكنوز العظيمة ، والتي تحتاج من أبنائها الوقوف عليها بالدراسة والبحث عنها ، ولقد قدم علماؤنا تراثاً صرفياً جم الفائدة ، مكتمل الصنعة ، أحكمت فيه اللفظة ، فكانت غاية في الدقة ، فدرست معنى وقياساً ، فدرسوا حروفها ، ورصدوا تقلباتها وجميع أحوالها ، فعرفوا زائدها وما نقص منها وما أبدل فيها ، وكان محور درسهم هو النظر إلى الأصل ، فما كتبوا قاعدة في إعلال أو إبدال أو حذفٍ أو زيادةٍ إلا وكان الأصل واضح الصورة لديهم ، بل حرصوا على معرفته وجلاء أمره ، فوضعوا قواعد وطرقاً تدل عليه كانت من مسلماتهم ، ويعتمدونها دليلاً عليه ، فلا يساورهم الشك فيه ، ولذا تكرر قولهم : [وهذا يرد الأشياء إلى أصولها]([2]) في كثير من مؤلفاتهم مقترناً بمواضع

([1]) الممتع ٢٧/١ .

([2]) الكتاب ٤٥٨/٣ ، والمقتضب ٢٨٠/٢ ، شرح الملوكي ص ٢٤٦ .

التحول عن الأصل غالباً ، وقد أطلقوه على جملة من الأدلة والطرق .

وقد أشار عليّ الأستاذ الدكتور / حسن بن موسى الشاعر ، المشرف على هذه الرسالة أن أبحث عن مضمون هذه العبارة والكشف عن أسرارها وسبر أغوارها ، وجمع الطرق والأدلة الدالة على الأصل ، مع بيان الأصل المراد لدى الصرفيين ، وبين لي أنها جديرة بالبحث والدراسة ، بل مقدمة من مقدمات الصرف المهمة ، فكانت هذه الدراسة ، جَمَعْتُ فيها الطرق والأدوات التي كانت حاضرة لدى الصرفيين وفي متناول أيديهم متى احتاجوا إليها لتكون تحت مبحث واحد فتصبح سهلة المنال ، قريبة المأخذ .

و لم تقتصر هذه الدراسة على مظهر من مظاهر التحول عن الأصل التي جاءت الطرق والأدلة مقترنة به ، بل شملت جميع المظاهر ، وقد جاءت هذه الأدلة والطرق مشفوعة بأمثلة الصرفيين لتكون أقوى حجة ، وأبين عبارة ، فعرف المقيس منها والمعتمد على السماع .

وتكمن أهمية هذا الموضوع أنه مقدمة تبرز لنا معنى الأصل ، كما أنه يجمع الأدوات والطرق التي توضح الأصل وتبينه ، فلا يمكن تصور قاعدة في الإعلال أو الإبدال إلا بعد معرفة الأصل ، وكذلك الزيادة والحذف ، بل إذا عرف الأصل عرف ميزان الكلمة .

وقد قَسَّمْتُ هذا البحث أربعة فصول :

(١) **الفصل الأول** : بَيَّنْتُ فيه معنى الأصل المراد عند الصرفيين ، وأنواعه ، والأسباب التي دعت إلى التحول عنه ، والمواضع العامة للتحول .

(٢) **الفصل الثاني** : تَحَدَّثْتُ فيه عن الزيادة ، فشمل التعريف بها وبيان أنواعها ، والأدلة عليها ، ثم الحروف المزيدة ، والمواضع التي زيدت فيها .

(٣) **الفصل الثالث** : وتحدثت فيه عن طرق الصرفيين ، فشمل الملامح العامة لطرق الرد ، ثم طرق الرد ، وكانت على النحو التالي :

الطريقة الأولى : التصغير .

الطريقة الثانية : التكسير .

الطريقة الثالثة : التثنية .

الطريقة الرابعة : جمع المؤنث السالم .

الطريقة الخامسة : الضمير .

الطريقة السادسة : الاشتقاق .

الطريقة السابعة : الاستعمال اللغوي ، وشمل الإمالة ، والوصل .

الطريقة الثامنة : الضرورة الشعرية .

الطريقة التاسعة : النسب .

الطريقة العاشرة : الإضافة .

الطريقة الحادية عشرة : رد المقلوب .

(٤) **الفصل الرابع** : تحدثت فيه عن الألفاظ المختلفة الأصول ، وشمل التعريف بالخلاف وأنواعه ، ثم الأسباب العامة الداعية إلى الخلاف .

ثم ختمت البحث بخاتمة بَيَّنْتُ فيها بعض النتائج لهذه الدراسة .

ثم الفهارس الفنية شملت فهرس الآيات ، والأبيات الشعرية ، وفهرس الألفاظ ، وفهرس المصادر ، وفهرس الموضوعات .

وقبل الختام أحمد الله وأشكره على عونه وتوفيقه في إنجاز هذا البحث ، ثم أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي والمشرف على رسالتي الأستاذ الدكتور / حسن بن موسى الشاعر الذي فتح لي قلبه قبل داره ، وتابع هذا البحث منذ أن كان بذرة حتى استوى على سوقه ، وكان يتابع بكل جد وحرص ، ولم يترك لي فرصة للدعة والارتياح ، فجزاه الله عني خيراً ، فقد أخذت من جهده ووقته أوفر الحظ والنصيب .

كما أشكر الأستاذ الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد الذي له الفضل بعد الله في قبولي في الدراسات العليا ، ولا أستطيع مكافأته إلا بالدعاء فجزاه الله خيراً ، وجعله الله ذخراً لأبناء المسلمين .

كما أشكر كل من أهداني كتاباً ، أو أرشدني إلى بحث أو مقالة ، وأخص منهم الأخ محمد الدغريري المحاضر بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ، والدكتور عبد الرزاق فراج الحربي ، الأستاذ بكلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية .

كما أخص بالشكر عضوي لجنة المناقشة على تفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة ، وإعطائها نصيباً من وقتهما .

كما لا أنسى جامعة أم القرى المتمثلة في عمادة الدراسات العليا التي احتضنت أبناء المسلمين ، ويسرت لهم سبل المواصلة والدراسة ، جعلها الله حصناً دائماً لأبناء المسلمين .

وصلى الله على رسوله الكريم .

الطالب

عبد الكريم بن صالح بن عبد الله الزهراني

الفصل الأول

مفهوم الأصل ، ويشمل :

١) التعريف بالأصل .

٢) أنواع الأصل .

٣) أسباب العدول عن الأصل .

٤) مواضع العدول عن الأصل .

تعريف الأصل

الأصل في اللغة : أساس الشيء ([1]) .

واصطلاحاً : يشمل عدة معان عند علماء اللغة . فهناك الأصل المعنوي وهو ما عناه ابن فارس في كتابه حيث قال : « إن للغة العرب مقاييس صحيحة وأصولاً تتفرع منها فروع وإليها ترجع المعاني » ([2]) .

وهناك أصل اشتقاقي وهو الأصل الذي ترجع إليه جميع المشتقات وليس المراد بالأصل في هذا البحث الأصل المعنوي أو الأصل الاشتقاقي ، وإنما هو أصل اللفظة قبل تحوّلها وقبل حدوث الإعلال أو الإبدال أو القلب أو الحذف أو الزيادة والإدغام . وسواءً كان هذا الأصل مستعملاً أو أصلاً مجرداً غير مستعمل .

وقد حدد هذا المعنى ابن جني في كتابه الخصائص فقال : « الأصل في قام قَوَم ، وفي باع بَيَع ، وفي طال طَوُل ، وفي خاف ونام وهاب خَوِف ونَوِم وهَيِبَ ، وفي شدّ شَدَد وفي استقام استقْوَمَ ..... ، فهذا يوهم أن هذه الألفاظ وما كان نحوها مما يدّعى أن له أصلاً يخالف ظاهر لفظه ، قد كان مرة يقال حتى إنهم كانوا يقولون في موضع قام زيد قَوَمَ زيد وكذلك نَوِم جعفر ، وطَوُل محمد ، وشدد أخوك يده ، واستعْدَدَ الأمير لعدوه ، وليس الأمر كذلك بل بضده ، وذلك أنه لم يكن قط مع اللفظ به إلا على ما تراه وتسمعه .

([1]) معجم مقاييس اللغة ١٠٩/١ .

([2]) معجم مقاييس اللغة ٣/١ .

وإنما معنى قولنا إنه كان أصله كذا أنه لو جاء مجيء الصحيح ولم يعلل لوجبَ أن يكون مجيئه على ما ذكرنا ، فأما أن يكون استُعمل وقتاً من الزمان كذلك ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر » [1] .

ونفهم من كلام ابن جني أموراً :

أولها : تحديد معنى الأصل .

الثاني : أن الأصل ليس تاريخياً كان مستعملاً مرة ثم رفض .

الثالث : شمولية التعريف بالأمثلة المتعددة .

ولكي نقف على تعريف الأصل عند ابن جني لا بد أن نفهم معنى الصحيح في قوله : « لو جاء مجيء الصحيح » فالصحيح هنا هو الذي لم يحدث فيه إعلال أو إبدال أو قلب أو زيادة .

وبهذا نستطيع أن نقول أن الأصل الذي حدده ابن جني والنحاة هو البناء الذي ينبغي للكلمة أن تأتي عليه إذا سلمت من علل الحذف أو الإعلال أو الإبدال أو القلب ، وسلمت من الإدغام والزيادة .

وهذا الأصل ليس تاريخياً ، وهذا ما نفاه ابن جني في نصه السابق حيث قال : « فأما أن يكون استعمل وقتاً من الزمان ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر » [2] .

وبيّن ذلك في نص آخر بقوله : « ومن أدل الدليل على أن هذه الأشياء التي ندّعي أنها أصول مرفوضة لا يعتقد أنها قد كانت

---

[1] الخصائص ٢٥٦/١ – ٢٥٧ .

[2] الخصائص ٢٥٦/١ – ٢٥٧ .

مرة مستعملة ثم صارت من بعد مهملة ما تعرضه الصنعة فيها من تقدير مالا يطوع النطق به لتعذره » ([1]) .

فأكد ابن جني أن كلمة الأصل لا يقصد بها الأصل التاريخي للكلمة ، بل الأصل التجريدي الموضوع من قِبَل النحاة للأبنية على اختلافها ، ولذلك نراه يُعَنْوِن هذا الباب بقوله : « باب في مراتب الأشياء ، وتنزيلها تقديراً وحكماً لا زماناً ووقتاً » فعنوان الباب مبني على نفي أي ادّعاء يقول أنهم قصدوا بالأصل أنه استعمل في وقتٍ من الزمن ثم عدل عنه .

بل يؤكد ابن جني هذا الأصل ببعدٍ آخر ويبين أن النحاة لم يرتجلوا هذا الأصل من تلقاء أنفسهم وإن كان بعضها لم يستعمل و لم ينطق به بل أنه مبني على كلام العرب ، وهذا ما يفهم من كلامه حيث قال : « ويدل على أن ذلك عند العرب معتقد كما أنه عندنا مراد معتقد إخراجها بعض ذلك مع الضرورة على الحد الذي نتصوره نحن فيه وذلك قوله :

صددتِ فأطْوَلتِ الصدود وقلّما وصالٌ على طولِ الصدود يدوم ([2])

هذا يدلك على أن أصل أقام أقْوَم ، وهو الذي نومئ نحن إليه ونتخيله قرب حرف يخرج هكذا منبهة على أصل بابه ، ولعله إنما أخرج على أصله فتجسم ذلك فيه لما يعقُب من الدلالة على أولية أحوال أمثاله » ([3]) .

([1]) الخصائص ١/٢٥٩ .

([2]) البيت من شواهد سيبويه ، وهو لعمر بن أبي ربيعة . وديوان عمر بن أبي ربيعة ص ٤٩٤ . وانظر الكتاب ١/٣١ .

([3]) الخصائص ١/٢٥٧ .

ومما سَبَقَ نَجِدُ أن القَوْلَ بالأَصْلِ في اللفْظِ مُتَعَدِّدُ الأوجه عند الصرفيين ، فنجدُ الأصولَ المجردةِ للأبنية التي بنوها على علاقة التقاطع بين أصل الاشتقاق وأصل الصيغة ، فهي إِطَارٌ من أُطُرِ اللغةِ ، لا عَمَلٌ من نشاط الكلام ([1]) . والقَوْلُ بهذا الأصل المجرد له أهميته في الدراسات الصرفية العربية ، وفائدته تتمثل فيما قال د/ تمام حسان : « إنه معيار اقتصادي ترد إليه الكلمة وتقاس به إذا تجافى بها الاستعمالُ عن مُطَابقته بما أصابها من تغيير أو تأثير كالإعلال والإبدال والقلب والنقل والحذف والزيادة .... الخ » ([2]) . والقولُ بهذا الأصل يساعد الصرفيين في وضع القواعد الكلية لصوغ الكلمة فلا يمكن وضع قاعدة لتلك البنية إلا بعد معرفة الأصل الذي تنتمي إليه ، ونجد من الأوجه التي قالوا بها أصل الاشتقاق ، وهو حروف الكلمة الأصلية ، وأما وزن الكلمة كاملة بأصولها وزوائدها فهو أصل الصيغة ، فكلمة امْتَحَن بنية صرفية لها أصل مجرد وهو افتعل ، وانكسر بنية صرفية أخرى تنتمي هي ومثيلاتها إلى الأصل انفعل ، فنجد أن الصرفيين يتعاملون مع اللفظة بالنظر إلى الأصل المجرد وأصل الاشتقاق وإلى أصل الصيغة . ولكي نسير على طريق واضح يجب أن نعرف أن الأصل المراد هو الأصل الذي تصح فيه الكلمة ومدى مطابقة اللفظة لذلك الأصل ومفارقتها له ، وقد نظر الصرفيون إلى الكلمة بهذا المنظار ، ويمكن تقسيمها إلى قسمين :

([1]) انظر الأصول / تمام حسان ص : ٥٥ .

([2]) انظر الأصول / تمام حسان ص : ١٢٧ .

القسمُ الأول : قِسْمٌ تَثْبُتُ صُورَتُهُ ولا تَتَحوّلُ عَـنْ قَوَاعِدِهِـمْ الموضوعة فتطابق أوزانهم المجردة ، مثل ضَرَبَ ونَجَحَ وغير ذلك .

والقســمُ الثـاني : تَـتَغَيرُ صورَتُـهُ وتَتَحَـوّلُ ، فَأَحْيَانـاً تُطَـابِقُ أُصُوْلَهُم المجردة وأحياناً تخالفها .

والذي يعنينا في بحثنا هذا هو القسم الثاني **ما خالف أصولهــم المجردة** ، والبحث عن الوسائل والطرق التي اعتمدها علماء الصــرف في مَعْرِفَة تِلْكَ الأصول ، وَقَبْلَ الخَـوْضِ في ذلـك لا بـدّ بعـد تَعْرِيـفِ الأصل المراد معرفة أنواعه والأسباب التي دعت إلى العدول عنه .

ولعـل سـؤالاً يطـرح نفسـه هنـا ، هـل الأوزان الـتي وضعهـا الصرفيون كافية لمعرفة الأصل المجرد ؟ وللإِجَابَةِ عَـنْ ذَلِـكَ لا بـد لنـا مـن استقراء كـلام العلمـاء السـابقين في الميزان ، ومـن ذلـك قـول الرضي : « والغرضُ الأَهَمُّ من وَزْنِ الكَلِمَةِ معرفةُ حروفهـا الأصـول وما زيد فيها من الحروف وما طرأ عليها من تغيير لحروفهـا بالحركـة والسكون » (١) . ويرى عبد القاهر أن وزن الكلمة على حَسْبِ ما طَرَأَ عليها ، فوزن قال عنده فَال ، ورمى فَعَـا (٢) ، وعلـى الرأيـين فَنَحْنُ بحاجة إلى معرفة الأصل ، لأن الوزن لا يحدد مـا كـانت عليـه الكلمة قبل التحول ، فقال وزنهـا علـى رأي الرضـي فَعَـلَ ، وعلـى رأي عبد القاهر فَالَ ، وعلى هَذَيْن الوَزْنَيْن لم ندرك أن أصل الألـف هو الواو ، وبهـذا نـدرك أن الإعـلال والإبـدال قـد لا يـدرك بـوزن الكلمة لأن التغيير لا يخرج عن أوزانهم المألوفة .

---

(١) انظر شرح شافية ابن الحاجب ١/١٠ ، ١١ ، ١٣ .

(٢) انظر شرح شافية ابن الحاجب ١/١٨ .

يقول ابن جني : « إن العرب إذا غيرت كلمة من صورة إلى أخرى اختارت أن تكون الثانية مشابهة لأصول كلامهم ومعتاد أمثلتهم » [1] . ويمكن استثناء ما إذا غيرت التاء طاءً أو دالاً فوَزن الكلمة يؤدي إلى وزن غير مألوف حيث لا تزاد الطاء أبداً ولا الدال ، ونؤكد القول أن معرفة الوسائل والطرق التي استعملها الصرفيون في معرفة الأصول لها أهميتها في دراسة الصرف .

---

(1) الخصائص ٦٦/٢ .

أَنْـوَاعُ الأَصْلُ

يُمْكِنُ تقسيم الأُصُوْلِ بحسب النظر إليها ، فيمكن تقسيمها إلى قسمين إذا نظرنا إلى استعمال العرب للأصل وعدمه ، فقسم منها استعملته العرب ونطقت به ، وقسم لم تَسْتَعْمِلْهُ العرب لتعذر النطق به أو استثقاله .

فيمكن تصنيف اسْتَحْوَذ تحت القسم الأول لأنه من المستعمل في كلام العرب .

وأما قَوَل فإنها تأتي تحت القسم الثاني لأن العرب لم تستعمله في كلامها .

وإذا نظرنا إلى هذه الأصول بحسب إمكان النطق بالأصل وعدم الإمكان نجد أن الأصول لا تخرج عن أصناف ثلاثة :

الصنف الأول : ما لا يمكن النطق به .

الصنف الثاني : ما يمكن النطق به غير أن فيه استثقالاً .

الصنف الثالث : ما يمكن النطق به دون استثقال و لم يستعمل أو يرد إلى أصله .

وكلتا النظرتين سجلها أبو الفتح بن جني في كتابه الخصائص فقال عن الأولى : « واعلم أن الأصول المنصرف عنها إلى الفروع على ضربين :

أحدهما : إذا احتيج إليه جاز أن يراجع .

والآخر : ما لا يمكن مراجعته ، لأن العرب انصرفت عنه فلم تستعمله » (1) .

---

(1) الخصائص ٢/٣٤٧ .

وضرَب لذلك أمثلة كثيرة متنوّعة فقال : ومن الأول إجراء المعتل مجرى الصحيح نحو قوله :

لا بارك الله في الغواني هل   يصبحن إلا لهن مُطَّلَبُ ([1])

وقال : ومنه إظهار التضعيف كَلَحِحَتْ عَيْنُهُ .

وضرب أمثلة للثاني فقال : وذلك كالثلاثي المعتل العين ، نحو : قام وباع وخاف .

وكذلك باب افتعل إذا كانت فاؤه صاداً أو ضاداً أو طاءً أو ظاءً فإن تاءه تبدل طاء نحو : اصطبر واضطرب ([2]) .

ونلحظ كذلك من عنوان أبي عثمان في كتابه التصريف الإشارة إلى هذا التقسيم ، فهو يقول : « وهذا باب ما تقلب فيه تاء افتعل عن أصلها ، ولا يتكلم بها على الأصل البتة كما لم يتكلم بالفعل من قال وباع ، وما كان نحوهن على الأصل » ([3]) .

وعلق على كلام أبي عثمان أبو الفتح فقال : « لا يقال في اصطبر اصتبر ولا في اضطرب اضترب ، ونحو ذلك وإن كان هذا هو الأصل ، كما لا يقال في قام قوَم ولا في باع بَيَع وإن كنا نعلم أن هذا هو الأصل ، وفي كلامهم من الأصول المرفوضة الاستعمال ما لا يحصى كثرة » ([4]) .

أما إشارة أبي الفتح إلى التقسيم الثاني ، فقال عنها : « ومنها ([5]) مالا يمكن النطق به أصلاً ، نحو ما اجتمع فيه ساكنان

([1]) البيت لابن قيس الرقيات ، وهو من شواهد سيبويه . انظر الكتاب ٥٩/٢ .

([2]) انظر الخصائص ٢٦٢/١ .

([3]) المنصف ٣٢٤/١ .

([4]) المرجع السابق .

([5]) أي الأصول المتروكة والمعدول عنها .

كسَمَاء ومَبِيع ومَصُوغ ([1]) ، وذلك بعد نقل حركة الياء والواو إلى ما قبلها في مَبْيِع ومَصْوُغ » وهذا هو الصنف الأول .

وأما الصنف الثاني فقال عنه : « ومنها ما يمكن النطق به غير أن فيه من الاستثقال ما دعا إلى رفضه وإطراحه إلا أن يشذ الشيء القليل منه فيخرج على أصله منبهة ودليلاً على أولية حاله كقولهم : لَحِحَت عينه ([*2]) وأَلِلَ السقاء إذا تغيرت ريحه ... ، ومن ذلك امتناعهم من تصحيح الياء في نحو : مُوسِر ومُوقِن ، والواو في نحو مِيزَان ومِيْعَاد ، وامتناعهم من إخراج افْتَعَلَ ، وما تصرف منه إذا كانت فاؤه صاداً أو ضاداً أو طاءً أو دالاً أو زاياً على أصله » ([3]) .

وذكر كذلك امتناعهم من تصحيح الياء والواو إذا وقعتا طرفين بعد ألف زائدة ، وامتناعهم من جمع الهمزتين في كلمة واحدة ملتقيتين غير عينين .

وأما الصنف الثالث فقال عنه : « ومنها ما يمكن النطق به إلا أنه لم يستعمل لا لثقله لكن لغير ذلك من التعويض منه أو لأن الصَّنْعَة أدت إلى رفضه » ([4]) .

ولم يذكر ابن جني لهذا الصنف أمثلة صرفية واكتفى بالأمثلة النحوية ، ونستطيع التمثيل بكلمة عيد ، فعندما تصغرها أو تجمعها لا ترجع إلى أصلها رغم عدم الاستثقال وانعدمت كذلك العلة المسببة للقلب ولكن رفض الأصل هنا لا من اللبس فجمعها أعياد وتصغيرها عُيَيْد والأصل الواو ، ولو جاءت على الأصل لالتبست بكلمة أخرى وهي العُود .

([1]) الخصائص ١/٢٦١ - ٢٦٢ .

([*2]) لحِحت عينه : إذا التصقت : وقيل هو التزاقها من وجع أو رمص ، وقيل لزوق أجفانها لكثرة الدموع . لسان العرب ٢/٥٧٧ .

([3]) الخصائص ١/٢٦٢ .

([4]) الخصائص ١/٢٦٣ .

أسباب العدول عن الأصل

ليس عيباً ترك العربية الأصل بل هو ذوق رفيع في اللسان العربي حيث يختار من الألفاظ ما خفّ عليه ويعدل بها عن أصلها إن كان فيه ثقل . ويتجلى هذا الأمرُ في الأسباب التي دعت العربي إلى العدولِ عن الأصل ، فمن هذه الأسباب ما هو قوي الإرادة لا يمكن مع وجوده النطق بالكلمة على أصلها ، ومنها ما هو أقل من ذلك .

وبالنظر إلى هذه الأسباب نجد أنها متعددة لأن مواضع التحوّل التي سجلها ورصدها الصرفيون متعددة ، فقد يتم العدول عن الأصل بخطوة واحدة فقط ، وقد يكون بأكثر من ذلك ، ولكل مظهرٍ أسبابُه .

ولكي نحصر هذه الأسباب والعلل وجدنا أنها لا تخرج عن أمرين :

الأمر الأول : أسباب متعلقة بنطق الكلمة ، أي بالنشاط الذي يقوم به اللسان وهو ما يسميه المحدثون (الأسباب الصوتية) .

والأمر الثاني : أسباب خارجة عن النطق ولكن لم تهملها العرب .

أولاً : الأسباب الصوتية أو المتعلقة بنطق الكلمة . ويتمثل هذا السبب في أمرين :

الأول : التعذر ، **والآخر** التقل .

فالتعذر هو امتناع النطق بالكلمة وينحصر هذا السبب في أمرين :

الأمر الأول : تعذر الابتداء بالساكن .

الأمر الثاني : تَعَذر الجمع بين ساكنين ([1]) . وهـي القَـاعِدَةُ المَشْهُورَةُ أن العَرَبَ لاتبدأ بساكن ولا تجمع بـين سـاكنين علـى غـير حده .

فعندما يَكُونُ أولُ الكلمة ساكناً فإنـه يُجْتَلَـبُ للكلمـة همـزة الوصل لنتمكن من النطق بالكلمة ، وهذا عدول عـن أصـل الكلمـة وذلك بالزيادة . وقد فَرَّقَ ابنُ الأنبـاري بـين همـزة الوصـل وهمـزة القطع في الأسماء بقوله : « إن ثَبَتَتْ بالتَّصْغِيـرِ فَهِـيَ هَمْـزَةُ قَطْـعٍ وإن سَقَطَتْ فهي همزة وصل نحو هَمْزَة أب وابْن ، فالهمزة في أَبٍ هَمْزَة قطع لأنها ثَبَتَتْ في التصغير لأنك تَقُول في التصغير أُبَيّ ، والهمـزة في ابن همزة وصل لأنها تسـقط في التصغـير ، لأنـك تقـول في تصغـيره بُنَيّ » ([1]) .

وأما اجتماع الساكنين على غير حده فهو أمـر متعـذّر النطـق به ، ولذا نَجِـد العـربَ يَعْدِلُـونَ بالكلمـة عـن أصلهـا ، ومـن ذلـك اجتماع أَلِفَيْن مُتَتَالِـيَيْن ، وقـد مـدّ رجـلٌ صَوْتَـه بـالألف عنـد أبـي إسحاق الزجاج عِنْدَمَا نَازَعَهُ في اجتماعهما فقال له : « لـو مددتَهـا إلى العَصْرِ مَا كَانَت إلا أَلِفاً وَاحِدَة » ([2]) .

ولذا قلبت الألف في سَمَاء ونحوهـا إلى هَمْـزَة بعـد تحولهـا إلى الواو لأنه متعذر النطق بها مجتمعة مع الألف الأخرى فعدل بهـا عـن أصلها الثاني .

والأمر الثاني : الثقل ، وهـو مـن الأسـباب الصوتيـة المتعلقـة بالنطق الأمر الذي جعل العرب يعدلون بالكلمـة عـن أصلهـا ، فقـد يحدث في اللفظ عند النطق به صعوبة في النطق ، مما يجعلهـم يعدلـون

([1]) أسرار العربية /٤٠٣ .

([2]) انظر الخصائص ٨٩/١ .

بالكلمة عن أصلها ، وصور الاستثقال كثيرة متنوعة ، لكنها على كثرتها يمكن ردها إلى أوضاع محدودة تحددها الأصوات وعلاقتها ببعض ، وهي :

أ ـ الاختلاف في الصفات : ([1]) فنجد في كلام الصرفيين قولهم إن التقاء الصوت المهموس بالصوت المجهور قد يقلب أحدهما إلى الآخر ليكونا من لون واحد مهموسين أو مجهورين بشرط أن يكون التقاؤهما دون وسيط بينهما ويكون الأول ساكناً ، ويبدو ذلك واضحاً في صيغة افتعل حين يكون الحرف الأول دالاً أو ذالاً أو زاياً لأن تلك الحروف مجهورة وكذلك إذا كان الفاء طاءً أو صاداً أو ضاداً ، يقول ابن جني : « لما رأوا التاء بعد هذه الأحرف والتاء مهموسة وهذه الأحرف مُطْبقة والتاء مخفتة قربوها من لفظ الصاد والضاد والظاء بأن قلبوها إلى أقرب الحروف منهن وهو الطاء لأن الطاء أخت التاء في المخرج وأخت هؤلاء الأحرف في الإطباق والاستعلاء » ([2]) .

وقد قلبها العرب تيسيراً لعملية النطق واقتصاداً في الجهد العضلي ، وأطلق على هذا أيضاً تماثلاً إذا سبقت التاء بصوت أسناني أو لثوي أو صفيري ، وتكون التاء هي تاء الافتعال نحو : اطّلب بدلاً من اطتلب ، ومن ذلك أيضاً التاء في مضارع وزْنَي تفاعل وتفعّل ، مثل يتذكر يذّكر يتطهر يطّهر ، ثم قس الماضي على المضارع فبدلاً من تسمّع اسّمّع وتزمل ازّمّل ([3]) .

([1]) انظر التجويد والأصوات / إبراهيم محمد نجا ص : ٩٩ – ١٠٤ .

([2]) سر صناعة الإعراب ٢١٨/١ .

([3]) انظر المدخل إلى علم الأصوات دراسة مقارنة / صلاح الدين صالح حسنين ص : ١٠٩ – ١١٠ .

ويدخل تحت هذا الاختلافِ الاختلافُ بين الحركة والحرف ، ويظهر ذلك في قلب الواو إذا سكنت وكسر ما قبلها إلى ياء ، أو قلب الياء إلى واو إذا ضم ما قبلها وكانت ساكنة ، يقول سيبويه : « وإنما أبدلوا الياء كراهية الياء الساكنة بعد الضم ، كما كرهوا الواو الساكنة بعد الكسرة ، فإذا تحركت ذهب ما استثقلوا » (١) ، مثل : مُوقِنْ ومُوسِرْ ، ومُيَيقِن ومُيَيسِر .

ب ـــ التقارب أو التطابق في المخرج أو التجانس ، وهذا التقارب يُسَبِّبُ ثقلاً في الصوت والمخرج ، لذا نجد أن العرب يعدلون بالحرف عن أصله فيدخلونه في الحرف الثاني بعد تحويله إلى ذلك الحرف بحيث يرتفع اللسان ارتفاعة واحدة وذلك إذا اتّحدا وسكن الأول كالطاءين في قطّع والذالين في هذّب وهو خروج عن الأصل وقد سببه الاستثقال (٢) .

ومن ذلك توالي الهمزتين مثل ءأدم وخطائئ ، فإنهم يعدلون بها عن أصلها توقّياً للثقل وطلباً للخفة .

وذكر ابن جني أن اجتماع ثلاثة أشياء متجانسة وهي الفتحة والواو أو الياء ، وحركة الواو والياء مكروه ، فهربوا من الواو والياء إلى لفظ تؤمن فيه الحركة وهو الألف (٣) .

ثانياً : الأسباب الخارجة عن النطق :

وضع الصرفيون أسباباً خارجة عن الأسباب النطقية أو الصوتية ، فهناك بعض الألفاظ عدل بها عن أصلها دون أن يكون هناك سبب يتعلق بنطق الكلمة ، فلا نجد تعذر النطق أو الاستثقال

---

(١) الكتاب ٤٥٩/٣ .

(٢) المرجع السابق / والتجويد والأصوات / إبراهيم نجا ص : ١٠٤ .

(٣) انظر سر صناعة الإعراب ٢٢/١ .

فيها ومع هذا عُدِلَ بها عن أَصْلِهَا ، وهذه الأسباب لا علاقة لها بالبنية ، وإنما لاعْتِبَارَاتٍ أُخْرَى يمكن حَصْرها في أمرين ، هما :

١ ـ اطراد الباب :

نجد في كلام الصرفيين قولهم مثلاً عند بقاء العلة مع زوال السبب قولهم مراعاة لما بنوا عليه كلامهم من اعتبار حكم المشاكلة والمحافظة على أن تجري الأبواب على سنن واحد (١) .

ومن الأمثلة على ذلك حذف الهمزة من أخوات (أُكْرِمَ) إنما حذفوها ليطرد الباب في الجميع .

وحذف الواو من أخوات (يَعِدُ) نحو : نَعِدُ وأَعِدُ .

وأما الحذف في وَعَدَ فقد حذفت لما اجْتَمَعَتْ مع ياء المضارعة والياء مع الواو ثقيلة ، وهي خفيفة مع النون والهمزة ، ولكنهم أجروا الباب على نسق واحد في المضارع ، ومن ذلك ما أعل لإعلال فعله وذلك كالمصادر المعلة مثل : قياماً من قام ، ولو قلت : قاوم كان قواماً (٢) مع عدم وجود سبب الإعلال فيها وما أعل لإعلال مفرده نحو : قِيمَة وقِيَم ، ودِيْمَة ودِيَم .

٢ ـ أمن اللبس :

ينظر الصرفيون إلى اللفظة نظرة متكاملة عند إعلالها أو تصحيحها ، فلم تَقْتَصِرْ نَظْرَتُهُم على اللفظ فقط ، بل حافظوا على معناها ودلالتها ، وعدم التباسها بغيرها ، فقد يكون أمن اللبس سبباً في التصحيح عندهم ، كما أنه يكون سبباً في الإعلال كذلك ، فإذا كان إعلالها يلبسها بغيرها عدلوا عنه إلى التصحيح ، وإذا كان تصحيحها يلبسها بغيرها أعلّوها ، ومن الأمثلة على ذلك تصحيح

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٠ - ١٣ .

(٢) المنصف ١/٣٤١ .

أطوَل منه مع وجود العلة ، لما رأوا أنـه يلتبس بـالفعل أطـال ([1]) ، ومن ذلك تَسْكِين جَوْزَات وبَـيْضَات فلو حركوها لصاروا إلى لفـظ يجب معه القلب وهو قولهم : بَيَضَات وجَوَازات ، ولـو قلبـوا لقـالوا بَاْضَات وجَازَات فيَلْتَبِسُ لَفْظُهُ بلفظ ما واحده مقلوب نحـو : دَارَات وقَاْرَات ـ جمع دَارَة وقَارَة ـ ([2]) .

وأما إعلال الألفاظ لأمن اللبس فمن ذلك قولهم عِيد وأَعْيَاد ، ألا ترى أن عِيداً من عَادَ يَعُودُ وأن الأصل فيه عِوْد فقلبت الـواو يـاءً لسكونها وانْكِسَار ما قبلها فقيـل عِيـد ، وكـان ينبغـي إذا جمعنـا أن نقول في جمعه أَعْوَاد بالواو لزوال الموجب لقلب الواو يـاءً ([3]) كمـا قالوا في جمع رِيح أَرْوَاح بالواو لزوال موجب قلبها ياءً في رِيح ، فهم أجروا الياء مجرى الأصلية لكي لا يلتبس بغيره ([4]) .

وهذه الكلمة تَلْتَبِسُ بِجَمْعِ عُود ، فَأَمْنُ اللبـس مـن الأسـباب التي دَعَتْ إلى العدول عـن الأصـل ، فَبِنَـاءُ الكلمـة علـى أصلهـا قـد يجعلها تختلط بكلمة أخرى فعدل عنه ، ولـذا عـدّ سـبباً مـن أسـباب العدول عن الأصل .

([1]) الممتع ٤٦٥/٢ .

([2]) المنصف ٣٤٣/١ .

([3]) شرح الشافية ٢١١/١ . وانظر الكتاب ٤٥٨/٣ .

([4]) الكتاب ٥٩٢/٣ . وانظر نظـرات في اللغـة والأدب / لمصطـفى الغـلاييني ص ٨٠ .

مواضع العدول عن الأصل

إن مواضع التحول عن الأصل أكسبت اللغة مرونة وثروة لغوية عظيمة وقد رصدها الصرفيون وأحصوها إحصاءً دقيقاً وتتبعوها بكل دقه وإحكام ويمكن أن نجمل العدول عن الأصل في الأمور التالية :

أولاً : الزيادة : وهي زيادة حرف أو حرفين أو ثلاثة على أحرف الكلمة الأصلية ، وهذا يعتبر عدولاً بالكلمة عن أصلها سواءً كانت الزيادة للمعنى أوللإلحاق أوكانت لغرض لفظي كزيادة همزة الوصل . وسنفرد الحديث عن الزيادة بعد هذا المبحث إن شاء ا لله .

ثانياً: الإعلال : وهو خاص بحروف العلة وسميت هذه الحروف بحروف العلة لأنها كثيرة التغيير .

وقد قال عنها أهل الصرف : تتغير ولا تبقى على حال ، كالعليل المنحرف المزاج المتغير حالاً بحال ، وتتغير هذه الحروف لطلب الخفة ليس لغاية ثقلها بل لغاية خفتها بحيث لاتحتمل أدنى ثقل ([1]) .

وللإعلال ثلاث صور:

(١) **الحذف** : ويحذف حرف العلة إذا كان حرف مد ملتقياً بساكن بعده وذلك في الأمر من قام وقال . أو وقع فاءً إن كان واواً في فعل مكسور العين في المضارع .

ويشمل الحذف تخفيف الهمزة إذا اجتمعت مع غيرها أو لم تحقق .

([1]) شرح شافية ابن الحاجب / للرضي ٦٨/٣ .

(٢) **الإعلال بالتسكين** : وقد أفرده أهل الصرف بالحديث وهو عملية قد تكون سابقة لعملية القلب كما هو معروف .

(٣) **القلب** : وهو تغيير حرف العلة إلى أحد الحروف المماثلة له .

ومجالات القلب كثيرة ، سَتَمُرّ بنَا في أثناء بحثنا وخاصة عند الحديث عن طرق الرد .

ثالثاً : الإبدال : وهو جعل حرف مكان حرف ، وبهذا التعريف يشمل الإعلال ولكن خصوه بهذا الاسم ليشمل الحروف الصحيحة .

رابعاً : الإدغام : وهو من مواضع العدول عن الأصل حيث عدّ الصرفيون فك الإدغام رجوعاً إلى الأصل ، وهذا ما ذكره ابن جني عند حديثه عن أنواع الأصول فقال : « ومنها ما يجوز مراجعته » وضرب على ذلك أمثلة ، منها ما قال : « ومنه إظهار التضعيف كلحِحَت عينه وأَلِلَ السقاء » ([1]) .

والإدغام نوعان :

إدغام المتماثلين كما في قطّع وهذّب ...

وإدغام المتقاربين وذلك في أمثلة افتعل إذا وقع فاؤها صاداً أو ضاداً ..... الخ .

خامساً : القلب المكاني : فهو تغيير وعدول بالكلمة عن أصلها ، حيث إنه تغيير لمواضع الحروف الأصلية في الكلمة وتقديم بعضها على بعض .

([1]) الخصائص ١/٢٤٧ .

الفصل الثاني

الحروف الزائدة ، ويشمل :

١) تعريف الزيادة .

٢) أنواع الزيادة .

٣) أَغراض الزيادة .

٤) أدلة الزيادة .

٥) حروف الزيادة ومواطن زيادتها .

(١) تعريف الزيادة

اتفق الصرفيون على تعريف الزيادة بقولهم : أن يضاف إلى حروف الكلمة الأصلية ما ليس منها . ([١])

وقال ابن القبيصي في تعريف الحرف الزائد : « الحرف الزائد ما كان دخيلاً في المثال وليس موجوداً في أصل الكلمة » . ([٢])

ووضع بعضهم عبارة توضيحية لهذا التعريف ، وهي قولهم : « مما يسقط في بعض التصاريف » بل اعتمدها ابن مالك تعريفاً حيث قال :

والحرف إن يلزم فأصل والذي لا يلزم الزائد مثل تا احتذي ([٣])

وفيه نظر ، فواو كَوْكَب ونون قَرَنْفُل ([٤]) زائدتان مع أنهما لا يسقطان في جميع التصاريف ، وكذلك الفاء من **وعد** والعين من **قال** أصول مع سقوطهما في **يَعِدُ وقُلْ** ، وأجاب عن ذلك المرادي بقوله : « الأصل إذا سقط لعلة فهو مقدر الوجود بخلاف الزائد ، والزائد إذا لزم فهو مقدر السقوط ، ولذلك يقال الزائد ما هو ساقط في أصل الوضع تحقيقاً أو تقديراً » ([٥]) .

ونبّه ابن عصفور على قضية مهمة ليقطع بذلك وهم من توهم دخول لام الجر ونحوها في حروف الزيادة بحجة دلالتها على معنى ، مثل السين وحروف المضارعة ، فقال : « إن الزائد هو فيما

([١]) وجد هذا التعريف في كتب المحدثين ، أمثال خالد الأزهري / الأشموني / محمد محيي الدين / عبد الخالق عضيمة ، وغيرهم . انظر التصريح على التوضيح ٣٥٩/٢ . والمغني ص ٥٥ .

([٢]) التتمة في التصريف لابن القبيصي ص : ٣٠ .

([٣]) ألفية ابن مالك ص : ٤٠ .

([٤]) قَرَنْفُل : نوع من النبات ، شجر هندي ليس من نبات أرض العرب ، انظر اللسان ٥٥٦/١١ ـ مادة قرنفل .

([٥]) توضيح المقاصد والمسالك شرح ألفية ابن مالك / للمرادي ـ ت عبد الرحمن ابن سليمان ٢٣٤/٥ . وانظر التصريح على التوضيح / لخالد الأزهري ٣٥٩/٢ .

جعلته العرب كالجزء من الكلمة ، نحو همزة أحمر وتاء تَنْضُبُ (1) وأشباه ذلك ... لأن هذا الضرب هو الذي يحتاج إلى إقامة الدليل على زيادته لمشاكلته الأصل في كونه من كمال البناء، وأمّا لم تجعله كالجزء مما زيد معه فزيادته بيّنة لا تحتاج إلى إقامة دليل عليها ، وبهذا التقرير تخرج كاف الخطاب والشين اللاحقة للكاف في مثل : أَعْطَيْتُكش » (2) .

وعلى ما قاله ابن عصفور بنى محققو شرح الشافية توجيههم لكلام ابن الحاجب عندما اعترض عليه الرضي في مسألة عدم عدّه لام الجر وهاء السكت من حروف الزيادة مع أنها تشبه السين في الدلالة على معنى ، فقالوا : « إن الحرف الدال على معنى إن كان مما يتغير به وزن الكلمة ومعناها فهو من حروف الزيادة ، وإن لم يكن كذلك فليس من حروف الزيادة » (3) وعلى هذا القول تستطيع أن تقول : إن لام الجر وباءه ونحوهما زائدة ، لأنها لا تدخل في وزن الكلمة ولا تؤثر عليه .

---

(1) تَنْضُبُ : شجر تُتّخذ منه السهام . والتاء زائدة ، لأنه ليس في الكلام فَعْلُلٌ — الصحاح ١ / ٢٢٦ .

(2) الممتع / ابن عصفور ١ / ٢٠١ ـ ٢٠٤ .

(3) شرح الشافية / الرضي / ٢ / ٣٧٧ ـ ٣٧٩ .

(٢) أنواع الزيادة

تنقسم الزيادة إلى قسمين : زيادة بتكرير حرف من أصول الكلمة . والقسم الثاني : زيادة بغير تكرير وتكون من أحد حروف الزيادة العشرة .

والنوع الأول من الزيادة يقع في كل حرف من حروف الهجاء إلا الألف ، وهذه الزيادة أنواع ، هي :

(١) زيادة بتكرير العين إما من غير فاصل بين الحرفين المكررين ويقع ذلك في الفعل والاسم ، مثل : هَذَّب ، وقُنَّب (١) ، وإما مع الفصل بزائد بين الحرفين ، ويقع ذلك في الفعل والاسم كذلك ، مثل : اغْدَوْدَنَ (٢) وفي الاسم نحو : سَجَنْجَل (٣) وعَقَنْقَل (٤) ، أما إذا كان الفاصل أصلياً فليس أحد الحرفين المكررين زائداً ، نحو : حَدْرَد (٥) ، فالعين أصلية فيه وهو رباعي .

(٢) زيادة بتكرير اللام إما من غير فاصل بين الحرفين المكررين ويقع ذلك في الفعل ، نحو : جَلْبَبَ (٦) وشَمْلَلَ (٧) ، وفي الاسم نحو : هِجَفٌّ (٨) ، وإما مع الفصل ، ولا يكون ذلك إلا في الاسم ، نحو : حَنْدَقُوق (٩) .

---

(١) قُنَّب وقِنب بكسر القاف وضمها ، ضرب من الكتان . انظر اللسان ٦٩١/١ ـ مادة قنب .

(٢) اغْدَوْدَنَ الشجر إذا اخضرّ حتى يَضْرِبَ إلى السواد من شدة ريّه . اللسان ٣١١/١٣ ـ مادة غدن .

(٣) سَجَنْجَل : مرآة أو قِطع الفِضّة وسَبائكُها . انظر اللسان ٣٢٧/١١ ـ مادة سجل .

(٤) العقنقل : الكثيب المتراكم . القاموس ٢٠/٤ ـ فصل العين ـ باب اللام .

(٥) حدرد : لم ترد في اللسان . واسم رجل . انظر اللسان ١٤٤/٣ ـ مادة حرد .

(٦) جَلْبَبَ وتَجَلْبَب لبس الجلباب . انظر اللسان ٢٧٣/١ ـ مادة جلب ، وانظر شرح الشافية ٦٨/١ .

(٧) شَمْلَلَ : أسرع ، وشمّر : أظهر ، والتضعيف إشعاراً بإلحاقه . انظر اللسان ٣٧١/١١ ـ مادة شمل .

(٨) هِجَفٌّ : ثقيل . انظر القاموس ٢١٣/٣ ـ فصل الواو والهاء ـ باب الفاء .

(٩) حَنْدَقُوق : الرجل الشديد أو الطويل . القاموس٢٣١/٣ ـ فصل الحاء ـ باب القاف.

(٣) تكرير الفاء والعين معاً مع مباينة اللام ، ولا يقع إلا في الاسم نحو : مَرْمَرِيس ([١]) ومَرْمَرِيت ([٢]) وهو قليل ، وقيل لم يرد غيرهما في اللغة .

(٤) تكرير العين واللام مع مباينة الفاء ، نحو : صَمَحْمَح ([٣]) .

وقد شهد بما سبق الاشتقاق كما أوضح ذلك ابنُ عصفور في كتابه الممتع ، وغير ما ذكر في التكرير لا يحكم عليه بالزيادة ، فلم يوجد في الاشتقاق ما يدل على زيادة غير ما ذكر ([٤]) .

وقد وضعوا ضابطاً عاماً للزيادة بالتكرير فقالوا : « كل تضعيف صحب ثلاثة أصول فأكثر فهو زائد » وليست هذه القاعدة عامة ، فإنه يستثنى منها : ١/ مضعّف الرباعي عند البصريين . ٢/ ومكرر الفاء وحدها ، نحو : سندس وقرقف . ٣/ ومكرر العين المفصولة بأصلي ، نحو : حَدْرَد ([٥]) .

والنوع الثاني من الزيادة بغير تكرير ، وتقع الزيادة في الأحرف العشرة المجموعة في كلمة (سَأَلْتُمُونِيهَا) .

([١]) مَرْمَرِيس : الداهية . انظر القاموس٢/٢٦٠ ـ فصل اللام والميم ـ باب السين .

([٢]) مَرْمَرِيت : الداهية . اللسان ٢/٩٠ ـ مادة مرت .

([٣]) صَمَحْمَح : الشديد القوي ، انظر اللسان ٢/٥١٩ ـ مادة صمح . وانظر شرح الشافية ١/٦٠ .

([٤]) انظر الممتع لابن عصفور بتصرف ١ / ٣٠٢ . وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٤ / ٢٥١ ـ بتصرف . والمغني في تصريف الأفعال / محمد عبد الخالق عضيمة / ٥٥ ـ ٥٦ . وانظر شرح الشافية ١/٦٢ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٦ .

([٥]) أنظر المراجع السابقة مجموعة فيما ذكر .

(٣) أغراض الزيادة

الزيادة في اللفظ ترجع إلى غرضين : أحدهما يرتبط بالمعنى ، وثانيهما باللفظ .

أما الذي لا يرتبط بالمعنى ويرتبط باللفظ فهو ستة أنواع ، وهي : -

(١) الزيادة لتطويل الصوت ، كألف رِسَالَة وياء صَحِيْفَة وَواو عَمُوْد . ولا يقع إلا في حروف المد .

(٢) للتعويض عن محذوف ، كهمزة (اسم) والتاء في إفادة وإقامة .

(٣) لتكثير أحرف الكلمة كألف قَبَعْثَرى ([١]) ونون كَنَهْبُل ([٢]) .

(٤) لإمكان الابتداء بالساكن ، كهمزة الوصل ، وتزاد لغرض معنوي ، مثل : انْكَسَرَ وانْشَعَبَ (للمطاوعة) وإمكان الوقف على المتحرك الذي بقي على حرف واحد ، مثل : عِه ، وَقِه .

(٥) لبيان الحركة أو الحرف ، مثل : هاء السكت في مَالِيَه وَوَاعَمْرَاه .

(٦) لإلحاق بناء ببناء آخر ، ويكون ذلك في الأسماء والأفعال . وهذه الزيادة سماعية ، ولم يكن منها قياسياً إلا ما كان في اللام عند بعضهم ([٣]) .

وقال الرضي في تعريف زيادة الإلحاق : « أن تزيد حرفاً أو حرفين على تركيب زيادةً غير مطردة في إفادة معنى ليصير ذلك

([١]) قَبَعْثَرَى : الجمل العظيم . انظر اللسان ٥/٧٠ ـ مادة قبر .

([٢]) كَنَهْبُل : شجر عظام ، وقيل نوع من أنواع الطلح ، وقيل الشَّعِير . انظر اللسان ١١/٦٠٣ ـ مادة كهبل .

([٣]) كابن جني في الخصائص قال : « الإلحاق المطرد ما كان بتكرير اللام نحو : قَعْدَدَ وَ شَمْلَلَ » . انظر الخصائص ١ / ١١٤ . المنصف / ١ / ٤١ ـ ٤٢ .

التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات كل واحدٍ في مثل مكانه في الملحق بها ، وفي تصاريفها من الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول إن كان الملحق به فعلاً رباعياً وفي التصغير والتكسير إن كان الملحق به اسماً رباعياً لا خماسياً (١) .

والفرق بين زيادة الإلحاق وغيرها من الزيادات من ثلاثة أوجه :

أ – أن الزيادة التي للإلحاق الأكثر فيها ألا تدل على معنى تطرد الزيادة لأجله سوى ما يدل عليه المجرد منها ، بخلاف الزيادة الأخرى فإن كل نوع منها يدل على معنى خاص .

ب – أن زيادة الإلحاق لا تختص بحروف (سَأَلْتُمُونِيْهَا) ، فقد تكون منها كـ لام شَمْلَلَ (*٢) ، وقد لا تكون منها كياء جَلْبَبَ (*٣).

ج _ أنك لا تدغم في زيادة الإلحاق مع وجود موجب الإدغام لأنك لو أدغمت في نحو : خَفَيْدَد (٤) وجَلْبَبَ لفاتَ الغرض من هذه الزيادة وهو موازنة كلمة بأخرى (٥) .

وأما الزيادة التي تتعلق بالمعنى فهي تلك الزيادة التي يقصد منها إفادة معنى لم يكن في الكلمة المجردة منها وذلك كزيادة الألف

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب / الرضي ١/٥٢ .

(*٢) شَمْلَلَ : إذا أَسْرَع . انظر اللسان ١١/٣٧١ ـ مادة شمل . وانظر القاموس ٣/٤١٥ ـ فصل الشين ـ باب اللام .

(*٣) جَلْبَبَ : لبس الجلباب ، انظر اللسان ١/٢٧٣ ـ مادة جلب . وانظر شرح الشافية ١/٦٨ .

(٤) خَفَيْدَد : هو الظليم ، ذكر النعام الخفيف ، وقيل الطويل الساقين ، انظر اللسان ٣/١٦٣ ـ مادة خفد . وانظر شرح الشافية ١/٦٠ .

(٥) شرح الشافية ١/٥٣ ، مع كتاب المغني في تصريف الأفعال / عظيمة / ٦٤ وكتاب دروس في التصريف / محمد محيي الدين عبد الحميد / ٣٧ ـ ٣٨ .

في ضَارِب وقَائِم فإنها لإفادة الفاعل ، والميم في مَضْرُوْب فإنها لإفادة المفعول ، والهمزة والنون في انْكَسَرَ وانْشَعَبَ فإنها لإفادة المطاوعة ، وكذلك حروف المضارعة فإنها لإفادة معنى التكلم والخطاب أو الغيبة .

(٤) أدلة الزيادة

والمقصود بها الطرق التي يمكن أن يعرف بها الحرف الزائد من الأصلي في اللفظ . وقد بوّب لها علماء الصرف وأعطوها اهتماماً خاصاً ، ولا غنى لبحثنا عنها فالصلة بها قوية ، وسيتناولها الحديث من جانبين :

أ / الأدلة العامة وهي التي لا يكاد لفظ إلا يدخل تحتها فهي أوسع مجالاً .

ب / الأدلة الخاصة ، وهي التي تختص بجانب من الكلمات أو بنوع من أنواع الزيادة .

الأدلة العامة

وهي تلك الأدلة التي يعتمد عليها أغلب الصرفيين في معرفة الزائد من الأصلي ، وأول هذه الأدلة والذي يقع في الصدارة :

(١) الاشتقاق :

وقد احتل المركز الأول من بين الأدلة لقوته وكثرة استخدامه عند الصرفيين ، بل إنهم إذا وجدوه في لفظ فلا يعدل إلى غيره ، بل نجدهم إذا وجدوا للفظةٍ واحدة اشتقاقين جعلوها من باب سَبِطَ وسِبَطْرَ أي أصلين مختلفين .

قال ابن يعيش في شرحه لتصريف الملوكي : « والأسباب التي يعلم بها الأصل من الزائد ثلاثة : **الاشتقاق** ، **والمثال** [1] ، **والكثرة**.

([1]) المقصود بالمثال عند ابن يعيش عدم النظير .

فأما الاشتقاق فهو أقواها دليلاً وأعدلها شاهداً ، والعلم الحاصل بدلالته قطعي ، والعلم الحاصل من المثال والكثرة ظني وتخمين » ([1]) .

وقال ابن الحاجب : « والاشتقاق المحقق مقدم » ([2]) .

وقال الرضي : « وإنما قدم الاشتقاق المحقق على الغلبة وعدم النظير وكون الأصل أصالة الحروف لأن المراد بالاشتقاق كما ذكرنا اتصال إحدى الكلمتين بالأخرى كضارب بالضرب ، أو اتصالهما بأصل كضارب ومضروب بالضرب ، وهذا الاتصال أمر معنوي محقق لا محيد عنه بخلاف الخروج من الأوزان فإنه ربما تخرج الكلمة عن الأوزان في نظر جماعة من المستقرئين ولا تخرج في نفس الأمر أو ربما لم يصل إليهم بعض الأوزان وبتقدير الخروج عن جميع الأوزان يجوز أن تكون الكلمة شاذة الوزن ، وكذلك مخالفة غلبة الزيادة لا تؤدي إلى مستحيل بل غاية أمرها الشذوذ ومخالفة الأكثر» ([3]) .

وقد قسم ابن الحاجب الاشتقاق إلى قسمين :

١ / اشتقاق ظاهر .   ٢ / اشتقاق خفي .

وقد رجح بينهما إن وجدا في لفظة واحدة أو وجد اشتقاقان في لفظة واحدة قال : وإن كان للكلمة اشتقاقان واضحان كأَرْطَى ([*4])

([1]) شرح الملوكي / ابن يعيش / ص : ١١٨ ـ ١١٩ .

([2]) شرح شافية ابن الحاجب / الرضي / ٢ / ٣٣٣ .

([3]) شرح شافية ابن الحاجب / الرضي / ٢ / ٣٥٦ .

([*4]) أرطى : شجر من شجر الرمل ، قال الراجز : مال إلى أرطاة حقف فاضطجع ـ الصحاح ٣ / ١١١٤ .

وأوْلَق (*[1]) جاز الأمران أي زيادة الحرفين وأصالة الأخير وبالعكس ، فيجوز في أَرْطى أن تكون على وزن فَعْلى لاشتقاق آرط ومأروط وأن تكون على وزن أفعل بدليل راطٍ ومَرطَى ، وكذلك أَوْلَق يجوز أن يكون فوعلا اشتقاقه من مألوق أو على وزن أفعل بدليل مولوق .

وإن رجعت الكلمة إلى اشتقاقين : اشتقاق واضح واشتقاق غير واضح ، فإن الاشتقاق الواضح عند ابن الحاجب مقدم ، وإن ترجح غير الواضح بمرجحات أخرى مثل الغلبة وعدم النظير ([2]) وسيتضح ذلك إن شاء الله في مبحث الاشتقاق في الفصل الثاني .

وله تقسيمات أخر عند اللغويين لا نريد الخوض فيها ، ولكن المقصود به من تلك التقسيمات هو الاشتقاق الأصغر كما صرح بذلك أكثر من واحد . ([3])

وعندما استخدمه الصرفيون دليلاً فإنهم نظروا إلى اللفظ من جانبين : جانب الأصل والفرع ، ودليلهم وقائدهم إلى هذا **الاشتقاق** ، وأكثر الأدلة التي أوصلها بعض الصرفيين إلى تسعة قد يعتمد بعضها على الاشتقاق .

(١) فمتى سقط حرف من أصل لفظ عند اشتقاقهم وتصريفهم للفظ فهو زائد ، كالألف في ضارب والياء في ضيغم ، فهما اشتُقّا من الضرب والضَّغم ([4]) .

(*[1]) الأولق : الجنون وهو فوعل وإن شئت جعلت الأولق أفعل ـ الصحاح / ٤ / ١٤٤٧ .

([2]) شرح الشافية / ٢ / ٣٤٨ ـ ٣٤٩ ملخصاً .

([3]) ابن عصفور في الممتع ١/ ٥٠ . وابن يعيش / في شرح التصريف / ١١٨ .
وابن الحاجب في الشافية من خلال استخدامه فالمقصود به التصغير .

([4]) الضغم : العض الشديد ، ومنه سمي الأسد ضيغماً ، انظر اللسان ٣٥٧/١٢ ـ مادة ضغم .

(٢) ومتى سقط حرف من فرع لفظٍ فهو زائد ،كالألف في كِتَاب وسَحَاب فهما في الجمع ـ كُتُب وسُحُب ـ .

ويرى ابن عصفور أن الثاني من باب التصريف فهو يفرق بين الاشتقاق والتصريف ، بل جعل التصريف دليلاً مستقلاً عن الاشتقاق ، والجلة ترى أنه جزء من الاشتقاق ، فإذا سقطت الزيادة من الأصل فهي اشتقاق عنده ، وإذا سقطت من الفرع فهي تصريف من اللفظ وليست باشتقاق . ([1])

ونرى الكثيرَ من الصرفيين وهم يضعون قاعدة للحروف المزيدة لا يستغني عن الاشتقاق فنجده يقول : وقد دل على ذلك الاشتقاق . وإليك الأمثلة على ذلك بقول ابن يعيش وهو يضع قاعدة للميم : « والذي يدل على زيادتها ـ أي الميم ـ في جميع ما ذكرناه **الاشتقاق** ، ألا ترى أن مُدَحْرِجاً من دَحْرَجَ ، ومُقَسْوِراً من قَسْوَرة (*[2]) ومُكْرِماً من أَكْرَمَ ، وكذلك الباقي » ([3]) .

(٢) عدم النظير :

ويسميه ابن الحاجب الخروج عن الأصول ، وأطلق عليه ابن يعيش **المثال** ، وقد وضعه ابن الحاجب في المرتبة الثانية بعد الاشتقاق ، قال : « فإن فُقِدَ ـ أي الاشتقاق ـ فبخروجها عن

([1]) الممتع / ابن عصفور / ١ / ٥٣ .

(*[2]) قسور : الأسد ، وقيل الصيادون في قول الله تعالى : ﴿ **فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ** ﴾ . انظر القاموس ١٢١/٢ .

([3]) شرح الملوكي / ابن يعيش / ١٥٢ .

الأصول ، كتاء تَتْفُل ([١]) وتَرْتُب ([٢]) ونون كُنْتَأل ([٣]) وكَنَهْبُل ([٤]) » ([٥]) .

وذكر حتى لو كان خروجها عن الأصول في لغة أخرى لتلك الكلمة مثل تاء تُتْفل وتُرْتُب مع تَتْفل وتَرْتُب فقد ورد فيها لغتان فتح التاء الأولى وضمها ، فإن تُتْفلاً بضم التاء الأولى كان يجوز أن تكون كَبُرْثُن فلا يخرج عن الأصول بتقدير أصالة التاء ، لكن لما خرجت تَتْفل بفتح التاء عن الأصول بتقدير أصالتها حكم على التاء بالزيادة في تُتْفل تبعاً للحكم بزيادتها في تَتْفل بفتحها ، وكذلك الحال في تُرْتب .

وقال ابنُ يعيش في تعريف هذا الدليل ويسميه المثال : « بأن ترد الكلمة وفيها حرف من حروف الزيادة وقد أبهم أمره لعدم الاشتقاق وذلك الحرف يمكن أن يكون أصلاً وزائداً إلا أنك إن جعلته أصلاً لم يكن له نظير » ([٦]) .

(٣) ووضع الصرفيون دليلاً آخر يبنى على الدليل الأول وهو الدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج قال عنه ابن عصفور : « بأن يكون في اللفظ حرف واحد من حروف الزيادة إن جعلته زائداً أو أصلياً خرجت إلى بناء لم يثبت في كلامهم ، فينبغي أن يحمل ما جاء من هذا على أن ذلك الحرف فيه زائد لأن أبنية

([١]) تَتْفُل : مثل الثعلب ، وقيل ولد الثعلب . انظر القاموس ٣٥١/٣ ـ فصل التاء ـ باب اللام .

([٢]) تَرْتب : الأمر الثابت . انظر اللسان ٢٣٢/١ ـ مادة ترب .

([٣]) الكُنْتَأل : القصير . انظر القاموس ٤٨/٤ ـ فصل الكاف ـ باب اللام .

([٤]) الكَنَهْبُل : شجر عظام ، وهو من العضاة انظر اللسان ٦٠٣/١١ ـ مادة كهبل .

([٥]) شرح الشافية / الرضي ٣٥٨/٢ .

([٦]) انظر شرح الملوكي / ابن يعيش ص : ١٢٠ .

الأصول قليلة وأبنية المزيدة كثيرة ، وذلك نحو : كَنَهْبُل » ([1]) .

فإن جعلت نونه أصلية كان وزنه فعَلُّلا وهو وزن غير موجود ، وإن جعلتها زائدة كان وزنه فنعلل وهو وزن كذلك غير موجود ، ولكن حمله على الزيادة أولى .

(٤) أن يكون الحرف في موضع ما قد كثر وجوده زائداً فيما عرف له اشتقاق أو تصريف ويقل وجوده أصلياً فيه ، فينبغي أن يجعل زائداً حملاً على الأكثر إذا لم يعلم ، وذلك نحو الهمزة إذا وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أحرف فإنها زائدة ، وكذلك الميم ، مثل : أَرْنَب وإِصْبع ونحوهما ، ويسميه ابن الحاجب غلبة الزيادة ، وجعله في المرتبة الثالثة بعد الاشتقاق والخروج فقال : « فإن لم تخرج ـــ أي اللفظة ــ فبالغلبة كالتضعيف في موضع أو موضعين مع ثلاثة أصول للإلحاق وغيره كقَرْدَد ([2]) » ([3]) .

وعلى هذا الدليل حملوا الجامد على المشتق فإذا دل الاشتقاق على اطراد زيادة حرف في موضع حكم بزيادة هذا الحرف إذا وقع في اسم جامد وذلك نحو دلالة الاشتقاق على زيادة النون في جَحَنْفَل ([4]) من الجَحْفَلَة فيحكم على ذلك بزيادة النون إذا وقعت هذا الموقع في اسم جامد مثل : شَرَنْبَث ([5]) وعَصَنْصَر ([6]) ، فإن النون قد حكم عليها الاشتقاق بأنها لا تقع ساكنة غير مدغمة وبعدها حرفان إلا وهي زائدة .

([1]) الممتع / ابن عصفور ١/٥٨ .

([2]) قَرْدَد : الأرض الغليظة . انظر اللسان ٣/٣٥١ ـ مادة قرد .

([3]) شرح شافية ابن الحاجب ٢/٣٦٣ .

([4]) جَحَنْفَل : غليظ الشفة . انظر اللسان ١١/١٠٣ ـ مادة جحفل .

([5]) شَرَنْبَث : غليظ الكفين والرجلين . انظر اللسان ٢/١٦٠ ـ مادة شرث .

([6]) عَصَنْصَر : جبل . المغني في تصريف الأفعال / عظيمة ص : ٥٨ . وفي اللسان : اسم موضع ، انظر اللسان ٤/٥٨٢ ـ مادة عصنصر .

أما الجانب الثاني وهي الأدلة الخاصة بجانب من جوانب الزيادة أو ببعض الألفاظ فهي متنوعة المشارب ، ولذا نجد كثيراً من الصرفيين يقتصر على الاشتقاق وعدم النظير والغلبة فقط ، لأن ما سنذكره من هذه الأدلة شاركها الاشتقاق وعدم النظير أو الكثرة ، بل وجد ألفاظ جاءت الأدلة متحدة فيها وذلك مثل : عُرُنْد ([1]) فالنون ثالثة ساكنة وليس في الكلام فُعُلل بضم العين واشتقاقها من عرد ، قال الشاعر :

والقوس فيها وتر عُرُدُّ ([2])

(١) ومن هذه الأدلة الخاصة أدلة الإلحاق فإنها خاصة بهذا النوع من الزيادة .

أ / ألا يدغم الحرفان ، فكل كلمة زائدة عن ثلاثة أحرف في آخرها مثلان متحركان مظهران فهي ملحقة ، نحو : قَرْدَد فهو ملحق بِجَعْفَر ، واقْعَنْسَس ([3]) ملحق بِاحْرَنْجَمَ ، وسواء كان المثلان أصلين كما في أَلَنْدَد ([4]) أم أحدهما زائد مثل : قَرْدَد السابقة لأن الكلمة ثقيلة بالزيادة وفك التضعيف ثقيل فلولا قصد مماثلتها للرباعي أو الخماسي لأدغم الحرفان طلباً للخفة . ([5])

([1]) عُرُنْد : في اللسان العُرُدُّ والعُرُنْد : الشديد من كل شيء نونه بدل من الدال ، وحكى سيبويه وتر عُرُنْد : أي غليظ . انظر اللسان ٣/٢٨٧ - مادة عرد .

([2]) انظر شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك ص : ٣٢ .

([3]) اقْعَنْسَسَ : رجع إلى الخلف ، أو امتنع فلم يتبع ، وكل ممتنع مُقْعَنْسس . انظر اللسان ٦/١٧٨ - مادة قعس .

([4]) أَلَنْدَد : الشديد الخصومة . انظر اللسان ٣/٣٩١ - مادة لدد .

([5]) انظر كتابَيْ تصريف الأفعال / لعبد الحميد عنتر ص : ٧٢ ، وتصريف الأفعال / لعبد الخالق عظيمة ص : ٦٤ .

قال أبو عثمان : « ومَهْدَد ([1]) الميم فيه أصل لأنها لو كانت زائدة لكانت مهدّ فظهور الدالين يدل على أنه فعلل بمنزلة قردد » ([2]) .

ب / ومن أدلة الإلحاق ألا تطرد زيادته لإفادة معنى زائد على معنى الملحق به نحو عَمْلَس ([3]) وعَمَلّس وغير ذلك .

(٢) ومن الأدلة الخاصة غير أدلة الإلحاق أن يكون الحرف المزيد يدل على معنى خاص وذلك كحروف المضارعة وياء التصغير وأمثال ذلك فإنه بمجرد وجود الحرف يعطى معنى ينبغي أن يجعل زائداً لأنه لم يوجد قط حرف أصلي في الكلمة يعطى معنى ، وعن هذا الدليل يقول ابن عصفور : « على أن هذا الدليل قد يمكن أن تستغني عنه بالاشتقاق والتصريف ، إذ ما من كلمة فيها حرف معنى إلا ولها اشتقاق يعلم به حروفها الأصول من غيرها » ([4]) .

ولكن لتقريب المسافة وضع هذا الدليل من غير نظر إلى اشتقاق اللفظ .

(٣) منع الصرف في الأسماء التي آخرها ألف ونون ، مثل : عُثْمَان وحَسَّان ، فقد يعرف الألف والنون أنهما زائدان بمنع ذلك الاسم من الصرف ، ولذا نجد خلافاً في بعض تلك الأسماء مثل كلمة حَسَّان فمن منع الصرف منه قال إن النون زائدة وأنها مشتقة من

([1]) مَهْدَد : اسم امرأة ، انظر اللسان ٤١١/٣ ـ مادة مهد . وقال الأعمش :

وما ذاك من عشق النساء وإنما تَنَاسَيْتُ قبل اليوم خُلَّةَ مَهْدَدا

انظر المنصف ١٤٢/١ .

([2]) المنصف / ١ / ١٤١ .

([3]) عَمَلَّس : الذئب الخبيث والكلب الخبيث ، قال الطرماح يصف كلاب الصيد :

يُوزِع بالأمْرَاسِ كلَّ عَمَلّس من المُطْعِمَات الصَّيْدِ غيرِ الشَّوَاحِنِ

انظر اللسان ١٤٨/٦ ـ مادة عملس .

([4]) الممتع / ابن عصفور ٥٧/١ .

الحس ومن لم يمنع الصرف قال أن النون أصلية وهي من الحسن ، فكان المنع من الصرف وعدمه دليلاً عن الأدلة التي تحدد الخلاف وتحصره .

(٥) حروف الزيادة ومواطن زيادتها

وأما حروف الزيادة والتي يسميها بعض الصرفيين (الحروف الزائدة المقيسة) فهي العشرة المشهورة والتي جمعت في ألفاظ كثيرة جمع منها ابن خروف نيفاً وعشرين تركيباً محكياً وغير محكي ، ومن تلك الألفاظ (سألتمونيها) وقد نظم منها قول القائل :

سألت الحروف الزائدات عن اسمها

فقالت و لم تبخل أمان وتسهيل [١]

ونبّه الصرفيون ومنهم سيبويه [٢] أنه ليس معنى كونها حروف الزيادة أنها لا تكون إلا زائدة ، لذا عَنْوَنَ أبو عثمان المازني لها عنواناً يشعر وينبئ عن ذلك فقال في كتابه التصريف : « باب ما تجعله زائداً من حروف الزيادة » [٣] . ولو كانت في كل موضع زائدة لما احتاج إلى تحديد المواضع ، ولحدّدت الحروف وحدها ، إذ ما منها حرف إلا ويكون أصلاً في كثير من المواضع بل قد تكون أصول الكلمة من هذه الحروف ، نحو : سأل ونام ، بل قد تتركب جملة مفيدة من هذه الأحرف وحدها نحو : ملأت الإناء ماءً .

وإنما المراد أنهم إذا أرادوا أن يزيدوا حرفاً أو أكثر على الكلمة من غير أصولها لم يكن بدّ من أن يزيدوا من هذه الأحرف العشرة .

والأصل في حروف الزيادة هي حروف المد واللين التي هي الواو والياء والألف وذلك لأنها أخف الحروف إذا كانت أوسعها

---

(١) شرح الشافية / ٣ / ٣٣٠ .

(٢) كتاب سيبويه / ٤ / ٣٠٧ .

(٣) انظر المنصف ١ / ٩٨ .

مخرجاً ، وأقلها كلفة . وأما قول النحويين إن الواو والياء ثقيلتان فبالنسبة إلى الألف ، وأما بالنسبة إلى غيرها من الحروف فخفيفتان وجعلوها أمهات الزوائد لكثرة دورها في الكلام ، قال ابن عصفور : « ألا ترى أنه لا تخلو كلمة منها ـ أي أحرف اللين ــ أو من بعضها أعني الحركات ، فالضمة بعض الواو والكسرة بعض الياء والفتحة بعض الألف ولما كانت أمهات الزوائد لذلك كانت أكثر الحروف زيادة » (١) .

وأما بقية الحروف الزوائد فقد أشبهت حروف المد واللين ، إما من جهة كثرة تغيرها وإما بالحذف والبدل والتسهيل مثل الهمزة . أو بقرب المخرج مثل التاء والميم . أو لمشابهتها في المخرج والصفة مثل النون . أو أنها تشبه حروفاً قد شابهت حروف المد مثل السين واللام والهاء ، فاللام تشبه النون من حيث المخرج والصفة ، والسين تشبه التاء لهمسها وتقارب المخرج .

وأما الهاء فإنها تشبه الهمزة من جهة المخرج وقد أبدلت الهمزة إلى هاء في ألفاظ محفوظة . (٢)

ونقل كثير من الصرفيين (٣) أن المبرد أخرج حرف الهاء من الحروف العشرة ، وهذا نقل غير صحيح ، فقد صرح بزيادتها في كتابه المقتضب وسنذكر ذلك في زيادة الهاء إن شاء الله .

واستثنى الجرمي اللام من حروف الزيادة ، وذكر الرضي أن رده تلك الألفاظ إلى أنها من باب دَمِثَ ودِمَثْر أن ذلك تكلف منه ،

---

(١) الممتع / ابن عصفور / ١ / ٢٠٨ .

(٢) شرح المفصل / ابن يعيش / ٦ / ١٤١ ـ ١٤٢ . والمرجع السابق .

(٣) منهم ابن جني في كتاب سر صناعة الإعراب ٢ / ٥٦٣ . وابن يعيش في شرح المفصل ٩ / ١٤٣ . والرضي في شرح الشافية ٢ / ٣٨٢ . وغيرهم .

فزيادتها ثابتة مع قلتها كما في زَيْدَل وعَبْدَل بمعنى زيد وعبد وليس ذلك نحو دَمِثَ ودَمْثَر ، إذ زيادة الراء لم تثبت فألجئنا إلى الحكم بأصالتها ([1]) .

وقد استقر الجلةُ أنها عشرة ، فكما أنهم أنكروا على من أنقص منها حرفاً نجدهم أنكروا على من زاد عليها ، فقد أنكر ابن جني على ثعلب قوله بزيادة الباء في زَغْدَب ([2]) وذلك في قول الشاعر :

يردُّ قَلْخاً وهديراً زَغْدَبا

أي أن الباء زائدة وأخذه من زغد البعير يزغد زغداً في هديره ، وقوله إن الباء زائدة كلام تمجه الآذان وتضيق عن احتماله المعاذير ، وأقوى ما يذهب إليه فيه أن يكون أراد أنهما أصلان مقتربان كسَبِطَ وسِبَطْر . ([3])

وقد أفرد كراع النمل باباً في كتابه المنتخب سماه (الزوائد من غير العشرة ومن أخواتها) ([4]) . والحروف التي زادها اثنا عشر حرفاً وهي : (العين ـ والغين ـ والقاف ـ والكاف ـ والحاء ـ والفاء ـ والراء ـ والزاي ـ والطاء ـ والدال ـ والجيم ـ والباء) وهو ضرب من التكلف ، وفهم غير صحيح لما نقل عن سيبويه فقد نقل عن سيبويه في زيادة الباء مثلاً : شَرْجَبٌ ([*5]) وسَلْهَب ([*6])

([1]) شرح الشافية / الرضي ٣٨٢/٢ .

([2]) زَغْدَب : هدير البعير . انظر اللسان ٤٥١/١ ـ مادة زغب .

([3]) الخصائص / ابن جني ٤٩/٢ .

([4]) المنتخب / كراع النمل ٧٠٠/٢ .

([*5]) شَرْجَب : الطويل . انظر اللسان ٤٩٣/١ ـ مادة شرجب .

([*6]) السَلْهَب : الطويل عامة ، وقيل الطويل من الرجال ، وقيل هو الطويل من الخيل والناس . انظر اللسان ٤٧٤/١ ـ مادة سلهب .

فقال : « وجعلها ـ أي سيبويه ـ من الثلاثي ولم يلحقها بجعفر وعبقر » ([١]) .

وقد صرح سيبويه أنها رباعية فقال : « والرباعي من الأسماء جعفر والصفة سَلْهَب » ([٢]) .

وأكثر ما ذكره من باب تداخل الأصول فقال : « وكذلك الدال يقال : رِخْوٌ ورِخْود ، وإنما زادوها لأنها أخت التاء » ([٣]) .

ويرد عليه بقول ابن جني : « وقد تجد الثلاثي على أصلين متقاربين والمعنى واحد ، فههنا يتداخلان ويوهم كل واحد منهما كثيراً من الناس أنه من أصل صاحبه ، وهو في الحقيقة من أصل غيره ، وذلك كقولهم : شيء رِخْوٌ ورِخْوَد ، فهما كما ترى شديدا التداخل لفظاً ، وكذلك هما معنى ، وإنما تركيب رخو من رخ و ، وتركيب رخود من رخ د والواو زائدة » ([٤]) وكذلك بقية الحروف التي أوردها .

وبعد هذا يتبين لنا أن حروف الزيادة هي العشرة المجموعة في قولهم : هويت السمان ، أو سألتمونيها ، وإليك مواطن زيادتها .

([١]) المنتخب / كراع النمل / ٢ / ٧٠٦ . وانظر الحاشية .

([٢]) كتاب سيبويه / ٢ / ٣٣٥ طبعة بولاق / الطبعة الأولى .

([٣]) المنتخب / كراع النمل / ٢ / ٧٠٤ .

([٤]) الخصائص / ابن جني / ٢ / ٤٤ .

أولاً : الهمزة :

تزاد الهمزة أولاً في كثير من الألفاظ ، وقد ثبتت زيادتها بالاشتقاق المحقق ، ولذلك وضع لها قاعدة عامة تقول : إذا كانت الهمزة أولاً وبعدها ثلاثة أصول فاحكم بزيادتها ، عرفت اشتقاق اللفظة أم لم تعرفه ، لكثرة وجودها أولاً زائدة فيما عرف اشتقاقه ، وحمل ما لم يعلم على ما علم .

فقد حكم على زيادة همزة أحمر لأنها من الحمرة ، وأصفر لأنها من الصفرة ، فلما كثرت زيادتها أولاً في بنات الثلاثة وغلبت فيما ظهر بالاشتقاق وعلم أمره قضى بزيادتها فيما أبهم من ذلك القبيل ، نحو : أَرْنَب وأَفْكَل (١) وأَبْدَع (٢) وأُبْلُمَة (٣) وإِصْبَع حملاً على الأكثر ، وهو من حمل المجهول على المعلوم (٤) .

وقال ابن يعيش : « وإنما قضى بزيادة الهمزة في أول بنات الثلاثة لكثرة ما جاء من ذلك على ما شهد به الاشتقاق ، ثم حمل غير المشتق عليه ، فأما إذا كانت الهمزة في أول بنات الأربعة فإنه لم تثبت زيادتها فيه باشتقاق ولا غيره ، فلذلك لم يقض بالزيادة ، لأن الأصل عدم الزيادة ، فلذلك كانت أصلاً وكانت الكلمة بها خماسية نحو : إِصْطَبْل وإِصْطَخْرٌ وإبراهيم » (٥) .

وأما زيادة الهمزة حشواً فقد اختلفت وجهات نظر الصرفيين في ذلك ، فمنهم من أثبت زيادتها ، ومنهم من أنكر زيادتها حشواً ، وممن أنكر ابن عصفور قال : « والهمزة إذا وقعت حشواً كانت أصلاً ولا يحكم بزيادتها إلا إذا ثبتت لأنه لم تكثر زيادتها حشواً فيما ظهر اشتقاقه » (٦) .

---

(١) أَفْكَلْ : إذا أخذته الرِعْدة فارتعد من برد أو خَوْف. انظر اللسان ١١/٥٣٠ مادة فكل .

(٢) أَبْدَع : أتى ببدعة ، ومن معانيها التي لم يعلم لها اشتقاق قولهم أبدعت الإبل أي بركت في الطريق من هزال أو داء ، وأبدعت هي : كلت أو عطبت . انظر اللسان ٨/٦ ـ مادة بدع .

(٣) أُبْلُمَة : الخوصة . انظر اللسان ١٢/٥٤ ـ مادة بلم .

(٤) شرح المفصل / ابن يعيش ٩/١٤٤ .

(٥) شرح الملوكي / ابن يعيش ١٤١ .

(٦) الممتع / ابن عصفور ١/٢٢٨ ــ ٢٣٠ .

والمقصود هنا إنكار زيادتها القياسية ، لكنها سمعت زائدة و لم يوضع لها قاعدة معينة .

وقال ابن عصفور في موضع آخر : الهمزة لا تخلو أن تقع أولاً أو غير أول : فإن وقعت غير أول قضى عليها بالأصالة ، ولا يحكم عليها بالزيادة إلا أن يقوم على ذلك دليل ، وذلك أن الهمزة إذا وقعت غير أول فيما عرف له اشتقاق أو تصريف و لم توجد زائدة إلا في ألفاظ يسيرة وهي : شَمْأَل ـ وشَأْمَل ـ وجُرَائِض* ـ وحُطَائِط* ـ والنِّئدلان (*[1]).

واختلفوا في زيادة الهمزة في كلمات منها : ضَهْيَأ (*[2]) ، وصرح ابن عصفور بزيادتها في هذه الكلمات ، ويرى أنها زيدت حشواً ، وذلك في ألفاظ يسيرة ، منها الألفاظ السابقة ([3]) .

ونقل ابن الحاجب عن سيبويه أن ضَهْيَأً فَعْلأً على الزيادة ([4]) . وقال الزجاج في كتاب معاني القرآن : « إنها مشتقة من ضاهأت أي شابهت » ([5]) ، فيرى أنها أصلية ، والياء زائدة في ضَهْيَأ ، ووزنها فَعْيَل .

وهو أولى لأن أصالة الهمزة غير أول أكثر من زيادتها ، وعلى زيادتها وزيادة الياء الوزن غير موجود في كلامهم . ([6])

(*[1]) شَأْمَل والشَّمال : الريح التي تهب من ناحية القطب . انظر اللسان ١١/٣٦٤ ـ مادة شمل . * جُرَائِض : الرجل الضخم ، وقيل الجمل الذي يحطم كل شيء بأنيابه . اللسان ٧/١٣١ ـ مادة جرض . * وحُطَائِط : الرجل الصغير . اللسان ٧/٢٧٤ ـ مادة حطط . * النِّئدلان : هو الكابوس . اللسان١١/٦٥٥ ـ مادة ندل .

(*[2]) ضَهْيَأ : المرأة التي لم يكن لها ثديان ، والضهيأ والضهياء التي لم تَحِضْ قط أو التي لا تحيض ولا ينبت ثدياها ولا تحمل ، وقيل التي لا تلد وإن حاضت . اللسان ١/١١٢ ـ مادة ضهأ .

([3]) الممتع ١/٢٢٧ ـ ٢٢٨ .

([4]) شرح الشافية ٢/٣٣٨ .

([5]) معاني القرآن / الزجاج ٢ / ٤٤٣ سورة التوبة .

([6]) شرح الملوكي / ابن يعيش ص : ١٤٦ .

ثانياً : الميم :

تزاد الميم في أول بنات الثلاثة ولا تزاد حشواً ولا آخراً إلا على ندرة وقلة ، وعلى هذا تكون زيادة الميم قياسية وسماعية .

فالقياسية ما كانت أول الكلمة ، قال ابن عصفور : « إن وقعت الميم أولاً فإنها بمنزلة الهمزة ، فلا يخلو أن يكون بعدها حرفان أو أكثر ، فإن كان بعدها حرفان قضى على الميم بالأصالة إذ لا بد للكلمة من فاء وعين ولام ، لأن ذلك أقل أصول الأسماء المتمكنة والأفعال ، نحو : ملك ، ومسح وأمثالهما » [1] .

وإن كان بعدها أكثر فلا يخلو أن يقع بعدها أربعة أحرف مقطوع بأصالتها ، أو ثلاثة مقطوع بأصالتها ، أو اثنان مقطوع بأصالتها ، وما عداهما مقطوع بزيادته أو محتمل للأصالة والزيادة .

فإن كان بعدها أربعة أحرف أصول قضى على الميم بالأصالة لأنها لا تقع زائدة في أول بنات الأربعة .

وإن كان بعدها ثلاثة أحرف أصول قضى عليها بالزيادة فقد ثبتت زيادتها في أول بنات الثلاثة بالاشتقاق ، ويحمل على ذلك الميم في المجهول لكثرة ورود ذلك ، وذلك مثل : مأسل [2] .

وإن كان بعدها حرفان مقطوع بأصالتهما وما عداهما محتمل الأصالة والزيادة قضى على الميم بالزيادة لأن كل ما عرف له اشتقاق من ذلك وجدت الميم فيه زائدة .

وذكر ابن يعيش أن حكم الميم كحكم الهمزة إذا وقعت في أول ذوات الأربعة فإنه لا يقضي عليها بالزيادة ولا تكون إلا

---

(١) انظر الممتع ١/٢٤٧ ـ ٢٤٨ .

(٢) المأسل : اسم موضع ، وقيل اسم جبل في بلاد العرب معروف . انظر اللسان ١١/١٦ ـ مادة أسل .

أصلاً (١) ، قال : فالميم لا تكون زائدة في أول بنات الأربعة ، إلا أن يكون جارياً على فعله ، نحو : مُدَحْرِج (٢) .

وقد جاءت الميم أصلاً في أول بنات الثلاثة في ألفاظ شذت عن القاعدة دل على ذلك الاشتقاق وهي : مَغْفُور ومَرَاجِل ومُغَرْوِد .

والدليل على أصالة الميم في مَراجِل ومغفور ثباتها في تصريف كل منهما فقالوا : المُمَرْجَل (*٣) .

قال الشاعر : بِشِيَةٍ كَشِيَةِ المُمَرْجَل (٤)

وقالوا : ذهبوا يَتَمَغْفَرُوْن أي يجمعون المَغْفُوْر ، وهو ضرب من الكمأة . أما مُغَرْوِد (*٥) فإنه على وزن مُفَعْوِل لو كانت زائدة وهو وزن غير موجود ، وهو على فُعْلُول ، وهو وزن وجد في كلامهم (٦) .

وقال الفراء : ليس في كلام العرب مُفْعُول مضموم الميم إلا مُغْرُود لضرب من الكمأة (٧) .

---

(١) شرح الملوكي / ابن يعيش ص : ١٥٨ .

(٢) شرح الملوكي / ابن يعيش ص : ١٥٩ .

(*٣) المُمَرْجَل : الثوب الذي فيه نقوش . اللسان ٦٢٢/١١ .

(٤) للعجاج في ديوانه ١٤٥ ، بتحقيق د . عزة حسن ، وهو من شواهد سيبويه ٣١١/٤ ـ وكذلك شرح الشافية ٣٣٧/٢ .

(*٥) مُغَرْوِد : ضرب من الكمأة . اللسان ٣٢٥/٣ ـ مادة غرد .

(٦) انظر الممتع / ابن عصفور ٢٤٨/١ .

(٧) اللسان ٣٢٥/٣ .

ثالثاً : النون :

وأما النون فإنها تكون زائدة في أكثر من موضع ، فتزاد آخر الكلمة فتحكم عليها بالزيادة من غير شك ولا ريب إذا كانت بعد ألف زائدة ، فإذا وقعت فيقضى عليها بالزيادة سواءٌ عرفت الاشتقاق أم لم تعرفه لكثرة ما ورد ، وذلك إذا توفرت الشروط التالية :

١ ــ أن يكون ما قبل الألف أكثر من حرفين أصليين .

٢ ــ وألا تكون الكلمة من باب جَنْجَان ، فينبغي أن تكون النون فيه أصلاً ، ولو كانت زائدة لكانت الكلمة ثلاثية فتكون من باب سلس وقلق مما فاؤه ولامه من جنس واحد ، وهذا قليل ، وإذا حكم عليها بالأصالة تكون رباعية وهو باب كثير وباب واسع [١].

٣ ــ وألا يكون ما قبل الألف مدغماً [٢] .

فإذا لم يكن قبلها ألف نحو : بُرْثُن ، أو كان قبلها ألف لكنها غير مسبوقة بثلاثة أصول نحو : أَمَان وزَمَان ، أو كان قبلها ألف مسبوقة بثلاثة أصول لكن قد أدغم حرفان منها نحو : حَسَّان وعَفَّان وقَبَّان ، لم يكن لك أن تعتبرها زائدة حتى ترجع إلى الاشتقاق ، فإن سقطت فهي زائدة وإن لم تسقط فهي أصلية .

ومن الأمثلة التي توفرت فيها الشروط : سَكْرَان وشَعْبَان ونَدْمَان وعُثْمَان ومَرْوَان .

ومن المواضع التي تزاد فيها النون ما أورد سيبويه في كتابه فقال : « واعلم أن النون إذا كانت ثالثة ساكنة وكانت الكلمة على خمسة أحرف كانت النون زائدة ، وذلك نحو : جَحَنْفَل ،

---

(١) انظر الممتع ٢٥٨/١ .

(٢) انظر كتاب دروس في التصريف / محمد محيي الدين عبد الحميد / ٤٦ .

وشَرَنْبَث ، وحَبَنْطَى*، وجَلَنْظى*، ودَلَنْظى*، وسَرَنْدَى*، وقَلَنْسُوة (*[1]) ، لأن هذه النون في موضع الزوائد » ([2]) .

وأضاف الرضي شرطاً إلى تعريف سيبويه ، وهو أن يكون بعد النون حرفان أو أكثر ([3]) .

فإن اختلف شيء من ذلك بأن وقعت أولاً نحو : نَهْشَل* ، أو ثانية نحو : قِنْطَار وقِنْدِيْل ، أو ثالثة متحركة نحو : غُرْنَيْق* وخِرْنَوْب (*[4]) فاحكم بأصالتها إلا أن تلمس الدليل على أنها زائدة كما حكوه في عَنْسَل وعَنْبَس .

ومن المواضع التي تزاد فيها النون إذا وقعت في أول المضارع للدلالة على المتكلم المعظم نفسه أو للدلالة على المطاوعة في : انْشَعَبَ وانْصَدَعَ وانْكَسَرَ . ([5])

فمواضع زيادة النون ثلاثة : أول الكلمة في الفعل المضارع ، وفي وسطها ، وفي آخر الكلمة .

(*[1]) حَبَنْطَى : أي رجل غليظ قصير بطين . اللسان ٢٧١/٧ . * جَلَنْظَى : والمجلنظى الذي استلقى على ظهره ورفع رجليه . اللسان ٤٣٨/٧ . * دَلَنْظَى : الشديد الصلب . اللسان ٤٤٥/٧ . * سَرَنْدَى : الجريء ، وقيل الشديد . اللسان ٢١٢/٣ . * قَلَنْسُوَة : من ملابس الرأس معروف . اللسان ١٨١/٦ .

([2]) الكتاب / سيبويه ٣٢٢/٢ .

([3]) شرح الشافية ٣٧٧/٢ ـ ٣٧٨ .

(*[4]) نَهْشَل : الذئب ، ويطلق على الصقر . اللسان ٦٨٣/١١ . * غُرْنَيْق : طائر أبيض وقيل أسود من طير الماء طويل العنق ، وشبهت الأصنام بهذه الطيور لأنها ترتفع في السماء . اللسان ٢٨٧/١٠ . * خَرْنُوْب : شجر . اللسان ٣٥١/١ .

([5]) شرح الشافية ٣٧٦/٢ .

رابعاً : التاء :

وأما التاء فقد قال عنها أبو الفتح ابن جني : «واعلم أن للتاء ميزاناً وقانوناً يعرف به عن طريق القياس كونها أصلية أو زائدة ، فإذا عدمت الاشتقاق في كلمة فيها تاء أو نون فإن حالهما فيما أذكره سواء ، فانظر إلى التاء أوالنون فإن كان المثال الذي هما فيه أو إحداهما على زنة الأصول بهما فاقض بأنهما أصلان ، وإن لم يكن المثال الذي هما فيه أو بإحداهما على زنة الأصول فاقض بأنهما زائدتان ، مثل : عَنْتَر ، فالنون والتاء جميعاً أصلان لأنهما بإزاء العين والفاء من جَعْفَر ... وكذلك التاء في فِرْتَاج هي أصل لأنها بإزاء الدال من سِرْدَاْح والطاء من قِرْطَاس » (1) .

وبالنظر إلى مواضع زيادة التاء فإنها تزاد أول الكلمة وفي وسطها وفي آخرها . والزيادة فيها قياسية وغير قياسية .

فالقياسية في أول الكلمة في الأفعال المضارعة ، نحو : تكتب ، وفي الفعل الماضي للدلالة على المطاوعة وغيرها ، نحو : تَقَدَّم وتَأَخَّر ، وفي مصدر فعّل الرباعي ، وفي وسط الكلمة في صيغتي افْتَعَل واسْتَفْعَل .

وفي آخر الكلمة ، فعلامة التأنيث في الأسماء نحو : عَائِشَة وفَاطِمَة وقَائِلَة ، وفي الجموع نحو : صَيَاقِلَة وصَيَارِفَة وأَشَاعِرَة .

وجَعَلَ ابنُ الحاجب مثل الاطراد زيادتها في مثل رَغَبُوت يعني إذا كانت التاء في آخر الكلمة بعد الواو الزائدة وقبلها ثلاثة أصول فصاعداً (2) ، وسيبويه لم يجعل ذلك من قبيل الغوالب سواء كان قبلها ياء أو واو ، نحو : عِفْرِيْت ورَغَبُوْت ، وإنما جعل معرفتهما بالاشتقاق (3) .

---

(1) سر صناعة الإعراب / ابن جني / ١ / ١٦٧ .

(2) شرح الشافية / ٢ / ٣٧٩ . وانظر الكتاب ٣٣٧/٢ ـ بولاق .

(3) كتاب سيبويه / ٣ / ٤٣٨ .

وأما زيادتها غير القياسية فقد وقعت في أول الكلمة وفي وسطها وفي آخرها ، ففي أولها مثل : التِّجْفَاف والتِّمْثَال والتِّبْيَان .

وزيدت في وسط الكلمة وهو موضع قليل ، وقد قضوا بزيادتها في كلمات هي : تُرْتُب* وتَنْضُب* وتَوْلَج* وسَنْبَتَة (*[1]) . فلا يوجد على مثال جعفر مضموم العين ، مثل : تُرْتُب وتَنْضُب وتَوْلَج وسَنْبَتَة قد ورد بزيادتها الاشتقاق فقالوا : سَنْبٌ وسَنْبَة كتَمْر وتَمْرَة ، فسقوط التاء دليل على زيادتها ([2]) .

وأما زيادتها في آخر الكلمة من غير اطراد ففي نحو : مَلَكُوْت ورَحَمُوْت ورَهَبُوْت ، فقد دل الاشتقاق على زيادتها فهي من الملك والرحمة والرهبة ، ولم يكن لها قاعدة مطردة تحدد زيادتها في هذا الموضع كما زعم ابن الحاجب ([3]) .

قال صاحب المفصل : والتاء اطردت زيادتها أولاً في تفعيل وتفعال وتفعُّل وتفاعُل وأفعالها ، وآخراً في التأنيث والجمع ، وفي نحو رَغَبُوْت ... ثم هي أصل إلا في نحو : تُرْتُب وتُوْلَج وسَنْبَتَة ([4]) .

قال ابن يعيش في شرحه : ... ثم هي أصل أين وجدت بعد ذلك إلا أن تقوم دلالة على أنها زائدة ، فمن ذلك (تُرْتُب) .. فالتاء الأولى زائدة لأنه ليس في الكلام ، مثل جعفر بضمّ الجيم عند سيبويه ، وهي عند الأخفش أيضاً زائدة لأنه مأخوذ من رتب فكانت زائدة للاشتقاق ..

وأما تَوْلَج فهو كناس الوحش ، وهو فوعل من الولوج ، والتاء فيه بدل من الواو ... ([5]) .

(*[1]) * تنضب : شجر ينبت بالحجاز . انظر اللسان ٧٦٣/١ ـ مادة نضب . * تولج : كناس الظبي أو الوحش . اللسان ٢١٩/٢ ـ مادة تلج . * سنبتة : حقبة من الدهر ، قال صاحب اللسان : سنبه الأزهري في الرباعي مضت سنبةٌ من الدهر . اللسان ٥٠٣/١٣ ـ مادة سنبه .

([2]) شرح المفصل ١٥٨/٩ .

([3]) شرح الشافية ٣٧٨/٢ .

([4]) شرح المفصل ١٥٦/٩ .

([5]) شرح المفصل ١٥٨/٩ .

خامساً : الألف :

وأما الألف فإنها تزاد لمعنى ولغير معنى : فأما التي تزاد لمعنى فأمر زيادتها ظاهر لأن الزيادة لمعنى لابدّ أن يكون لها اشتقاق ، وأما إذا كانت لغير معنى مثل مدّ الصوت فإنها تحتاج إلى أدلة لمعرفة زيادتها ، وأما حدُّ الصرفيين فقد حكم أمرها وأتى على مختلف مواضع زيادتها فإذا جاءت الألف وقد صاحبت ثلاثة أحرف أصول فصاعدا لا تقع إلا زائدة أينما وقعت ([1]) . فإن كان معها حرفان فقط نحو : **قَالَ وبَاعَ وخَافَ وصَامَ** فهي أصل منقلبة عن واو أو ياء .

والألف لا تقع أول الكلمة لأنها ساكنة تالية للفتحة ، والساكن لا يمكن الابتداء به ولكنها تزاد ثانية نحو : ضَارِب ، وثالثة نحو : كِتَاْب ، ورابعة نحو : قِرْطَاس ، وخامسة نحو : قَرْقَرَى ، هذا ما نصّ عليه سيبويه ([2]) وهو يقصد غير المزيد فيه بغيرها .

وقد زيدت سادسة في مثل : قَبَعْثَرى وكُمَّثْرَى ، وفي الأفعال اغْرَنْدَى ([3]) ، وزيدت سابعة ولا يكون ذلك إلا في الأسماء مثل : أَرْبُعَاوَى ([4]) .

([1]) شرح الشافية ٣٧٥/٢ ـ وشرح المفصل ١٤٦/٩ .

([2]) الكتاب / سيبويه / ٢ / ٣١٢ طبعة بولاق .

([3]) اغْرَنْدَى : تقول : اغْرَنْدَاه واغْرَنْدَى عليه إذا علاه بالشتم والضرب والقهر . انظر اللسان ٣٢٥/٣ ـ مادة غرند . وانظر شرح الشافية ١١٣/١ .

([4]) الأَرْبُعَاوَى : عمود من أعمدة الخباء ، ولم يأت على هذا المثال غيره . اللسان ١٠٩/٨ .

سادساً : اللام :

وأما اللام فليس لها موضع تطرد فيه زيادتها إلا مع أسماء الإشارة في مثل : ذلك وتلك ، وهي أبعد حروف الزيادة شبهاً بحروف المد واللين ، ولذلك قلّت زيادتها ، وقد استبعد الجرمي أن تكون من حروف الزيادة ، والصواب أنها منها ، وقد وردت ألفاظ زيدت فيها اللام على قلة ، ولا يقاس عليها ، مثل : زيدل من زيد ، وعبدل من عبد . واختلفت الآراء في فَيْشَلَة من فيش وهيقل من هيق ، فقد ورد فيهما احتمال زيادة الياء أو اللام ، وردّها بعضهم إلى اقتران اللفظين والأصل مختلف مثل : خيّاط وخيْطار [1] .

([1]) انظر شرح المفصل ٦/١٠ . وشرح الشافية ٣٨١/٢ – دروس في التصريف / ص : ٥٠ .

سابعاً : السين :

قد اطردت زيادة السين في باب اسْتَفْعَل ، كاسْتَكْرَه واسْتَحْجَر ([1]) وإلى ذلك أشار المبرد أنها لا تكون زائدة إلا في هذا الموضع وما تصرف منه . ([2])

وقد سلم الرضي لابن الحاجب بزيادة سين الاستفعال وهي دالة على معنى ، مع أنه اعترض عليه في النون في مثل : انْفَعَلَ ، وحجته أنها من حروف المعاني ، وقد أجاب عن هذه المسألة محققوا شرح الشافية بقولهم : إن الحرف الدال على معنى إن كان مما يتغير به وزن الكلمة ومعناها فهو من حروف الزيادة ، وإن لم يكن كذلك فليس من حروف الزيادة . ([3])

وقد تصارع الأقران في كلمة اسطاع ، فقال ابن الحاجب : « وشذت اسطاع » ([4]) أي زيادة السين في هذا الموضع . وقال سيبويه : اسطاع من باب الإفعال وفعله أَطْوَعَ كأقوم فأعلّت الواو وقلبت ألفاً بعد نقل حركتها إلى ما قبلها ثم جعل السين عوضاً من تحرك العين الذي فاته .

وقد ردّ المبرد ذلك ظناً منه أن سيبويه يقول السين عوض من الحركة فقال : كيف يعوض من الشيء والمعوض منه باق ؟

وردّ ابن يعيش بقوله : ولا يقدح في كلام سيبويه لأن العوض إنما وقع من ذهاب حركة عين الفعل من العين لا من ذهاب الحركة البتة . ([5])

([1]) شرح الشافية / ٢ / ٣٧٩ .

([2]) المقتضب / المبرد / ١ / ٦٠ .

([3]) شرح الشافية / ٢ / ٣٧٧ في الحاشية .

([4]) شرح الشافية / ٢ / ٣٧٦ .

([5]) شرح المفصل / ١٠ / ٦ .

والمبرد يرى أن أصلها استطاع فحذفت التاء وقطعت الهمزة شذوذاً [1] فتكون زيادتها عند المبرد قياسية ، وشاذة عند من يرى أنها عوض من حركة العين المنقولة .

---

(1) المقتضب / المبرد / ١ / ٦٠ .

ثامناً : الواو :

وأما الواو فإنها تزاد قياساً إذا صحبت ثلاثة أحرف أصول فصاعداً ، فإنها إن صحبت ثلاثة أحرف أصول فيحكم بزيادتها سواءً عرفت الاشتقاق أم لم تعرفه ، وقد حكم عليها بذلك بعد استقراء لكلام العرب كما يقول ابن يعيش . (١)

والواو لا تزاد أولاً ، وعلة ذلك أنها إن زيدت في أول الكلمة فلا تخلو أن تكون مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة ، فلو زيدت مضمومة لاطرد فيها الهمزة على حد وُقِّتتْ وأُقِّتتْ ، وكذلك لو كانت مكسورة على حد : وِسَادَة وإِسَادَة .

وإن زيدت مفتوحة فإنها معرضة في الاسم إلى التصغير وفي الفعل إلى البناء للمجهول . (٢)

فهي لا تزاد أولاً كراهة أن تقع طرفاً فيلزمها التغيير ، ولكنها تزاد ثانية مثل : حَوْقَل وكَوْثَر ، وثالثة مثل : ضَرُوْب وعَجُوْز ، ورابعة مثل : تَرْقُوَة (*٣) ، وخامسة مثل : قَلَنْسُوَة (٤) .

---

(١) شرح الملوكي / ١٥٣ .

(٢) شرح المفصل / ٩ / ١٥٠ .

(*٣) التَرْقُوَة والتَّرْقُوَتَان : العظمان المشرفان بين ثغرة النحر والعاتق ، تكون للناس وغيرهم . انظر اللسان ٣٢/١٠ .

(٤) المقتضب / المبرد / ١ / ٥٩ .

تاسعاً : الياء :

وأما الياء فأمرها كأمر الألف والواو متى وقعت مع ثلاثة أحرف أصول ، فلا تكون إلا زائدة عرفت اشتقاقه أو لم تعرفه لكثرة ما علم منه ، وسواء كانت في أول الكلمة أو في وسطها أو في آخرها . فمثال زيادتها أولاً في نحو : قولك يَرْمَع (١) ويَلْمَع (٢) ، قال الشاعر :

إذا ما شَكَوْتُ الحبَّ كيما تُثِيْبَني بودِّيَ قالت إنما أنت يَلْمَعُ (٣)

وتزاد ثانية مثل : ضَيْغَم ، وتزاد ثالثة مثل : سَعِيد وقَضِيب ، وتزاد رابعة مثل : قِنْدِيْل ، وتزاد خامسة في مثل : سُلَحْفِيَة ، وسادسة في تصغير عَنْكَبُوْت عُنَيْكِيْت .

وإذا وقعت الياء في أول بنات الأربعة فهي أصل كَيَسْتَعور ، فحكمها هنا حكم الهمزة إذا وقعت في أول بنات الأربعة فإنه لا يقضى عليها بالزيادة لقلة التصريف في الرباعي ، والزيادة أولاً لا تتمكن تمكنها حشواً وآخراً . (٤)

---

(١) يَرْمَع : اليرمع : الحصى البيض تلألأ في الشمس ، وقيل حجارة لينة رقاق بيض تلمع . انظر اللسان ١٣٤/٨ .

(٢) يَلْمَع : السراب ، لِلَمَعَانِهِ ، وقيل اسم البرق . انظر اللسان ٣٢٤/٨ .

(٣) من شواهد شرح المفصل ٩ / ١٤٨ .

(٤) شرح المفصل / ابن يعيش ١٤٩/٩ ــ ١٥٠ .

عاشراً : الهاء :

الهاء تزاد لبيان الحركة نحو قولك في الوقف : فيمه ، ولِمه ، وعلامه ، وقد وقف البزي عن ابن كثير في ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ (1) بالهاء عمَّه لبيان الحركة (2) ، وقد حذفت الألف وبقيت الفتحة تدل على الألف فكرهوا أن يقفوا على الميم بالسكون فيزول الدليل والمدلول عليه .

وهي على ضربين : لازمة وغير لازمة :

فاللازمة إذا كان الفعل الداخلة هي عليه على حرف واحد نحو : عِهْ وقِهْ وشِهْ .

وغير لازمة إذا كانت داخلة على أكثر من حرف واحد نحو : لِمَه وفيمَه . قال سيبويه : « الأكثر في الوقف على اِرْمِ واغْزُ بإلحاق الهاء ، ومنهم من لا يلحق الهاء وزيدت في قوله تعالى ﴿ حِسَابِيَهْ ﴾ (3) و ﴿ كِتَابِيَهْ ﴾ (4) ، وذلك محافظة على حركة البناء » (5) . وقد زيدت هذه الهاء بعد ألف الندبة لخفاء الألف نحو : وازيداه .

وقد زيدت الهاء شذوذاً في قولهم : أمهات جمع أم وفي إهراق .

وأما ما نقل عن المبرّد أنه أنكر زيادتها فإنه غير صحيح ، وقد وعدنا بذكر ما صرح به فقد قال في باب معرفة الزوائد ومواضعها فقال : هي عشرة ، وذكر منها الهاء (6) .

---

(1) الآية رقم (١) : سورة النبأ .

(2) انظر إبراز المعاني من حرز الأماني ٢/٢٢٠ .

(3) من الآية (٢٠) : سورة الحاقة .

(4) من الآية (١٩) : سورة الحاقة .

(5) الكتاب / ٢ / ٧٧ .

(6) المقتضب / المبرد ١/ ٥٦ مع الحاشية في نفس الصفحة .

الفصل الثالث

طرق رد الألفاظ إلى أصولها عند الصرفيين ويشمل :

١) الملامح العامة لطرق الرد عند الصرفيين .

٢) طرق الرد ، وهي :

الأولى : التصغير . الثانية : التكسير .

الثالثة : التثنية . الرابعة : جمع المؤنث السالم .

الخامسة : الضمير . السادسة : الاشتقاق .

السابعة : الاستعمال اللغوي ، ويشمل الإمالة والوصل .

الثامنة : الضرورة الشعرية . التاسعة : النسب .

العاشرة : الإضافة .

٣) طرق رد المقلوب .

(١) الملامح العامة لطرق الرد عند الصرفيين

هناك جملة من الملامح العامة كان من المهم أن نجعلها تقدمة لطرق الرد ، وهي :

١) أطلق الصرفيون عبارة على جملة من طرق الرد ، وهي .. وهذا يرُدُّ الأشياءَ إلى أصولها ، أو قولهم : وهذا مما تجري فيه الأشياء على أصولها ، ولكنهم لم يطلقوها على جميع طرق الرد ، وإنما على بعضها ، ويكشف لنا هذا التخصيص منهم عن أمرٍ كان مراداً لديهم فهي عبارة لم تطلق إلا على طريقة مطردة ، ولذا لم يطلقوا على المستعمل عند العرب هذه العبارة ، وإنما قالوا : وفي هذه منبهة على الأصل وتلفت إليه ، وهو ما ستكشف عنه في طَيّاتِ هذا البحث .

وقد أطلقوا عبارة : وهذا يرد الأشياء إلى أصولها مع التصغير ، والتكسير ، والتثنية ، وجمع المؤنث السالم ، والوصل ، والضمير ، والنسب ، والإضافة ، وبالنظر إلى هذه الطرق نجد أنها طرق مقيسة في مواضع سنبين أمرها إن شاء الله عند الحديث عن كل طريقة ، ونكتفي بالتصغير تمثيلاً ، فهو مطرد في معرفة أصل الحرف الثاني المبدل ، وكذلك الحرف الأخير ، وأطلقوا عليه أنه يرد الأشياء إلى أصولها في تصغير الثنائي المحذوف من أصوله حرف فإنه يرده باطراد ، كما أطلقوا عليه أنه يرد الأشياء إلى أصولها في التفريق بين همزة القطع وهمزة الوصل ، فقالوا : إن ثبتت الهمزة فهي همزة قطع ، وإن سقطت فهي همزة وصل ([1]) ، فلم تطلق عبارة وهذا يرد الأشياء إلى أصولها إلا في المطرد فقط .

وقد ذكر المبرد أن الضرورة الشعرية ترد الأشياء إلى أصولها ، حيث قال : «فأما (ليتني) فلا يجوز حذف النون منها ، إلا أن

([1]) انظر أسرار العربية / لابن الأنباري ص ٤٠٣ .

يضطر شاعر فيحذفها ، لأن الضرورة ترد الأشياء إلى أصولها ، والأصل الياء وحدها » [1] .

و لم أجد غير المبرد ذكر أن الضرورة ترد الأشياء إلى أصولها ، ولعله نظر إلى الوزن العروضي ، لأنه قد يشكل الكلمة بشكل يوافق الأصل ، فجعله من المطرد فيها .

وغير المبرد نسب الرد إلى الشعراء ، ومن ذلك ما ذكر سيبويه ، حيث قال : «واعلم أن الشعراء إذا اضطروا إلى ما يجتمع أهل الحجاز وغيرهم على إدغامه أجروه على الأصل » [2] .

أما بقية الطرق المستعملة فهي غير مطردة ، وإنما اعتمادهم على السماع ، وفيها قوة حجة ، أما الإمالة فقد تكون منحصرة ، وقد وُضِعَ لها اطراد عند الصرفيين ، ولكن لا تغير شكل الكلمة ، وإنما التغيير في طريقة الأداء ، ولذا اعتمدوا عليها في معرفة أصل الألف ، ولذا نستطيع أن نقول إن اعتمادهم على السماع معها وإن وضع لها اطراد عندهم .

وقد يكون بعض هذه الطرق دليلاً على أصل الباب كله ، وليس له موضع مطرد في الكلمة كما هو واضح في استعمال بعض الكلمات الشاذة قياساً ، المطردة في السماع ، مثل كلمة (اسْتَحْوَذ) ولذا أطلقوا عليه أنه منبهة على أصل الباب ، وهو أقوى أدلتهم ، لأن فيه توثيقاً لكلامهم .

يقول المازني : «فهذه الأشياء الشاذة فيها حُجَجٌ للنحويين في أن يقولوا إن أصل هذا كذا وإن أصل هذا كذا » [3] .

([1]) المقتضب ١/٢٥٠ .

([2]) الكتاب ٣/٥٣٥ .

([3]) المنصف ١/٦٩ .

٢) لا نستطيع أن نفاضل بين طرق الرد عند الصرفيين من حيث استخدامها والحاجة إليها ، لأنها تمثل بناءً متكاملاً لا يمكن الاستغناء بجزء وترك جزء آخر ، فكل طريقة نحتاجها في بابها ، لأن لكل طريقة موضعاً أو موضعين لمعرفة أصل الكلمة بها ، فالتصغير تكمن الحاجة إليه في الحرف الثاني ، والكلمة الثنائية المحذوف من أصلها حرف ، والتثنية ، وجمع المؤنث السالم تكمن الحاجة إليهما في الحرف الأخير من كل اسم ثلاثي اعتلت فيها الواو أوالياء ، وهكذا بقية الطرق ، فهي تمثل بمجملها أدوات استعملها الصرفيون في معرفة أصول الكلمات المتحولة عن الأصل ، ولذا يتبين لنا أن هذا البحث لا نقصد به جمع الكلمات وردها إلى أصولها ، وإنما جمع القواعد التي يمكن أن تطرد تحتها كلمات عدة .

٣) إن جميع هذه الطرق والأدلة لا يمكن دراستها منفصلة عن قواعد الإعلال والإبدال ، أو الزيادة ، أو الحذف ، وإنما هي جزء منها ، فلا يمكن إدراك معنى الرد فيها إلا بعد معرفة مقتضى قاعدة الإعلال عند الصرفيين ، وقد أشرنا إلى هذه القواعد إشارات عابرة لكي تتجلى حقيقة الرد .

٤) قد نلحظ في هذه الطرق أنها تغير من شكل الكلمة فتخرجها إخراجاً جزئياً عما كانت عليه ، ولكنها لا تخرجها إخراجاً كلياً ، ولذا اعتبر الصرفيون أن المصغر والمكبر كالشيء الواحد ، إلا أن أحدهما صغير والثاني كبير ، ولذا قد لا يعتبر تحولاً بالكلمة عن أصلها ، بل هذا التحول يكشف لنا ما غُيِّر فيها ، لأنها تفارق الحالة التي أخرجتها عن أصلها فتعود إلى أصلها ، وهو ما ستكشف عنه عند الحديث عن الطرق ، ولم أجد غير الاستعمال اللغوي والضرورة الشعرية التي ردت الكلمة إلى أصلها دون تغيير في أي جزء منها فيما كان سَبَبَه الثقل فقط .

وقد يقال إن الإمالة لم تغير شكل الكلمة ، وهي من أدلتهم ، ولم تحسب مع الضرورة والاستعمال ، فنقول : إن الإمالة لم يكن تغييرها لشكل الكلمة حاصلاً ، وإنما تغييرها تغيير يسير للنطق بالكلمة فقط مع بقائها على ما هي عليه .

أما الكثرة والقلة وعدم النظير وأمن اللبس فهي استدلالات معنوية لا علاقة لها باللفظ ، وسنبين ذلك في موضعه عند دراسة الطرق إن شاء الله .

٥) هذه الطرق بمجموعها وجميع مواضعها القياسية والسماعية لا ترد إلى أصل غير أصل الكلمة المعتبر ، ولذا يقول ابن الأنباري : «لا يجوز رد الشيء إلى غير أصله» [١] ، فهذه الطرق بمجملها لم يكن فيها عدول بكلمة عن أصلها كما أشرنا في سابقه ، بل دالة على الأصل ورادة إليه ، وإن دلت على أصل فهو المراد دون غيره ، وإن دلت على أصلين فهما أصلان إن استويا في الدلالة كما هو حاصل في الاشتقاق .

٦) هذه الطرق منها ما هو خاص بالأسماء ومنها ما هو خاص بالأفعال ، وبعضها مشترك بينهما ، لذا قد نجد فارقاً في رد الاسم إلى الأصل ورد الفعل بهذه الطرق من حيث الحاجة إليها ، فالاعتلال في الفعل أصل ، وهو أبعد عن الاسم ، ولذا كان الاعتلال في الفعل يعرف بعكس الاسم ، لأن الأصل فيه الصحة ، فالأدلة التي ترد الأشياء إلى أصلها في الأسماء كالتصغير والتكسير والتثنية وجمع المؤنث السالم والنسب والإضافة قد تكون قطعية الدلالة لعدم تصرف الاسم بعكس الفعل ، لأن الأفعال متصرفة ،

---

(١) الإنصاف ١/١٠٩ ، ٢/٦٤٩ .

ولذا فرق ابن جني بين محذوف الفعل ومحذوف الاسم فقال : «أما (خُذْ وكُلْ ومُرْ) فلا يعتد حذفاً ... لأنه حذف تخفيفاً في موضع ، وهو ثابت في تصريف الفعل ، ومثّلَ للاسم بِـ (يَدْ ودَمْ) » (١) ، فالحاجة إليها في الأسماء أقوى وآكد .

٧) من الملامح العامة أن هذه الطرق قد ترد القضايا النحوية إلى أصولها ، وكذلك الصرفية ، مثل التصغير والضمير ، ولم نفصل الحديث عن القضايا النحوية ، وإنما أشرنا إليها إشارات عابرة ، واكتفينا بموضوع بحثنا ، وهي القضايا الصرفية .

---

(١) الخصائص ٢/٣٧ ـ ٣٨ .

(٢) (طرق الرد)

الطريقة الأولى : التصغير وأثره في رد الألفاظ إلى أصولها

التصغير لغةً : التقليل ، فهو مصدر قولك صغّرتُه تصغيراً إذا قللته ، ويقال : صغرته وأصْغَرتُه جعلته صغيراً ([١]) .

قال أبو علي : «تصغير الاسم بمنزلة وصفه بالصغر ، فقولنا حُجَيْر كقولنا حجر صغير» ([٢]) .

وقال ابن السراج : «التصغير شيء اجتزئ به عن وصف الاسم بالصغر» ([٣]) .

واصطلاحاً : تغيير مخصوص في بنية الكلمة لغرض من أغراض التصغير ، وهذا التعريف يشمل تصغير الاسم المتمكن والمبهم ، إذ إن في كل منهما تغييراً .

وأما التعريفُ القياسي لكل اسم متمكن فهو : تحويل بنية الكلمة إلى صيغة فُعَيْل أو فُعَيْعِل أو فُعَيْعِيل .

وخطوات التصغير لا بد من تحقيقها حتى يتم لنا بناء التصغير بصيغه المعروفة .

فأول الخطوات ضم الحرف الأول ، واختير الضم في أول المصغر ليختلف بناؤه عن بقية الأبنية الأخرى ، والضم أقوى الحركات ([٤]) .

ويقول السيوطي : «ولما كان لا بد من تغيير المصغر ليمتاز عن المكبر بعلامة تلازم الدلالة يُبيِّنُها كان الضمّ أولى ، لأنهم جعلوا الفتحَ في الجمع فلم يبق إلا الكسرُ والضم ، فاختاروا الضمَ ، لأن

([١]) الوافي في التصغير والتكسير والنسب والوقف / أحمد عمارة ص ٥ .

([٢]) التكملة / لأبي علي الفارسي ٤٨٦/٢ ، وانظر شرح الأشموني ١٥٥/٤ .

([٣]) الأصول / لابن السراج ٣٦/٣ .

([٤]) أسرار العربية / ابن الأنباري ص ٣٦١ .

الياء علامة التصغير ، ولو كسرت لاجتمع كسر مع الياء ، فهربوا إلى الضم »([1]) .

والخطوة الثانية : فتح الحرف الثاني من الكلمة ، ولذا لم يعد علماء الصرف كلمتي زُمَّيْل ([2]) ولُغَّيْزَى ([3]) من باب التصغير لأن الحرف الثاني ساكن ، وهو الميم الأولى والغين الأولى ، ونشأ عن ذلك وجود الياء الساكنة بعد ثلاثة أحرف ، لأن المشدد يعتبر حرفين .

الخطوة الثالثة : زيادة ياء ساكنة بعد الحرف الثاني .

ولا يمكن أن يتم التصغير إلا بتوفر هذه الخطوات الثلاث مجتمعة ، لأن صيغة التصغير صيغة متكاملة ، وقد قصدوا بأوزان التصغير الاختصار ، فيدخل في وزن فعيعل دُرَيْهِم مع أن وزنه الحقيقي فُعَيْلِل ، وأُسَيْوِد وهو أُفَيْعِل ، ومُطَيْلِق مُفَيْعِل ، وجُوَيْرِب وهو فُوَيْعِل وحُمَير وهو فُعَيل ، ويدخل في فُعَيْعِيْل عُصَيْفِيْر وهو فُعَيْلِيْل ، ومُفَيْتِيح وهو مُفَيْعِيْل ، ونحو ذلك ، فلما راموا الاختصار حصروا أوزان التصغير في ثلاثة أبنية ، فتشترك فيه الألفاظ بحسب الحركات المعينة والسكنات لا بحسب زيادة الحروف وأصالتها ، فإن دُرَيْهِماً مثلاً وأُحَيْمِراً وجُدَيْوِلاً ومُطَيْلِقاً تشترك في ضم الحرف الأول وفتح الثاني ، ومجيء ياء ثالثة وكسر ما بعدها ، وإن كانت أوزانها الحقيقية مختلفة باعتبار أصالة الحروف وزيادتها ، فلما قصدوا

([1]) الأشباه والنظائر ٢٨/١ .

([2]) زُمَّيْل : الزُّمَّيْلُ والزُّمَّلُ بمعنى الضعيف الجبان .

قال أُحَيْحة :

ولا وأبيك ما يغني غَنائي   من الفتيان زُمَّيْلٌ كسول

انظر اللسان ٣١١/١١ مادة زَمَلَ .

([3]) اللُّغَّيْزَى : ما يعمَّى به . انظر الكتاب ١١٧/٢ . وانظر المقتضب ٢٦٢/٢ .

الاختصار جمعوها تحت وزن واحد ، وهو فُعَيْعِل ([1]) ، وهذا مما جعل الألفاظ تُشَكّل بأشكال هذه القوالب الثلاثة ، فتُحرك بحركاتها وتسكن بسكناتها ، ويزاد عليها ياء التصغير فلا يسمح للفظة التكيف مع أوزانها الحقيقية مما يضطر كثيراً من الألفاظ الرجوع إلى الأصل ، لذا قالوا إن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها .

وهذه قاعدة يعتمدها علماء الصرف ، ويعولون عليها كثيراً لمعرفة أصول الكلمات في جميع مظاهر التحول عن الأصل ، سواءٌ المقلوبة أو المبدلة ، أو المحذوف من أصولها شيء ، وقد يعرف بالتصغير الزائد بحذفه ، وبفك الحروف المدغمة ، ولم تخلُ كتبهم قديمها وحديثها من قولهم : «والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها ، وكذلك الجمع »([2]) .

وقد اتفقوا على هذه القاعدة بإجماع لم نجد له مخالفاً منهم ، وإن وجد الخلاف فلايتعدى أن يكون في اللفظ وتحرير العبارة ، فقد نجد في كلام سيبويه اختلافاً يسيراً عما قاله الصرفيون في رد التصغير فقال في باب تحقير كل حرف كان فيه بدل : «فإنك تحذف ذلك البدل وترد الذي هو من أصل الحرف إذا حقرته ، كما تفعل ذلك إذا كسرته للجمع »([3]) .

([1]) انظر شرح شافية ابن الحاجب ٩/١ ــ ١٤ ــ ٢٠ ـ بتصرف واختصار .

([2]) انظر الكتاب ٤٥٨/٣ ، والمقتضب ٢٨٠/٢ ـ ٢٨١ ، والمنصف ٥٨/٢ ، الأصول ٥٨/٣ ، شرح الملوكي ص ٢٤٦ ــ ٢٥٩ ــ ٢٧٩ ، وسر صناعة الإعراب ١٩٨/١ ، شرح شافية ابن الحاجب ٢٠٥/١ ، وشرح المفصل ١٤٧/١٠ ، الممتع ٣٠٤٩/١ ، ارتشاف الضرب ١٧٣/١ ، والفصول الخمسون ص ٢٤٩ ، الأشباه والنظائر ٢٤١/١ ، وهمع الهوامع ١٨٨/٢ ، نزهة الطرف في علم الصرف ص ١١٨ ، وشرح الأشموني ١٦٥/٤ ، وأسرار العربية ص ٣٦٤ ـ ٣٦٥ ـ ٤٠٣ .

([3]) الكتاب ٤٥٧/٣ .

فقال بحذف البدل ، وكذا ما قاله ابن السراج أيضاً ، حيث قال : «وتحذف البدل وترده إلى الأصل» ([1]) .

وهذا الخلاف ـ كما قلنا ـ لا يتعدى أن يكون في اللفظ ، حيث أن هذا الخلاف لم ينتج عنه أي خلاف في الرد ، فنرى أنهم اتفقوا على رد كلمة ميزان إلى أصلها عند تصغيرها ، وذلك برد الياء إلى الواو ، فقالوا : مُوَيْزِيْن ، ولم يتقيد سيبويه بقوله السابق ، بل نجده يقول في باب تحقير ما كانت الألف بدلاً من عينه : «وإن كانت بدلاً من واو ثم حقرته رددت الواو ، وإن كانت بدلاً من ياء رددت الياء» ([2]) ، فلم يشترط الحذف للبدل ، وإنما أثبت الرد دون تقييده ، وهو ما سار عليه أغلب علماء الصرف .

وهذه القاعدة تحتاج إلى شيء من البيان والتفصيل ، فالتصغير صيغة مخصوصة تسبك فيه اللفظة فتتشكل بشكل هذا القالب ، فيُحْدِثُ في اللفظة تغييراً ، مما يجعل أسباب العلل أو الزيادة ، أو النقص والإدغام تتراجع وتتخلى عن اللفظة ، فإذا زال السَّبَبُ زال معه المُسَبَّبُ ، فترجع اللفظة إلى أصلها ، وتسلم وتصح من العلل ، فالتصغير عملية متكاملة بخطواتها لا يمكن أن نتخلى عن خطوة منها فأصبح بهذه العملية سبباً من الأسباب التي تبقى فيه اللفظة على أصلها ، وقد اتفق العلماء على رد كثير من الألفاظ إلى أصولها التي أزال التصغير سبب تحولها من الأصل ، واختلفوا في نزر يسير منها ([3]) سنبينه في حينه إن شاء الله .

([1]) الأصول / لابن السراج ٥٨/٣ .

([2]) الكتاب ٤٦١/٣ .

([3]) انظر شرح الشافية ٢٠/١ .

وأوزان التصغير الثلاثة بحركاتها وسكناتها وزيادة الياء الساكنة لا تسمح باللفظة التكيف مع أوزانها الحقيقية ، مما يضطر كثيراً من الألفاظ الرجوع إلى الأصل .

قال أبو الفتح ابن جني في معرض كلامه عن العلل فقال : «منها ما لا بد للطبع منه قلب الألف واواً للضمة قبلها ، وياءً للكسرة قبلها ، أما الواو فنحو قولك : في سائر سُوَيْئِر وفي ضارب ضُوَيْرِب ، وأما الياء فنحو قولك في نحو تحقير قرطاس وتكسيره قُرَيْطِيس وقَراطِيْس ، فهذا ونحوه مما لا بد منه من قبل أنه ليس في القوة ولا احتمال الطبيعة وقوع الألف المدة الساكنة بعد الكسرة ولا الضمة ، فقلب الألف على هذا الحد علّته الكسرة والضمة قبلها ، فهذه علة برهانية ولا لبس فيها ولا توقف للنفس عنها» ([1]) .

ويمكن تقسيم دور التصغير في رد الكلمات إلى أصولها إلى ما يلي :

١) رد الكلمات المبدلة .

٢) رد الكلمات المقلوبة وليس مطلقاً .

٣) استدلوا به في معرفة الزائد ، وخاصة في المضعف .

٤) ويستدلون به على معرفة الحرف المحذوف من أصل الكلمة ، سواءً كان المحذوف فاء الكلمة أو عينها أو لامها .

٥) ومن مواضع استدلالهم به معرفة أصل المدغم ، فالتصغير يزيل سبب الإدغام مما يجعل الكلمة ترجع إلى أصلها .

فلم يقتصر التصغير في الرد على موضع أو على مظهر من مظاهر التحول عن الأصل في الكلمة ، بل شمل الإبدال والزيادة والقلب والحذف ، فظهر أثره جلياً في الإبدال والحذف ، ولذا

([1]) الخصائص ١/٨٨ .

سنفردها بالبحث والتفصيل ، أما الزيادة والقلب فلم يكن استعمالهم التصغير واضحاً جلياً فيهما ، لأن الزيادة قد تبينها بالتصغير إذا زادت عن صيغة التصغير ، أو في المضعف على خلاف بينهم .

أما القلب فقد وقع فيه الخلاف ، فقد استثناه سيبويه حيث قال : «اعلم أن كل ما كان فيه قلب لا يرد إلى الأصل ، وذلك لأنه اسم بني على ذلك» (١) .

أما ابن السراج فيرى أن التحقير يرد الاسم الذي فيه قلب ، فقال : «وتحقير ما كان فيه قلب يرد ما قلب منه إلى الأصل ، فتقول : لاثٍ لُوَيّث ، لأن أصل لاث : لائِث ، وشاكٍ شُوَيّك ، وكذلك مُطَمْئِن إنما هو من طأمنت فتقول مُطَيْئِمنْ» (٢) .

فرد ابن السراج المقلوب قلباً مكانياً إلى أصله مخالفاً في ذلك ما رآه سيبويه في أن الكلمة بنيت على هذا القلب ، فلا يجب ردها حال التصغير (٣) .

ومن أبرز المظاهر التي يردها التصغير في موضعين :

الموضع الأول : ما كان التغير تغيير إبدال .

والموضع الثاني : ما كان التغير تغيير حذف .

---

(١) الكتاب ٣/٤٦٥ .

(٢) الأصول / لابن السراج ٣/٦٠ .

(٣) الكتاب ٣/٤٦٦ .

الموضع الأول : أثر التصغير في رد المبدل :

قسم علماء الصرف الإبدال إلى قسمين : قسم لازم ، وقسم غير لازم :

فاللازم : قال عنه ابن يعيش : «ما كان الإبدال فيه لضرب من التخفيف لا لعلة أوجبت ذلك» .

وقال عن غير اللازم : «ما كان البدل فيه لعلة أوجبت ذلك فيه ، إما بحركة أوجبت قلب ما بعدها ، وإما بحرف على حالة توجب قلب حرفٍ بعده» (١) .

وعندما ننظر إلى هذين القسمين والأسباب التي دعت إلى قلب الحرف فيها نجد أنها أسبابٌ لفظية نابعة من اللفظ ، ولكنها بين أمرين : أسباب مفارقة ، وأسباب لازمة للفظة .

ولذا كان أثر التصغير في الرد مرتبطاً بهذه الأسباب ، فإن كانت مفارقة فإن التصغير أحد القوالب التي تضمن للكلمة بقاءها أو ردها إلى أصلها ، وذلك أن التصغير يزيل عنها الأسباب التي دعت إلى قلبها إما كلياً أو جزئياً ، وإن كانت الأسباب ملازمة فإن التصغير قد لا يزيل سبب القلب الملازم ، فتبقى على صورتها ، ولذا عقد سيبويه باباً سماه : (تحقير الأسماء التي ثبت الإبدال فيها وتلزمها) ، وضرب لذلك أمثلة ، فقال مثل همزة قائل وتاء تُخمةٍ وتاء تراث (٢) ، وبيّن السبب الذي جعلها تثبت دون غيرها فقال : «فهي ليست بمنزلة واو مُوقِنٍ ولا ياء مِيزَان ، لأنهما إنما تبعتا ما قبلهما» (٣) .

---

(١) شرح المفصل ١٢٢/٥ .

(٢) الكتاب ٤٦٢/٣ ـ ٤٦٤ .

(٣) الكتاب ٤٦٥/٣ .

ولو نظرنا في قول الصرفيين أن حروف العلة تصح إذا سكن ما قبلها أو ما بعدها أو كلاهما فلا تُعَل إلا إذا اجتمعت الواو والياء وتقدم أحدهما بالسكون فإن الواو تقلب ياءً ([1]) .

وما عَنْوَن به صاحب المقتضب بقوله : (باب ما يصح من ذوات الياء والواو لسكون ما قبله وما بعده) ([2]) .

نجد أن هذه القضية قد تلامس واقع التصغير بيائه الساكنة ، وكذلك الجمع بالألف ، وخاصة بقلب الحرف الثاني ، ولا شك أن التصغير والتكسير لهما الأثر في إزالة الأسباب والعلل التي دعت إلى قلب الكلمة وتحويلها عن أصلها سنبينها فيما يلي إن شاء الله .

أما تعليل المحدثين في قضية رد التصغير ، فيرون أن سبب رجوع حروف اللين إلى أصولها هو تتابع أصوات اللين في الكلمة ، وصيغ التصغير الثلاثة لا تخلو من وجود صوت الياء ثالثة في كل كلمة ، وكذلك التكسير ، ومعنى ذلك أن الياء تلتقي بصوت من جنسها من أصوات اللين ، مما يحدث تقارباً يجعل الناطق بحاجة إلى بعض التصرف ليبسر له عملية الأداء ([3]) .

وصيغة التصغير إجراء مستقل تتعرض له الكلمة ، فهو يتعامل مع مادتها ، وعند صوغ الكلمة بهذا القالب فإنا لا نعرضها لأي إعلال ، لأن التصغير يبعد هذه الحروف عن الإعلال ويزيل الأسباب التي توقعها في القلب ، ولمجاورتها لياء التصغير ، فيكون الحرف الثاني وغيره حينئذٍ موقعه موقع قوي بسبب وجود حرف الياء

([1]) الممتع ٢/٥٠٦ .

([2]) المقتضب / المبرد ١/١٣٣ .

([3]) المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي / لعبد الصبور شاهين ص ١٤٩ .

الساكن بعده ، وهو من الأسباب القوية الصارفة لإعلال الكلمة ، ولا شك أن هناك أسباباً كثيرة يتحكم التصغير في تغييرها بل يزيلها ، لذا نجد أن إطلاق النحاة لعبارتهم القائلة : إن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها لم تكن مرتجلة أو غير مبنية على استقراء لمواضع الرد ، بل أطلقوها مقيدة بمواضعها التي رد فيها التصغير ، وخاصة فيما أبدل عن علة ، فأزال التصغير تلك العلة .

وأما البدل فقد وقع في أول الكلمة ، وفي وسطها ، وفي آخرها ، وعلى هذا الترتيب سيكون بحثنا حول رد التصغير الكلمات التي وقع فيها الإبدال .

أولاً : التصغير وأثره في رد الحرف المبدل في أول الكلمة :

إن إبدال الحرف الأول في الاسم كان طلباً للخفة ، وهي علة لازمة تتعارض مع الوزن التصغيري ، حيث إن وزن التصغير ثقيل ، لذا يجب أن يبقى الاسم كما هو ، حيث إن صيغة التصغير أولها مضموم ، فإذا اجتمعت مع حرف آخر قلب للخفة ، فإن الضم معه أثقل ، فإنهم يبدلون الواو إلى همزة إذا اجتمعت مع ضم ، فهم يجوزون تصغير وَجْه على أُجَيْه ، وفي وَعْد أُعَيْد طلباً للخفة ([1]) .

وقد هربوا من زيادة الواو في أول الكلمة هروباً من تغييرها فقلبوا الواو تاءً في (وَلَجَ) فقالوا : تَلِج ، وكذلك في تُرَاث ، وتكأة حيث إن أصل التاء فيها الواو ، وتقول : اتكَلْتُ على فلان في أمري إذا اعتمدته ، وأصله أُوْتَكَلْتُ قلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها ، ثم أبدلت الياء تاءً وأدغمت في تاء الافتعال ، ثم بنيت على هذا الإدغام أسماء من المثال ، وإن لم تكن فيها تلك العلة توهماً أن التاء أصلية لأن هذا الإدغام لا يجوز إظهاره في حال من تلك الأسماء التُكْلَة والتُكْلان والتُخْمَة والتُهْمَة والتُجَاه والتُرَاث والتَقْوَى ، وإذا صغرت قلت تُكَيْلة وتُخَيْمَة ولا تعيد الواو لأن هذه الحروف ألزمت البدل فثبتت في التصغير والجمع ([2]) . فالعلة كانت للتخفيف ، والتخفيف كما هو مطلوب في المكبر كان في المصغر أولى وأجدر ، لأن الزيادة فيه تزيده ثقلاً ، فلذلك تصغرها على

([1]) انظر سر صناعة الإعراب ٢/٥٩٥ .

([2]) الصحاح / الجوهري ٥/١٨٤٥ .

حالها في المكبر ، وهو ما أشار إليه كثير من النحاة ، ومنهم ابن يعيش ([1]) .

يقول سيبويه في معرض كلامه عن تحقير ما ألزم البدل : «ومن ذلك أيضاً مُتَّلِج ومُتَّهِم ومُتَّخِم ، تقول في تحقيرها مُتَّلِج مُتَيْلِج ومُتَيْهِم ومُتَيْخِم تحذف التاء التي دخلت لِمُفْتَعِل وتدع التي هي بدل من الواو ، لأن هذه التاء أبدلت هاهنا كما أبدلت حيث كانت أول الاسم ، وأبدلت هاهنا من الواو كما أبدلت في أَرْقَةٍ وأَدْؤُر الهمزة من الواو ، وليست بمنزلة واو مُوقِن ولا ياء مِيْزَان لأنهما إنما تبعتا ما قبلهما ، ألا ترى أنهما يذهبان إذا لم يكن قبل الياء كسرة ولا قبل الواو ضمة ، تقول : أَيْقَنَ وأَوْعَدَ» ([2]) . فبين سيبويه أن العلة في مثل هذه الألفاظ لازمة باقية مع الكلمة ، فإبدالها لازم بعكس كلمة مُوقِن ومِيْزان ، فإن الإبدال قد يفارقها إذا زال سببه .

ووقع الخلاف في مثل مُتَّعِد ومُتَّسِر ومُتَّزِن قلبت الواو والياء اللتان هما فاء الفعل من الوَعْد واليَسْر والوَزْن ، فأدغمتا في تاء افتعل فإذا حقرت زال الإدغام بالتحقير فرددت الواو والياء وحذفت تاء افتعل ، وقلت مُوَيْعِد في مُتَّعِد ومُيَيْسِر في مُتَّسِر ، هذا رأي أبي علي ([3]) والزجاج ، فالعلة تزول في مُتَّعِد ومُتَّسِر ومُتَّزِن إذا صغرتها ، وإنما قلبت الفاء تاء لوقوع تاء الافتعال بعدها ، فإذا صغرتها حذفت لكون الاسم بها خمسة احرف ، وإذا حذفت التاء عادت الواو والياء إلى أصلها ، لأن القلب إنما كان لأجل التاء .

([1]) انظر الكتاب ٣/٤٦٥ . وشرح المفصل / لابن يعيش ١٠/١٢٤ .

([2]) الكتاب ٣/٤٦٤ – ٤٦٥ .

([3]) التكملة / لأبي علي الفارسي ٢/١٩٨ .

أما سيبويه فلا يردها ، حيث قال : «ومثل مُتَّعِد ومُتَّزِن لا تحذف التاء ، كما لا تحذف همزة أَدْؤُر ، وإنما جاءوا بها كراهية الواو والضمة ...» (١) ، مثل : متيعد .

ولعل سيبويه يرى أن العلة في هذا الموضع باقية حال التصغير حيث قال : وإنما جاءوا بها كراهية الواو والضمة ، وهي باقية حال التصغير كذلك .

أما ما قاله ابن يعيش في تعليل رأيه ففيه نظر ، حيث قال : «لأن قاعدة مذهبه أنه إذا وجب البدل في موضع الفاء والعين لعلة ثم زالت العلة بالتصغير لم يغير البدل كأن التصغير قام مقام العلة ، فمُتَّعِد بمنزلة مُغْتَسِل ، فإذا صغرت حذفت تاء الافتعال وبقيت التاء الأولى على حالها» (٢) ، ولعل الفارق واضح فيما ذكره بين المثالين ، حيث أن التاء في مُتَّعِد منقلبة ، أما التاء في مُغْتَسِل فغير منقلبة .

ولعل مذهب أبي علي والزجاج أولى وأقيس ، وهذا ما صرح به ابن يعيش (٣) .

ولم يذكر ابن مالك حكم المبدل في الأول كما صنع سيبويه حيث لم يبوّب له باباً مستقلاً ، وإنما ذكر العين وترك الفاء ، وتحدث سيبويه عن فاء الكلمة ضمن الحديث عن الكلمات التي ألزمت البدل (٤) ، ولعل تركهم هذا الموضع لأن إبداله استحساني

---

(١) الكتاب ٣/٤٦٥ .

(٢) شرح المفصل ١/١٢٣ .

(٣) نفس المرجع السابق .

(٤) الكتاب ٣/٤٦٤ ـ ٤٦٨ .

لم يبن على قاعدة توجبه ، والداعي إلى الاستحسان باق حال التصغير كما كان حال التكبير [1] .

([1]) انظر القول الفصل في التصغير والنسب والوقف / لعبد الحميد عنتر ص ٦٨ .

ثانياً : التصغير وأثره في رد الحرف المبدل وسط الكلمة :

لم يحدد علماء الصرف هذا الموضع بعين الكلمة ، وإنما أطلقوا عليه الحرف الثاني ، وقد كان للتصغير دور كبير في رد الحرف الثاني وردّه إلى أصله ، ولعل قواعد الصرفيين تظافرت كلها وبينت الأسباب التي دعت إلى تحوله عن أصله ، وهذه الأسباب ذكروها مجتمعةً في قلبه ، فعندما يتخلف شرط منها فإن الحرف يعود إلى أصله ، والبنية التصغيرية قالب يضمن لنا تخلف هذه الشروط كلها أو بعضاً منها مما يضطر اللسان في بعض المواضع إلى رجوع الكلمة إلى أصلها .

يقول المبرد : «وفي نحو باب وناب ودار وما أشبهه ، فإن صغرت شيئاً من ذلك أظهرت فيه حرف الأصل ، وذلك أن ياء التصغير تقع بعده ساكنة ، فلا يجوز أن تسكنه فتجمع بين ساكنين ، فإذا حركته عاد إلى أصله» (١) .

ونرى أن تعليل المبرد في ردّ الحرف إلى أصله كان أمراً حتمياً لا مناص عنه ، وأشار إلى قضية التسكين في الحرف ، وهو أمر يتعارض مع ياء التصغير الساكنة ، وليس الأمر في السكون فقط ، وإنما في البنية كلها ، حيث اضطرت الناطق الرجوع إلى أصل الكلمة .

يقول ابن جني في هذا : ومنها مالا بد للطبع منه قلب الألف واواً للضمة قبلها ، فتقول في سائر سُوَيْئِر ، فهذا ونحوه مما لا بد منه من قبل أنه ليس في القوة ولا احتمال الطبيعة ، فقلب الألف على هذا الحد علّته الكسرة والضمة قبلها ، فهذه علة برهانية ولا لبس

(١) المقتضب / المبرد ٢/٢٨٠ ــ ٢٨١ .

فيها ولا توقف للنفس عنها ([1]) ، لذا جاء إطلاق الصرفيين على التصغير أنه يرد الأشياء إلى أصولها ، وقد تنوعت عبارتهم وأمثلتهم على ذلك ، وخاصة في هذا الموضع ، بل نصوا على قاعدة مطرده يقاس عليها ، يقول ابن مالك :

واردد لأصلٍ ثانياً ليناً قُلِب فقيمةً صَغِّرْ قُوَيْمةً تُصِب ([2])

وأطلق السيوطي الرد في هذا الموضع ، واستثنى منه موضعين ، وهو ما استثناه شُرّاح الألفية مع وجود المخالف فيهما ، فقال : «ويرد إلى الأصل هنا ـ أي في باب التصغير ـ وفي مَفَاعِل ومَفَاعِيْل وأَفْعَال وأَفْعِلَة وفِعَاْلَ ذو البدل آخراً مطلقاً ، وغيره إن كان ليناً بدل غير همزة تلي همزة الاستفهام» ([3]) .

وينطبق النصان السابقان على كل لفظة أزال التصغير موجب البدل فيها فيرجع الألف إلى أصله في نَاب وبَاب ، فتقول : نُيَيْب وبُوَيْب ، ونقل أبو علي ([4]) قولهم : (عاد الغُوَيْر أبؤساً) ([5]) .

وقالوا في نَاْر نُوَيْرَة ، وتَاْج تُوَيْج ، فعادت الألف إلى الأصل ، ونظائر ذلك كثيرة ([6]) .

([1]) الخصائص ١/٨٨ .

([2]) ألفية ابن مالك ـ باب التصغير .

([3]) همع الهوامع ٢/١٨٨ .

([4]) المسائل العسكرية / لأبي علي الفارسي ـ تحقيق الدكتور محمد أحمد الشاطر ص ١٤٦ .

([5]) الغوير : تصغير غار ، والأبؤس جمع بؤس أو بأس ، وهو الشدة . ومورد هذا المثل : أن الزَّبَّاء قالت لقومها عندما رجع قصير من العراق ومعه الرجال ، وكان الغُوَيْر على طريقه " عسى الغُوَيْر أبؤساً " أي لعل الشر يأتيكم من قبل الغار ، انظر مجمع الأمثال / للميداني ٢/١٧ ـ تحقيق محمد محيي الدين .

([6]) شرح الملوكي ص ٢٤٦ ، وانظر المقتضب ٢/٢٨٠ ـ ٢٨١ .

ولو عدنا إلى قواعد الصرفيين في قلب الواو والياء لوجدنا أن التصغير يزيل أسباب إعلالهما وقلبهما إلى الألف ، فيشترط لقلبهما ثلاثة أشياء : إذا وقعتا بعد فتح ، وتحركتا ، وما بعدهما متحرك ([1]) .

ولو أردنا أن ننظر إلى التصغير وما أخل به من هذه الشروط لوجدنا أنه لم يتحقق منها شيء البتة في صيغة التصغير ، فعندما نصغر باباً وناباً تتخلف تلك الشروط ، فتحولت الفتحة إلى ضمة ، وهي كافية لإرجاع الحرف إلى أصله ، ثم سكن ما بعده ، ثم لا يمكن الجمع بين الألف وحرف ساكن بعده ، لذا كان التصغير أحد الطرق التي ترجع اللفظ إلى أصله ، وخاصة في هذا الموضع الثاني ..

وقد استثنى العلماء من قاعدة رد الثاني إلى أصله في حالة التصغير حالتين :

الحالة الأولى : إذا كان الحرف الثاني غير لين ، نحو تاء مُتَّعِد ومُتَّزِن ومُتَّسِر .

الحالة الثانية : إذا كان الحرف الثاني همزة تلي همزة .

فالحالة الأولى : مذهب سيبويه وجمهور العلماء ، وذهب قوم : منهم الزجاج إلى وجوب الرد في تصغير مُتَّعِد ، فتقول : مُوَيْعِد ([2]) .

وقد كان توجيه الزجاج في هذه المسألة أن التصغير أزال العلة ، فلما زالت وجب الرد عنده ، أما مخالفوه فنظروا إلى أن اللبس حاصل بعد ردها إلى أصلها حال التصغير ، وذاك بتصغير مُوعِد ومُوعَد ([3]) .

([1]) ارتشاف الضرب / لأبي حيان ١/١٤٥ .

([2]) شرح المفصل / لابن يعيش ١٠/١٢٣ .

([3]) شرح الشافية ١/٢١٦ ، وانظرالمنهج الصوتي للبنية العربية ص ١٥١ .

وخالف أبو عمر الجرمي إلى وجوب الرد أيضاً في قائم وبائع فيقول : قُوَيمْ وبُوَيعْ ، ووجهته أن الهمزة كانت أبدلت من الواو المبدلة من ألفه الواقعة بعد ألف فاعل ، وبالتصغير انقلبت واواً متحركة فلم يبق هناك موجب لقلب الألف التي هي عين الكلمة واواً ثم همزة ، فعندئذٍ ترجع الهمزة إلى أصلها الألف ثم تقلب واواً ، ثم تقلب إلى ياء لاجتماعها مع ياء التصغير وتدغم معها .

واعتذر الرضي عن الجمهور وسيبويه (١) بأن العلة فيما ذكره الزجاج والجرمي أن العلة ضعيفة فلم يبالوا بزوالها في التصغير (٢) .

ويقول سيبويه : «تثبت الهمزة في أَدْؤُر إذا حقرت ، وفي قائل » (٣) .

وخالف الجرمي في قائل كما أوردنا ، وخالف المبرد في أَدْؤُرٍ وكذلك نَؤُر ، فلم يبال سيبويه بزوال علة قلب الواو همزة في التصغير وهي كونها واو مضمومة ، لأنها وإن كانت مطردة في جواز قلب كل واو مضمومة ضمة لازمة همزةً ، لكنها استحسانية غير لازمة . أما المبرد (٤) فيقول في تصغيرها : أُدَيِّر بالياء المشددة ، ونُوَير بالواو الصريحة ، لأن العلة قد زالت في التصغير ، وهي الضم .

وأما ما استثناه بعض النحاة من رد الحرف الثاني في التصغير ، وهو ما أورده جماعة ، منهم أبو الحسن الأشموني ، وهو ما كان بدلاً

---

(١) الكتاب ٤٦٥/٣ .

(٢) شرح الشافية ٢١٥/١ - ٢١٦ .

(٣) الكتاب ٤٦٦/٣ .

(٤) شرح الشافية ٢١٦/١ ، ولم أجد هذا الرأي في المقتضب .

من همزة تلي همزة مثل : آدم ، وآكل من غيره ، وآيمة ، أصلها : أَأْدم وأَأْكل وأَأْيمة . فقال : فإذا صغرت شيئاً من ذلك لم يرجع إلى أصله ([1]) .

والواقع أن اللين رجع إلى أصله الهمزة في أُوَيْدِم ثم قلبت واواً طبقاً لقاعدة اجتماع الهمزتين المتحركتين ([2]) .

والمواضع التي يردها التصغير إلى أصلها غير ما استثني مع وجود المخالف فيما استثنوه ثمانية مواضع ، وعد الرضي في شرح شافية ابن الحاجب سبعة مواضع مما اتفق في رد الثاني إلى أصله ([3]) وعدها الأشموني ([4]) ستة مواضع ، ولعل الخلاف نشأ في تداخل بعض المواضع في بعض ، وسنوردها مفصلة بأمثلتها :

الموضع الأول : ما أصله واو فانقلبت ياء :

وسبب قلب الواو ياءً هو سكونها وانكسار ما قبلها ، فدِيْمَة ([5]) أصلها دِوْمَة ، وكذا قِيْمَة ورِيْح ومِيْزَان ومِيْقَات ومِيْسَم ومِيْعَاد ، فأصل الياء في هذه الكلمات الواو ، فإذا أردت تصغير هذه الكلمات فإن التصغير يزيل سبب الإعلال ، وهو انكسار ما قبل الواو ، وتحرك الواو ، فلذا تقول في تصغير قِيْمَة قُوَيْمَة ، ودِيْمَة دُوَيْمَة ، ورِيْح رُوَيْحَة ، ومِيقَات مُوَيْقِيت ، ومِيسَم مُوَيْسِم ، ومِيعَاد مُوَيْعِيد ، فكان ضم الحرف الأول وتحرك الثاني قد نقض سبب إعلال الواو .

([1]) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤/١٦٥ .

([2]) شرح المفصل ١٠/١٢٣ ، وانظر القول الفصل / لعبد الحميد عنتر ص ٦٨ .

([3]) شرح شافية ابن الحاجب / الرضي ١/٢٠٩ ـ ٢١٥ .

([4]) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤/١٦١ .

([5]) الدِيمة : المطر الخفيف المستمر وقيل المطر الذي لا وعد فية . اللسان ١٢/٢١٣ ـ مادة دوم .

يقول سيبويه : «وإنما أبدلوا الياء لاستثقالهم هذه الواو بعد الكسرة ، فلما ذهب ما يستثقلونه رُدَّ الحرف إلى أصله» (١) .

وقالوا في تصغير سَيِّد على خلاف بينهم فيه سُوَيْد ، وكذا هَيِّنْ ومَيِّتْ هُوَيْن ومُوَيْت (٢) .

ومما اتفقوا على ردِّه حال التصغير رد الواو التي اجتمعت مع الياء وسكن أولهما ، وذاك في تصغير طَيّ طُوَيّ ، وطَيّان وريّان طُوَيّان ورُوَيّان ، ولَيّ تقول في تصغيرها لُوَيّ لتحرك الأولى في التصغير ، وفي تصغير قِيٌّ قُوَيّ ، لأنه من القواء (٣) .

وصغروا كلمة عِيْد على عُيَيْد ، ولم تردّ الياء إلى أصلها الواو ليفرقوا بين تصغير عيد وعود ، وكذلك فرقوا جمعيهما فقالوا : أَعْيَاد في جمع عِيْد ، وأَعْوَاد في جمع عُود (٤) .

وأما تعليل سيبويه وابن السراج فقد حملوه على الجمع فلزم البدل ، يقول ابن السراج «وأما عِيْد فتحقيره عُيَيْد ، ألزموه البدل لقولهم أعْيَاد ، وأعْيَاد شاذ» (٥) .

أما ما علل به الرضي وغيره فقد يكون أقرب لنظرتهم إلى المعنى ، والمحافظة على معنى الكلمة هو الذي جعلهم يعدلون عن الأصل ، فلو صغرنا على أصلها لقلنا عُوَيْد ، فحينئذ لا فرق بين تصغير عُود وعِيد ، فخروج اللفظة عن أصلها المعنوي أخطر من خروجها عن أصلها اللفظي .

---

(١) الكتاب ٤٥٨/٣ .

(٢) شرح الملوكي ص ٢٥٨ ، وانظر المنصف ١٥/٢ .

(٣) القِي : بكسر أوله والقواء : الأرض القفر الخالية من الأهل ، انظر اللسان / وانظر شرح الشافية ٢١١/١ ، والأصول لابن السراج ٥٨/٣ .

(٤) شرح شافية ابن الحاجب ٢١١/١ ، وانظر الكتاب ٤٥٨/٣ .

(٥) الأصول / لابن السراج ٥٨/٣ ، وانظر الكتاب ٤٥٨/٣ .

الموضع الثاني : ما أصله واو فانقلبت ألفاً :

نحو : بَاب فتقول فيه بُوَيْب ، وقد جمع الرضي بين ما أصله الواو والياء ، لأن علة القلب واحدة ، وهذا الموضع من المتفق على رده إلى أصله لزوال الفتحة ما قبلهما ، وشرط قلبها يتعارض مع البنية التصغيرية ، بل يتعذر النطق بياء التصغير مع الألف ، وكذلك زوال الفتحة ، فكان الرجوع إلى الأصل أمراً حتمياً لابد منه حتى يتحقق الغرض من التصغير .

يقول سيبويه : «باب تحقير ما كانت الألف بدلاً من عينه ... إن كانت بدلاً من الواو ثم حقرته رددت الواو ... وذلك قولك في بَاب بُوَيْب» (1) .

ويقول المبرد : «فإن صغرت شيئاً من ذلك أظهرت فيه حرف الأصل ، وذلك أن ياء التصغير تقع بعده ساكنة ، فلا يجوز أن تسكّنه فتجمع بين ساكنين ، فإذا حركته عاد إلى أصله ، وذلك قولك في تحقير نَار نُوَيْرَة ..... وكذلك غَار تقول : غُوَيْر ، لأنه من غَارَ يَغُورُ» (2) .

وقالوا في تحقير تَاج تُوَيْج ، وفي عَام عُوَيْم ، وعَاج عُوَيْج (3) ، ومَال مُوَيْل .

---

(1) الكتاب ٣/٤٦١ .

(2) المبرد ٢/٢٨٠ ، وفي القاموس غار على امرأته وهي عليه تغار غيرة ، فهو من الياء إذا أردت الغيرة ، ومن الواو إذا أردت الجماعة من الناس . انظر هامش الكتاب ٣/٤٦١ ، انظر المقتضب ٢/٢٧٩ .

(3) العاج : أنياب الفيلة ، ولا يسمى غير الناب عاجاً ، والعوّاج : بائع العاج . انظر اللسان ٢/٣٣٤ ـ مادة عوج .

وفي ماء قالوا مُوَيْه ، لأن أصل الألف الواو ، وفي الباع قالوا في تصغيره بُوَيْع ، وفي رَافٍ (١) رُوَيْف ، فالألف في هذا الموضع أصلها الواو ، وعند تصغيرها رجعت إلى أصلها لزاول علة القلب ، أما الألف المجهولة الأصل فقد حكم الصرفيون على أنها تحمل على الواو .

يقول سيبويه : «وإن جاء اسم نحو : النّاب لا تدري أمن الياء هو أم من الواو ، فاحمله على الواو حتى يتبين لك أنها من الياء ، لأنها مبدلة من الواو أكثر ، فاحمله على الأكثر حتى يتبين لك» (٢) ، وهذا الرأي هو ما نقله الرضي في تصغير آءة (٣) ، وصاب ، تقول في تصغيرهما أُوَيْأَة وصُوَيْب .

أما الأخفش فقد حملها على الياء لخفتها ، فيقول : صُيَيْب وأُيَيْأَة (٤) .

الموضع الثالث : ما أصله ياء فانقلبت ألفاً :

ولعل هذا الموضع يشبه الذي قبله في علة القلب ، ولذا أردف العلماء التمثيل بالواو ثم بالياء .

يقول ابن الحاجب : «ويرد نحو : باب ونابٍ» ، وهو ما مثل به سيبويه ، فالعلة في قلب الياء ألفاً هي العلة في قلب الواو ، والتصغير يزيل هذه العلة ، فعندما تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت إلى الألف ، وفي حالة التصغير تزول هذه العلة ، فتقول في نَاب

---

(١) راف : اسم للخمر . انظر لسان العرب ١٢٩/٩ ـ مادة ريف .

(٢) الكتاب ٤٦٢/٣ .

(٣) الآء : شجر واحدته آءة : شجر حسن المنظر ، مر الطعم ، لا يزال أخضر شتاءً وصيفاً . اللسان ٢٤/١ ـ فصل الهمزة .

(٤) انظر شرح الشافية / الرضي ٢٠٩/١ .

نُيَيْب ، ومن العرب من يقول في ناب : نويب ، فيجيء بالواو ، لأن هذه الألف مبدلة من الواو أكثر ، وهو غلط منهم [1] [2] ، وفي قَار [3] قُيَيْر ، وفي عَاب عُيَيْب ، وفي غَار غُيَيْر ـ من الغيرة ـ [4].

الموضع الرابع : ما أصله ياء فانقلبت واواً :

نحو : موقن ، وسبب انقلاب الياء إلى الواو هو سكون الياء وانضمام ما قبلها ، يقول سيبويه : «وإنما أبدلوا الياء كراهية الياء الساكنة بعد الضم ، كما كرهوا الواو الساكنة بعد الكسرة ، فإذا تحركت ذهب ما استثقلوا » [5] ، وتحريك هذه الواو حاصل في صيغة التصغير فزال معه الاستثقال ، فرجعت الواو إلى أصلها وهو الياء ، فتقول في تصغير مُوقِن مُيَيْقِن ، وفي مُوسِر مُيَيْسِر ، ومُونِع مُيَيْنِع [6] .

و لم يشر الرضي إلى هذا الموضع مع أن ابن الحاجب أورد له مثالاً لكلمة موقظ في معرض حديثه عن رد التصغير ، حيث قال : «ويرد نحو : بَاب ونَاب ومِيزَان ومُوقِظ إلى أصله لذهاب المقتضي » [7] .

والمقتضي لإعلال الياء وقلبها واواً هو سكونها وانضمام ما قبلها ، وقد زال السكون ، فتقول في تصغيرها مُيَيْقِظ .

---

[1] الناب : من الأسنان : هي السن التي خلف الرباعية ، والأسنان مذكر في أحد قولي أهل اللغة ، وناب القوم سيدهم . انظر شرح الشافية ٢٤١/١ .

[2] الكتاب ٤٦٢/٣ .

[3] القار : يقال القِير والقار : لغتان ، وهو شيء أسود تطلى به الإبل والسفن ، وهو الزفت ، وصاحبه قَيّار . انظر اللسان ١٢٤/٥ .

[4] المبرد ٢٨٠/٢ ، شرح الشافية ٢٠٩/١ ، وحاشية الكتاب ٤٦١/٣ ، وانظر شرح الشافية ٢١٧/١ .

[5] الكتاب ٤٥٩/٣ .

[6] مونع : أينع التمر فهو يانعٌ ومونع ، أي أدرك ونضج . انظر اللسان ٤١٥/٨ ـ مادة ينع .

[7] شرح شافية ابن الحاجب / للرضي ٢٠٥/١ .

فالتصغير أزال سبب قلب الياء واواً ، فهو من المتفق عليه ، ومن المطرد .

يقول سيبويه : «ومما يحذف منه البدل ويرد الذي من نفس الحرف مُوقِن ومُوسِر ، وإنما أبدلوا الياء كراهية الياء الساكنة بعد الضمة ... فإذا تحركت ذهب ما استثقلوا ، وذلك : مُيَيْقِن ومُيَيْسِر ، وليس البدل ههنا لازماً» ([1]) .

وأشار سيبويه إلى أن البدل لم يكن لازماً في هذه الأمثلة ، لأن التصغير أزال سببه ، فزال المسبب معه ، أما إذا كان البدل لازماً كما أشرنا إليه سابقاً كالبدل لضرب من التخفيف ، وهو أولى في التصغير ، لثقل صيغة التصغير ، فإنه يبقى على حاله ولا يعود إلى الأصل .

الموضع الخامس : ومما يرده التصغير إلى أصله ماكان أصله الهمزة فانقلبت ياء :

نحو : ذِيب ، تقول في تصغيرها ذُؤَيْب ، وبِير بُؤَيْر ([2]) .

الموضع السادس : ما أصله حرف صحيح غير همزة فانقلب ياءً :

نحو : دِينَار وقِيراط ، يقول سيبويه في معرض حديثه عن رد التصغير : «ومن ذلك أيضاً : قِيرَاط ودِينَار ، تقول : قُرَيْرِيط ودُنَيْنِير ، لأن الياء بدل من الراء والنون فلم تلزم ، ألا تراهم قالوا دَنَانِير وقَرَارِيط ، وكذلك الديّاج فيمن قال دَبَابِيج ، والديمَاس فيمن قال دَمَامِيس» ([3]) .

([1]) الكتاب ٣/٤٥٩ .

([2]) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٤/١٦٥ ، وانظر همع الهوامع ٢/١٨٨ .

([3]) الكتاب ٣/٤٦٠ . والديماس : الحمّام ، وقيل هو السراب المظلم ، وسمي به سجن الحجاج بن يوسف .

ويعود السبب في ذلك إلى أن التصغير أزال سبب القلب ، وهو الكسر ، فلما زالت في التصغير عاد إلى أصله ، وكذلك الجمع ، يقول الرضي : «وكذا اتفقوا على رد الأصل في قريريط ودنينير لزوال الكسر الموجب لقلب أول المضعف ياءً» [1] .

الموضع السابع : ما كان أصله همزة فانقلبت واواً :

يقول سيبويه : «ولو سميت رجلاً ذَوَائِب قلت : ذُؤَيْئِب ، لأن الواو بدل من الهمزة التي في ذُؤَابَة [2]» [3] فرجعت الهمزة إلى أصلها عند التصغير .

الموضع الثامن : ما كان أصله همزة فانقلبت ألفاً :

مثل : آدم ، وهذا الموضع استثناه العلماء ، إلا أن بعضهم يرى أنه رد إلى أصله ، ثم عرض لها قلب إلى الواو لانضمام ما قبلها .

يقول أبو الحسن الأشموني : «ألف آدم وياء أيمة ، فإنهما لا يردان إلى أصلهما ، أما آدم فتقلب ألفه واواً ، وأما آيمة فيصغر على لفظه» [4] ، لأن الهمزة تقلب إلى واو بعد تسهيلها ، والحقيقة أن الهمزة رجعت إلى أصلها ، ثم وقعت في إعلال آخر ، وهو انقلاب الهمزة الثانية واواً بعد الضم ، وهذا ما تقتضيه القاعدة ، فتقول في تصغير آدَم : أُوَيْدِم .

---

[1] شرح الشافية للرضي ٢١١/١ .

[2] ذُؤَابَة : / الناصية أو منبتها من الرأس وشعر في أعلى ناصية الفرس . انظر القاموس ٦٩/١ ـ فصل الذال ـ باب الباء .

[3] الكتاب ٤٦١/٣ .

[4] شرح الأشموني ١٦٥/٤ .

ومن ذلك كلمة آل عندما تصغرها تقول : أُهَيْل فقد قالوا أن الألف في آل بدل من همزة ، والهمزة بدل من الهاء ([1]) .

ثالثاً : التصغير وأثره في رد حرف المبدل آخر الكلمة :

اتفق العلماء على رد هذا الموضع إلى أصله حال التصغير ، ولكن التصغير غير دقيق كدقة التثنية وجمع المؤنث السالم والتكسير ، وخاصة فيما كان أصله واواً ، لأن مآلها إلى الياء ، وجعل الإمام السيوطي رد هذا الموضع من المواضع المطردة والمطلقة ، حيث يقول: «ويرد هنا ـ أي في التصغير ـ وفي ... ذو البدل آخراً مطلقاً» ([2]).

وذو البدل الكائن آخر الكلمة يرد إلى أصله في حال التصغير مطلقاً ، سواءٌ كان حرف لين نحو : مَلْهَى ، أو غير حرف لين نحو ماء ، فتقول في تصغيرها : مُلَيْهِيّ ومُوَيْه .

وقد جعله الرضي من المواضع المتفق عليها في الرد إلى الأصل حال التصغير «رد أصل الهمزة المبدلة من الواو والياء لتطرفها بعد الألف نحو : عطاء وقضاء ، فتقول : عُطَيٌّ ، تردها إلى الواو ، ثم تقلبها ياءً لانكسار ما قبلها ثم تحذفها نسياً لاجتماع ثلاث ياءات» ([3]) ، وكذلك تقول في تصغير قضاء قُضَيّ ، وكذلك همزة الإلحاق تقلب ياءً في مثل حِرباء تقول في تصغيرها : حُرَيْبِي ، لأن أصلها ياء كما هو مقرر في باب الإعلال ([4]) .

ويقول سيبويه : « جميع الممدود لا يكون البدل الذي في آخره لازماً أبداً» ([5]) .

([1]) شرح الملوكي ص ٢٩٨ .

([2]) همع الهوامع ١٨٨/٢ .

([3]) شرح شافية ابن الحاجب / الرضي ٢١١/١ .

([4]) المرجع السابق .

([5]) الكتاب ٤٥٩/٣ .

ويقصد بغير اللازم أنه لا يثبت في التصغير ، ومثل بعطاء وقضاء ورِشاء ، تقول في تصغيرها : عُطَيّ وقُضَيّ ورُشَيّ ، وكذلك إذا حقرت الصِّلاء ، تقول : صُلَيّ ، ولذا لم يردوا همزة ألاءَة وأشَاءَة [1] فتقول في تصغيرهما أُلَيِّئَة وأُشَيِّئَة .

يقول سيبويه فيهما : «لأن هذه الهمزة ليست مبدلة» [2] .

ويرى سيبويه أن **البرية** تهمز ، ويقول الرضي : «وترد أصل الياء الثانية في بَريّة ، وهو الهمزة عند من قال : إنها من برأ أي خلق» [3] .

واختلفوا في كلمة نَبِي ، فمنهم من لا يهمز ، ومنهم من يهمز ، لغلبة تخفيف الهمزة في النَبِي .

ومن المتفق على إرجاعه إلى أصله حال التصغير الألف في مثل فَتَى وعَصَا ترجع إلى أصلها لزوال فتحة ما قبلها ، فترد الألف إلى الياء في فتى ، فتقول : فُتَيّ ، وإلى الواو في عصا ، ولكنها تقلب ياء لعروض علة اجتماعها مع ياء التصغير ، فتقول في تصغيرها عُصَيّ [4] .

وعلى هذا قس الباقي وما كان أصله ياء في مثل : مطايا وخطايا ، فعند تصغيرها ترد إلى الياء ثم تحذف لاجتماع ثلاث ياءات فتقول : خُطَيّ ومُطَيّ .

---

(1) أشاءة : صغار النخل ، وجمعه الأشاء ، ومفرده بالتاء . انظر اللسان ٢٤/١ ، فصل الهمزة .

(2) الكتاب ٤٥٩/٣ .

(3) شرح الشافية ٢١٢/١ .

(4) انظر شرح الشافية ٢١٠/١ .

واستدلوا بالتصغير في رد الحرف المبدل آخر الكلمة في أصل التاء في طست ، فقالوا أصلها السين ، لقولهم في التصغير طُسَيْس ، وأبدلوا التاء من السين في ست كذلك ، لقولهم في تحقيرها سُدَيْسَة ([1]) .

واستدلوا على أن أصل الهمز في ماء الهاء ، حيث قالوا في تصغيره مُوَيْه ([2]) .

وقالوا أصل الهاء في اسم الإشارة ذِهْ الياء لأنهم قالوا في تصغيرها ذُيَيَّه .

يقول الرضي : « وتقول في تصغير ذه مسكن الهاء ذُيَيّ ، لأن الهاء بدل من الياء ، والأصل ذي » ([3]) .

ويقول سيبويه « ومثل ذلك ذه ذُيَيّة لو كانت امرأة ، لأن الهاء بدل من الياء » ([4]) .

([1]) انظر شرح المفصل ١٠/٤٠ ـ ٤١ .

([2]) الكتاب ٣/٤٥٣ .

([3]) شرح الشافية ١/٢٢٣ .

([4]) الكتاب ٣/٤٥٣ .

تعقيب

وقد يزيل التصغير سبب الإبدال ، ومع ذلك تبقى الكلمة على حالها ، وتقر على إبدالها مع زوال سبب الإبدال ، ومن المعروف أن السبب إذا زال فلا بد أن يزول المسبب ، ولكن نجد في هذا ما يخالف القاعدة ، ومن هذا الصنف ما ذكره ابن جني تحت الباب الذي سماه : «بقاء الحكم مع زوال العلة» (1) ، ومن تلك الألفاظ كلمة عيد قلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها ، وقد زال السبب في التصغير ، وكذلك التكسير ، ومع ذلك فقد صغرت على ما هي عليه ، فقالوا في تصغيرها عُيَيْد ، ولم يقولوا عُوَيْد ، وهو الأصل لأن نظرتهم كانت إلى المعنى أهم ، فإن اللفظة تلتبس بكلمة أخرى ، وهي عُود ، فخروج اللفظة عن أصلها اللفظي أهون من خروجها المعنوي ، ومن ذلك تصغير مُتَّعِد ومُتَّزِن كذلك ، وقد مرّ بنا هذا الخلاف .

ومما بقي على أصله مع زوال العلة **قائم** وغيرها ، فمنهم من يبقي الهمزة حال التصغير مع زوال العلة ، لأنهم أنزلوها منزلة الأصل ولم يكن هناك فارق في المعنى .

وبالمقابل نجد أن هناك كلمات تصغر على غير مكبرها ، وذلك حملاً على الأصل في جمعها ، مثل كلمة صِبْيَة تصغر على أُصَيْبِيَة ، ومن ذلك تحقير أَرَاهِطْ وأَحَادِيث وأَعَارِيض (2) فهي لا

(1) الخصائص ٣/١٥٧ .

(2) أما أراهط فجمعت على غير قياس ، ورهط الرجل قومه ، وكان ينبغي أن يكون جمع أَرْهُطٍ ، والأحاديث جمع حديث ، وقياس جمعه حُدُث أو على حِدْثَان ، وقياس الأحاديث أن تكون جمع أُحدوثة .

تحقر علـى لفظهـا ، فـلا تقـول أُحَيْدِيـث ولا أُعَـيْرِيض ، فـترجع إلى واحدها ثم تصغرها وقد جمعت على غير الواحد منها ([1]) .

يقول سيبويه : « وإنمـا يجـري التحقـير علـى أصـل الجمـع إذا أردت ما جاوز ثلاثة أحرف ، مثل : مفاعل ومفاعيل » ([2]) .

ومن ذلك مُغَيْرِبَان وعُشَيّان وأُنَيْسِيَان ولُيَيْلِيَة ، فهذه الكلمات المصغرة خالفت القياس ، حيث صغرت على غـير مكـبرها ، فقـد جعل أبو علي الفـارسي تصغـيرها هنا منبهـة على الأصل ، فقـال : « إن تحقيرها بمنزلة إعلال اسْتَحْوَذَ » ([3]) .

فقد كثر استعمال تلك الكلمات محذوفاً من أصولهـا ، فذكـر ما حذف منها في التصغير .

=

أما الأعاريض فهي جمع غير قياسي للعروض ، وهي آخر تفعيلة من الشطر الأول من بيت الشعر ، وقياس جمع العروض على على عرائض ، وأما الأعاريض فهـو قيـاس لأعروضـة . انظر شرح الشافية ٢/٢٠٥ ــ ٢٠٦ .

([1]) شرح الشافية ٢/٢٠٤ .

([2]) الكتاب ٣/٦١٦ .

([3]) المسائل البصريات ١/٣٧٥ .

الموضع الثاني : **أثر التصغير في رد المحذوف من الكلمة**

إن حذف حرف من حروف الكلمة عدول عن الأصل وخروج بها عنه ، سواء كان الحذف مقيساً أو غير مقيس ، وقد قسم الحذف بحسب غلبته على الأصل إلى ثلاث مراتب :

الأولى : ما كثر استعماله حتى صار أغلب من الأصل .

الثانية : ما استعمل فصار موازياً للأصل .

الثالثة : ما نقص عن مرتبة الأصل .

فالذي يغلب الأصل : هو الذي لا يجوز استعمال الأصل معه ، بل يهجر الأصل فيه ويرفض ، نحو : كُلْ ـ مسمى به ـ ، ويد ، ودم .

والموازي للأصل مثل : لم يك ، وغيرها .

وأما ما نقص عن مرتبة الأصل فنحو قوله :

ولاكِ اسقِني   إن كان ماؤك ذا فضل (1)

وقاعدة رد ما حذف في التصغير لا تنظر إلى هذه المراتب ، وإنما قاعدة ردّ التصغير للمحذوف واحدة تندرج تحتها جميع الأقسام المقيس منها وغير المقيس .

ومن أهمية التصغير أنه يرد ما رفض استعمال الأصل فيه ، وهو ما كان الحذف ملازماً لا يستعمل الإتمام إلا بعد خروج الكلمة إلى حالة غير حالتها ، كالتصغير

---

(1) انظر شرح الملوكي ص ٣٦٧ بتصرف واختصار .

البيت من شواهد سيبويه ، قائله النجاشي . والشاهد فيه حذف النون من (لكن) .

وصف الشاعر أنه استضاف ذئباً في فلاة ، ودعاه للطعام والشراب ، وزعم أن الذئب رد عليه بأنه لا يستطيع الطعام ، وطلب من الشاعر أن يسقيه إن كان ماؤه فاضلاً عن حاجته . شرح أبيات سيبويه / للنحاس . ت ـ د ـ وهبة متولي ـ الطبعة الأولى ص ٤٣ . وانظر الكتاب ـ تحقيق عبد السلام هارون ٢٧/١ .

والجمع ([1]) .

وهذا الوجه هو ما ذكره ابن يعيش في غلبته على الأصل ورفض استعماله ، ومع ذلك أثبتوا رد التصغير لما رفض استعمالاً دلالة على أهمية التصغير ، وكذلك الجمع .

والعلة التي حددها علماء الصرف وينظرون إليها في قاعدة رد التصغير للمحذوف في الكلمة هي متى نقصت الكلمة عن وزن فُعَيْل وهي أقل بنيةٍ تصغيرية ، ولم تكتمل فيها البنية التصغيرية ، فلن يتحقق الغرض التصغيري ، فعندئذ لا بد من الرد .

يقول سيبويه : «واعلم أن كل اسم كان على حرفين فحقرته رددته إلى أصله» ([2]) .

وسواءٌ كان المحذوف عن علة صرفية أو لضرب من التخفيف ، فإذا كان الحذف آلَ بالاسم إلى حرفين فيجب رد ما حذف ، ورد الأصل أولى من اجتلاب حرف آخر ([3]) .

فالعلة التي يجب الرد فيها حالة التصغير هي نقص الكلمة عن بنية التصغير ، ويضاف على ذلك ما ذكره ابن يعيش ، فقد زاد على العلة السابقة تعليلاً آخر ، وهو قوله : «لأن ياء التصغير تقع ثالثة ساكنة ، وأدنى ما يقع بعدها حرف يكون حرف الإعراب ، نحو : رُجَيْل وجُمَيْل ، ولو صغر ما هو على حرفين لوقعت ياء التصغير ثالثة طرفاً ، فكان يلزم تحريكها بحركات الإعراب ، وهي لا تكون إلا ساكنة ، لأنها رسيلة ألف التكسير ، وكان يؤدى ذلك إلى قلب ياء التصغير ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها أو حذفها إذا وقع بعدها

([1]) التتمة في التصريف / لابن القبيصي ـ ت . د ـ محسن سالم العميري ص ١٧٨ ـــ ١٧٩ .

([2]) الكتاب ٤٤٩/٣ . وشرح المفصل ١١٨/٥ . وشرح الشافية ٢١٧/١ .

([3]) شرح الشافية ٢١٨/١ .

التنوين ، وكل ذلك محظور لما يلزم فيه من نقض الغرض باجتلاب ياء التصغير » [1] .

فهذه إضافة تؤكد لنا ضرورة رد المحذوف في كل كلمة بقيت على حرفين ، سواء كان الحذف مقيساً أو غير مقيس ، أو كان الحذف أكثر استعمالاً من الأصل ، أو موازياً أو أنقص من مرتبة الأصل ، فالعلة واضحة في رد المحذوف في هذا الموضع حال التصغير ، وقد يزيل كذلك سبب الحذف مثل المصادر من كل فعل أوله واو ، فسبب الحذف كسر أوله ، فإذا صغرت زال سببه ، وسنوضح ذلك في موضعه .

وقد يحذف الحرف الزائد مع التصغير ثم تبقى الكلمة على حرفين ، وذلك مع همزة الوصل في مثل ابن واسم ، فقد جلبت هذه الهمزة لسكون أول الكلمة ، فلما صغرت فات الغرض الذي جاءت من أجله الهمزة ، فحذفت فيبقى الاسم على حرفين ، فيجب عند ذلك رد ما حذف منه .

يقول سيبويه : « فمن ذلك اسمٌ وابنٌ ، تقول : سُمَيّ وبُنَيّ حذفت الألف حين حركت الفاء ، فاستغنيت عنها ، وإنما تحتاج إليها في حال السكون » [2] .

ومن ذلك أيضاً : است ، تقول : سُتَيْهَة يدلك على ذهاب اللام وأنها هاء ، قولك : أَسْتَاه [3] .

---

[1] شرح المفصل ١١٨/٥ .

[2] الكتاب ٤٥٤/٣ . وانظر شرح شافية ابن الحاجب ٢١٩/١ . وشرح المفصل ١١٩/٥ .

[3] الكتاب ٤٥٥/٣ . وانظر الممتع ٦٢٢/٢ . ولسان العرب ٤٩٥/٣ .

وأما الحذف فقد حصل في ثلاثة مواضع : ما حذف منه الفاء ، وما حذف منه العين ، وما حذف منه اللام ، وسيكون تقسيماً للرد على نسق هذه المواضع .

أولاً : رد التصغير لفاء الكلمة :

وقع الحذف في أول الكلمة في كل مصدر فعل أوله واو ، فإذا صغرت هذه المصادر فإن التصغير يرد ما حذف منها ، لأن التصغير أزال علة الحذف ، وهي الكسرة ، فتقول في تصغير زِنَة وُزَيْنَة ، وتقول في تصغير شِيَة وُشَيَّة (١) ، وفي تصغير سِعَة وُسَيْعَة ، وصِفَة وُصَيْفَة ، وتصغير صِلَة وُصَيْلَة ، وتقول في تصغير جِهَة وُجَيْهَة ، وكذلك كِدَة وُكَيْدَة ، وخِدَة (٢) وُخَيْدَة (٣) .

ونلحظ في الكلمات السابقة أن التاء لم تحذف وهي عوض ، ومن المقرر أن العوض والمعوض لايجمع بينهما ، ولعل العلة التي دعت إلى بقائه حال التصغير ليست للعوض ، فإنها هنا لم تقم مقام المعوض منه بدلالة فتح ما قبلها ، كما هو حقها في الأصل ، وكذا الوقف عليها هاء (٤) ، فهي للتأنيث هنا .

وعد سيبويه من المحذوف الفاء : كُلْ وخُذْ مسمىً بها فقال : «فإذا سميت رجلاً بكُلْ وخُذْ قلت : أُكَيْل وأُخَيْذ ، لأنها من أَكَلْت وأَخَذْت ، فالألف فاء فَعَلْت» (٥) .

---

(١) شية : تقول وشى الثوب : نقش الثوب ، وشى وشياً وشية في كلامه كذب فيه ، ووشى به إلى السلطان . انظر القاموس ٤٠٣/٤ .

(٢) خدة : الوَخْدُ للبعير الإسراع ، أو أن يرمي بقوائمه كمشي النعام . القاموس ٣٥٧/١ ـ فصل الواو ـ باب الدال .

(٣) انظر الكتاب ٤٤٩/٣ ـ ٤٥٠ . وشرح الشافية ٢١٨/١ .

(٤) انظر شرح شافية ابن الحاجب / الرضي ٢١٨/١ .

(٥) الكتاب ٤٥٠/٣ .

ثانياً : رد التصغير لعين الكلمة :

إذا بقي الاسم بعد الحذف على حرفين فإن التصغير يرد ما حذف منه سواء كان المحذوف فاءً أو عيناً أو لاماً ، وسواءً كان هذا الحذف مقيساً أو غير مقيس .

ولعل بعد العين عن الطرف قد حصنها من الحذف فلم يحفظ في ذلك من الأسماء فيما حذفت عينه إلا (سه) ، وهي لغة فيها .

يقول الرضي : «وفيه ثلاث لغات : إحداها هذه ، وهي محذوفة العين ، والثانية (سَتٌ) ، بحذف اللام مع فتح السين ، والثالث (استٌ) ، بحذف اللام وإسكان السين والمجيء بهمزة الوصل» (١) .

يقول الشاعر :

شَأَتْك قُعَيْن غَثُّها وسمينها   وأَنْتَ السَّه السُّفْلَى إذا دُعِيَت نَصْر (٢)

فمن وقف عليها بالهاء وقال سَهٌ فهو يجعل التاء هي الساقطة .

وأصل الاست ستهٌ ، فاستثقلوا الهاء لسكون التاء ، فلما حذفوا الهاء سكنت السين فاحتيج إلى ألف الوصل ، فإذا صغروا أو جمعوا ردّوا الكلمة إلى أصلها فقالوا في الجمع : أَستاه ، وفي التصغير سُتَيْهَة (٣) .

يقول سيبويه : «يقولون سَهٌ يريدون الاست ، فحذفوا موضع العين ، فإذا صغرت قلت سُتَيْهَة ، ومن قال است فإنما حذف موضع اللام» (٤) .

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب / للرضي ٢١٩/١ .

(٢) اللسان ـ مادة سته ٤٩٥/١٣ .

(٣) اللسان ٤٩٦/٣ .

(٤) الكتاب ٤٥١/٣ . وانظر همع الهوامع ١٨٧/٢ .

واستشهد بقول الشاعر :

إن عُبَيْداً هي صئبان السَّهْ ([1])

ومما حذفت فيه العين كلمة (مُذْ) ، فقالوا : حذفت النون ، والدليل على ذلك تصغيرهم على مُنَيْذ .

وكذا إذا سميت بـ سَلْ ، وقُمْ ، ومُرْ ، وبِعْ ، تقول فيها : سُوَيْل ، وقُوَيْم ، وبُيَيْع ([2]) .

وأنكر الرضي أن تكون حال التسمية قُمْ وبِعْ ومُرْ من باب ما حذفت عينه حيث قال : «فأما إذا سميت بقم وبع فإنك تقول في المكبر : قُومٌ وبِيعٌ » ([3]) .

وقال في شرح الكافية : «ولهذا يرد اللام أو العين إذا سمي بفعل محذوف اللام أو العين جزماً أو وقفاً كيَغْزُ ويَرْمِ ... ويخاف ويقول ويبيع » ([4]) .

ثالثاً : رد التصغير للام الكلمة :

لما كان اللام في الطرف ، وهو محل التغيير ، فقد كان الحذف حاصلاً فيه ، وكان للتصغير أثر في الرد ، وخاصة إذا بقيت على حرفين ، وإليك بعض الأمثلة على ذلك :

فقالوا في تصغير سَنَة سُنَيَّة ، ومن قال سانهت قال سُنَيْهَة .

وكذلك عِضَة ، تقول : في تصغيرها عُضَيْهَة وعُضَيّة ، والذاهب منهما اللام .

([1]) عُبيد : اسم قبيلة ، والصِئبان : جمع الصؤاب ، وهو بيض البرغوثة والقمل ، أي هم في الدناءة والخسة بمنزلة هذا الصؤاب . انظر الشاهد في الكتاب ٤٥١/٣ . والمقتضب ٣٣/١ . والمنصف ٦٢/١ . واللسان ٤٩٥/١٣ ـ مادة سته .

([2]) همع الهوامع ١٨٧/٢ .

([3]) شرح شافية ابن الحاجب ٢١٩/١ .

([4]) شرح الكافية ١٣٤/٢ . وانظر الحاشية على شرح الكافية ٢١٩/١ .

وقالوا في تصغير فُلُ فُلَيْن ، فردت النون ، وهي لام الكلمة عند تصغيرها .

ويقول سيبويه : « ولو حقرت رُبَ مخففة لقلت رُبَيْبُ لأنها من التضعيف ، يدلك على ذلك رُبَّ الثقيلة » ([1]) .

وكذلك بخٍ وقَطْ ، تقول في تصغيرها : بُخَيْخ وقُطَيْط .

وكذلك أفْ مخففة ترد في التصغير ، تقول : أُفَيْفٌ .

وقال سيبويه في تصغير شفةٌ : « شُفَيْهَة ، وقال : يدلك على أن اللام هاءٌ شفاه ، وهي دليل أيضاً على أن ما ذهب من شفةٍ اللام » ([2]) .

يقول ابن الحاجب : وفي دَمٍ وحَرٍ دُمَيّ وحُرَيْح .

ويقول الرضي : « لام دم ياء ، ولام حرٍ حاء ... وحذف ... اللام من حر ودم ليس قياساً ، بل القياس في نحو عَمٍ وفتىً » ([3]) .

والتصغير يرد كذلك المقيس ، فلو صغرت عم وفتىً لقلت عُمَيٌّ وفُتَيٌّ ، فردت اللام فيهما .

ومما حذف فيه اللام : الأسماء الستة في (حم ، وأب ، وأخ ، وهنٌ) فحذفت الواو في حم وأب وأخ ، والهاء في هنٌ ، تقول في التصغير : حُمَيٌّ وأُبَيٌّ وأُخَيٌّ تقلب فيها الواو إلى الياء لاجتماعها مع ياء التصغير وهي ساكنة .

أما (هنٌ) تقول في تصغيرها : هُنَيْهَة وهُنَيَّة ، لأن لامها ذات وجهين كسَنَة ([4]) .

([1]) الكتاب ٤٥٢/٣ . وانظر الممتع ٦٢٢/٢ . وشرح المفصل ١١٩/٥ . ولسان العرب ٤١٩/٥ .

([2]) المرجع السابق ٤٥١/٣ .

([3]) شرح شافية ابن الحاجب / الرضي ٢١٩/١ .

([4]) شرح الشافية / للرضي ٣٢٢/١ .

ومن استدلالات الصرفيين بالتصغير على أصل ما حذف ، تسهيل الهمزة في مثل : مِنسأة ، تقول فيها : مِنسأة [1] ومِنسَاة ، ولكنها حال التصغير بالهمز ، وهو الأصل .

قال ابن جني في شرح التصريف : «ورَدّ الهمزة إنما جاءها وهي مصغرة في قولك : مُنَيْسِئَة ، وقد يحدث في التحقير من الرد إلى الأصل ما لا يوجد في التكبير في مواضع ..... لأن بناء التحقير ضرب على حياله وإن كان فيه كثير مما في الواحد ، فلما زال التكبير رجعت الكلمة في التحقير إلى أصلها الذي هو القياس ، وهو الهمز » [2] .

من باب رد الكلمة إلى أصلها عند النحاة أن الكلمة إذا كانت مؤنثة وهي ثلاثية ورد إليها ما حذف ، فإن حرف التأنيث يُرَدُّ إليها كذلك ، ومن ذلك (يد) و (هنٌ) .

يقول ابن منظور : «واليد اسم على حرفين ، وما كان من الأسامي على حرفين ، وقد حذف منه حرف فلا يرد إلا في التصغير والتثنية والجمع ، وتصغير اليد يُدَيَّة » [3] .

مالا يرد في التصغير

إذا بقي الاسم بعد الحذف على مثال فُعَيْل ليس منها همزة الوصل ولا التاء التي للتعويض في مثل بنت وأخت ، فإنك تصغره على ما هو عليه دون رد المحذوف ، فلا ضرورة له في التصغير ، لأن ما حذف للتخفيف فحاجته قائمة حال التصغير كذلك ، وذلك مثل

---

[1] مِنسأة : هي العصا ، يهمز ولا يهمز ، وقد قرئ بهما جميعاً . انظر اللسان ١٦٩/١ .

[2] المنصف ٥٩/٢ .

[3] لسان العرب ٤١٩/٥ ـ مادة يدي .

مَيْت وهارٍ ([1]) وناس ، الأصل مَيت وهَائِر وأُنَاس ، حذفت منها لا لعلة موجبة بل للتخفيف ، وهذه العلة غير زائلة في حال التصغير ، ولا حاجة ضرورية إلى رد المحذوف ، وسيبويه يرى أن تصغيرها مُيَيْت وهُوَيْر ونُوَيْس دون رد المحذوف ، فسيبويه يقول : « وليس من العرب أحد إلا يقول نُوَيْسٌ » ([2]) .

وكذا لا يرد المحذوف في تصغير يَرَى ، وتَرَى ، وأَرَى ، ونَرَى ، ويَضَع ، وتَضَع ، وخَيْر ، وشَرّ ، بل تقول في تصغيرها : يُرَيّ ، وتُرَيّ ، وأُرَيّ ، ونُرَيّ ، ويُضَيْع ، وتُضَيْع ، وخُيَيْر ، وشُرَيْر ([3]) .

ونقل سيبويه عن يونس أن أبا عَمْرو كان يقول في مُرٍ مُرَيْء ، مثل مُرَيع ، وفي يُرِي يُرَيْءٍ يهمز ويجر ([4]) .

وكان المازني يرد (يضع وهارٍ) إلى أصله نحو : يُوَيْضِع وهُوَيْئِر ([5]) .

([1]) هار البناء ، هورا هدمه ، وهار البناء والجرف يهور هوراً ، وهؤوراً فهو هائر وهار على القلب ، فالفعل لازم ومتعدّ ، وأصله هاورتم ، قدمت الراء على الواو فصار هارو ، ثم قلبت الواو ياء لتطرفها إثر كسرة ، فصار هارياً ، ثم أعل إعلال قاضٍ .

([2]) الكتاب ٤٥٧/٣ .

([3]) شرح شافية ابن الحاجب / للرضي ٢٢٤/١ . وانظر الكتاب ٤٥٦/٣ .

([4]) الكتاب ٤٥٧/٣ .

([5]) انظر المراجع السابقة .

الطريقة الثانية : **جمع التكسير وأثره في الرد**

يعتبر جمع التكسير من أهم الأبواب التي تتجلى فيها ظاهرة التحول الداخلي في الأسماء ، فهو ليس جمعاً يعتمد على إضافة شيء في آخره ، كجمع المذكر السالم ، وإنما يعتمد على تغيير كلي مع ثبات حروفه الأصلية .

وقبل البدء في بيان مجاله في الرد ، لا بد لنا من تعريف وبيان عن كيفية التغيير والتحول فيه ، فهو ما دل على أكثر من اثنين وله مفرد يشاركه في معناه وفي أصوله ، مع تغير حتمي يطرأ على صفته عند الجمع ، وهذا التغيير إما ظاهر أو مقدر ، فالتغيير الظاهر ستة أقسام :

١) بزيادة ، كـ صِنْو ، وجمعه صِنْوَان ([١]) .

٢) أو بنقص ، كـ تُخَمَة ، وجمعها تُخَمْ .

٣) أو بتبديل شكل كـ أَسَد وجمعها أُسْدٌ .

٤) أو بزيادة وتبديل شكل ، كـ رَجُل ، وجمعها رِجَالٌ .

٥) أو بنقص وتبديل شكل ، كـ قَضِيْب ، وجمعها قُضُب .

٦) أو بهنّ كـ غُلام ، وجمعها غِلْمَان ([٢]) .

أما التغيير المقدر فقد ورد في كلمات منها : فُلْك ، ودِلَاص ([٣]) ، وهِجَانَ ([٤]) ، وشِمَال ([٥]) ، وعِفَتَّان ([٦]) ، وجمعهن مثلهن وضعاً وشكلاً .

([١]) الصنوان : النخلتان أو الثلاثة من أصل واحد . انظر الصحاح ـ مادة صنو .

([٢]) انظر شرح الأشموني ١١٩/٤ . شرح الشافية ٨٩/٢ .

([٣]) دلاص : البراق من الدروع . اللسان ٣٧/٧ ـ مادة دلص .

([٤]) الهِجان : من الإبل البيضاء الخالصة اللون الكريمة ، ويستوي فيه المذكر والمؤنث والجمع والمفرد . اللسان ٤٣١/١٣ ـ مادة هجن .

([٥]) الشمال : الطبع . اللسان ٣٦٥/١١ ـ مادة شمل .

([٦]) العفتان : القوي الجافي ، والجمع عِفْتَان على حد دلاص وهجان . انظر اللسان ٦٠/٢ ـ مادة عفت .

وأوزان التكسير كثيرة ، وتنقسم إلى قسمين : جموع قلة ، وجموع كثرة .

أ) جموع القلة مدلولها من الثلاثة إلى عشرة ، ولها أربعة أوزان ، هي : أَفْعُل ـ أَفْعال ـ أَفْعِلة ـ فِعْلة [1] .

ب) وبقية الأوزان جموع كثرة .

([1]) انظر المراجع السابقة . وانظر شرح التصريح على التوضيح ٣٠٥/٢ .

جمع التكسير وأثره في الرد

من الطرق التي اعتمدها علماء الصرف في رد الحرف المبدل والمحذوف **التكسير** ، وأطلقوا عبارتهم أن التكسير يرد الأشياء إلى أصولها ، وقرنوا بينه وبين التصغير كثيراً ، وقد أطلقوا هذه العبارة على مواطن مطردة في الرد ، ومنهم من جعلها مطلقة كما وردت دون تقييد بموضع من المواضع ، ونلحظ في هذه العبارة أنها لم تقيد وزناً أو تعتمده دون غيره ، ونرجع إليه ونحتكم إليه في الرد ، فأوزان التكسير كثيرة ، والسماع فيها أقرب من الاطراد ، بل جاءت مطلقة في جميع أوزانه .

وقد حدد السيوطي بعض الأوزان في رد الحرف الثاني والأخير وذلك في المبدل ، مع أنه إحصاء يعتريه النقص لوجود غير ما ذكر ، حيث قال : «ويرد إلى الأصل هنا وفي مفاعل ومفاعيل وأفعال وأفعِلة وفِعال ذو البدل آخراً مطلقاً وغيره إن كان ليناً بدل غير همزة تلي همزة الاستفهام ، لا تاء متعدّ ونحوه » [1] .

ولا شك في اطراد هذه الأوزان التي ذكرها الإمام السيوطي ، ولكن هناك أوزان غيرها استعملها الصرفيون سنذكرها في أثناء هذا البحث ، ولكي لا نحصر البحث تحت أوزان معينة ، فإن هذه الأوزان لا تخرج عن ثلاث حالات ، وهي :

الحالة الأولى : أن يزيل التكسير سبب الإعلال .

الحالة الثانية : أن لا يزيل التكسير سبب الإعلال .

الحالة الثالثة : أن يزيل التكسير سبب الإعلال ويبقى سبب معنوي .

([1]) همع الهوامع ١٨٨/٢ .

ويتركز حديثنا في هذا المبحث عن الحالة الأولى والثالثة التي أزال التكسير سبب الإعلال فيها بجميع صوره ، وأما الحالة الثانية فلا يرد فيها الحرف إلى أصله ، لأن التكسير لم يزل سبب الإعلال فيها ، وذلك مثل : دِيمَة تقول في جمعها دِيَم ، وقِيمَة قِيَم [١] ، فسبب الإعلال باق على حاله ، فالتكسير لم يُزِلْ سبب الإعلال ، وهو الكسر ، أما في التصغير فقد زال سبب الإعلال ، فرجعت إلى أصلها ـ كما مرّ بنا ـ .

ومجالات رد التكسير متنوعة ، فالتكسير يرد الحروف المبدلة والمحذوفة ، واستدلوا به في معرفة الزائد وفك الإدغام ، ولكنه برز في موضعين :

الموضع الأول : في رد الحرف المبدل .

الموضع الثاني : في رد المحذوف .

وإليك التفصيل فيهما :

الموضع الأول : التكسير وردّ الحرف المبدل :

إن أوزان التكسير قوالب متعددة الأشكال ، وهي قوالب تضمن للمتكلم في أغلب الأحيان بقاء الحرف على أصله ، لأنها تزيل سبب الإبدال عنه .

وقد اتفق علماء الصرف أنه متى أزال التكسير أو التصغير سبب القلب في اللفظ ، فإنه يرجع إلى أصله [٢] ، فإذا انتفى السبب ، فلا بد من انتفاء المسبب كذلك إلا أن يبقى أمر معنوي في الكلمة ، مثل كلمة عِيْد قالوا في جمعها أَعْيَاد لأنها ستلتبس بجمع

---

(١) انظر شرح الأشموني ١٩٥/٤ .

(٢) شرح الشافية ٢١٠/١ .

كلمة عُود ، ومع ذلك فقد ذكر ابن عصفور أنه سمع في جمع عِيد أَعْوَاد ([1]) .

ولمشاكلة التكسير للتصغير فقد قالوا عنهما إنهما من وادٍ واحد ، والشبه حصل بين ألف التكسير وياء التصغير ، وخاصة في رد حروف العلة إلى أصلها ، والسبب يكمن فيما أشار إليه المبرد أن الواو والياء إذا كانتا في كلمة وسكن ما قبلهما أو ما بعدهما ، أو تحركا بين ساكنين فإنهما يصحان ([2]) .

والتكسير بقوالبه المتعددة يضمن لنا صوراً كثيرة يصح فيها الحرف ، فقد يحرك الحرف المعتل أو يغير الحركة التي أعلّته ، أو يضعف الحرف فيسلم من الإعلال ، وذلك في وزنَيْ فعّال وفُعّل .

ومواضع الإعلال ثلاثة ، هي :

إعلالٌ في فاء الكلمة ، وفي وسط الكلمة ، وفي آخر الكلمة .

أولاً : رد التكسير للإبدال في أول الكلمة :

التكسير مما استدل به الصرفيون في معرفة أصول الحروف المبدلة ، وأوزانه المختلفة الأبنية ، تُنقل إليها الكلمات فتؤدي إلى مفارقتها للهيئة التي حدث فيها الاستثقال أو التعذر ، ولكن يختلف موضع الرد ، ومع أن التكسير يشابه التصغير في الرد إلا أنه يختلف معه في حركة الحرف الأول ، فالتصغير يلزم حركة واحدة ، وهي الضم ، وقد ساعد ذلك في رد بعض الحروف في أول الكلمة ، أما التكسير فقد لزم الفتح في أوله ، وعندما كان إبدال الحرف في أول الأسماء هو طلباً للخفة كان طلبها في التكسير أولى ، وحيث إن الوزن التكسيري لا يُغَيّر فيه شيء في أوله غالباً بقيت الكلمة على ما

([1]) الممتع ٢٣٧/١ . وانظر شرح المفصل ١٢٤/٥ .

([2]) المقتضب ٩٤/١ .

هي عليه ، ولذا حكم علماء الصرف على البدل في كلمة تُرَاث وتكأة أنه بدل لازم في المفرد والجمع ، فأبدلت الواو فيهما تاء ولزمت .

تقول : اتّكلت على فلان في أمري إذا اعتمدت عليه ، وأصله إِوْتكلت قلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها ، ثم أبدلت فيها التاء فأدغمت في تاء الافتعال ، ثم بنيت على هذا الإدغام أسماءٌ توهماً أن التاء أصلية ، لأن هذا الإدغام لا يجوز إظهاره في حال ، فمن تلك الأسماء : التّكَلَة والتُّكْلاَن ، والتُّخَمَة ، والتُّهَمَة ، والتُّجَاه ، والتُّرَاث ، والتَّقْوَى .

وإذا صغرت قلت : تُكَيْلَة أو جمعتها أَتْكِلَة فلا تعيد الواو ، لأن هذه الحروف ألزمت البدل ، فثبتت في التصغير والجمع ([1]) .

وذكر ابن يعيش أن من البدل : التاء في تُخَمَة وتُكَلَة وتُرَاث ، فالبدل فيه لازم يثبت في التصغير والتكسير لأن أصله الواو ، فتُخَمَة أصله وخَمَة لأنه من الوِخَامَة ، وتكلة أصله وِكلة ، لأنه من توكلت ، وتُراث أصله وراث ، لأنه من ورثت ، لأنه لم يكن لعلة ، إنما كان لضرب من التخفيف ، والتخفيف كما كان مطلوباً في المكبر كذلك هو مطلوب في المصغر ([2]) .

أما في كلمة إِسَادَة وإِشَاح وإِعَاء فنلحظ أن أصل الهمزة الواو ، وقد أزال التكسير سبب قلب هذه الواو ، فعند الجمع ، تعود إلى أصلها ، فتقول في إِسَادَة : وَسَائِد ، وإِشَاح وَشَائِح وأَوْشِحَة ، وإِعَاء تقول في جمعها أَوْعِيَة ، فمتى زال السبب زال معه المسبب .

([1]) انظر الصحاح / الجوهري ١٨٤٥/٥ .

([2]) شرح المفصل ١٢٣/٥ ـ ١٢٤ .

ثانياً : رد التكسير للحرف وسط الكلمة :

قرن الصرفيون بين التصغير والتكسير في هذا الموضع فأشاروا إلى الجمع عند حديثهم عن التصغير فما يرده التصغير يرده الجمع ، فمتى أزال التكسير سبب الإبدال وانتفى اللبس فقد اتفق علماء الصرف على أن الحرف المبدل يرجع إلى أصله .

والأسباب التي أخرجت اللفظ عن أصله وخاصة في حروف العلة منعت الحرف من مجيئه على أصله مجتمعة ، وعندما تفقد هذه الشروط كلها أو بعض منها فإن الحرف يصح ويرجع إلى أصله ، وأوزان التكسير من القوالب التي يتشكل فيها اللفظ فتزيل الأسباب والعلل أوبعضاً منها ، وخاصة في الحرف الثاني ، واجتماع حروف العلة مع ألف التكسير معلة لا يمكن ، وأمر متعذر مع الواو والياء إذا قلبت ألفاً ، ولذا كانت عبارة الصرفيين أن التكسير يرد الأشياء إلى أصولها متحققة ومطردة في مواضع كثيرة .

يقول أبو الفتح بن جني : «فلما اجتمعت ثلاثة أشياء متجانسة وهي الفتحة والواو أو الياء وحركة الواو أو الياء كره اجتماع ثلاثة أشياء متقاربة ، فهربوا من الواو والياء إلى لفظ تُؤْمَن فيه الحركة ، وهو الألف » (١) .

وأوزان التكسير تزيل هذا التقارب ، وتغير هيكل البنية فترجع الألف إلى أصلها ، ومن ذلك : **باب** ، أصل الألف الواو ، فعندما نجمع أو نصغر فإن الجمع والتصغير يزيل تلك الأسباب التي ذكرها ابن جني فتعود الألف ، فتقول : أَبْوَاب وبُوَيْب ، ولا يمكن النطق بالألف مع ألف الجمع لأنه متعذر النطق ، ولا يمكن الحذف ، لتغير المعنى ، فالرجوع إلى الأصل أمر حتمي .

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢٢/١ .

والمواضع التي يرد فيها التكسير في وسط الكلمة ثمانية مواضع ، هي :

الموضع الأول : ما كان أصله الواو فانقلبت ياءً :

وسبب قلب الواو ياءً هو سكونها وانكسار ما قبلها ، وعندما نجمع الألفاظ تزول أسباب القلب أو بعض منها .

يقول سيبويه : «وإنما أبدلوا الياء لاستثقالهم هذه الواو بعد الكسرة ، فلما ذهب ما يستثقلون رد الحرف إلى أصله» ([1]) .

فمَيزَان ومِيعَاد ومِيقَات ، حينما تجمع ترد إلى أصلها ، فقالوا : مَوَازِين ، ومَوَاعِيد ، ومَوَاقِيت ، ومن ذلك (قِيلٌ) تجمع على أقوالٌ .

وأما عِيْد فقد ألزم البدل لأمن اللبس ، وأما دِيْمَة فقد كرهوا الواو بعد الكسرة .

ويقول سيبويه : «فلو كسروا دِوْمَة على أفعل أو أفعال لأظهروا الواو ، وإنما أَعْيَاد شاذّ» ([2]) .

فمتى بقي سبب الإعلال حال الجمع فإن الكلمة باقية على ما كانت عليه ، مثل : دِيمَة وقِيمَة ، ولو جُمِعَتا على وزن تفارق فيها الأسباب الكلمة لردت إلى أصلها ، وهو ما بيّنه سيبويه في النص السابق ، ولذا اعتبر أَعْيَاد شاذة ، لأن السبب فارق الكلمة ، وبقيت على حالها ، وبقي السبب المعنوي ، وعلى ذلك تجمع كلمة مَيسم على مَوَاسِم ، ومِينَاء على مَوَانِي ، ورِيح على أَرْوَاح ، أصلها رِوْح وإنما قلبوا الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها ، فإذا جُمِعت أو صُغِّرت زالت الكسرة من قبلها فبطلت العلة .

([1]) الكتاب ٤٥٨/٣ .

([2]) نفس المرجع .

قال الشاعر :

إذا هبَّ أرواح الشتاء الزعازع ([1])

وقال ابن هشام في شرح بانت سعاد : «من العرب من يقول أَرْيَاح كراهية الاشتباه بجمع رُوْح ، كما قالوا في جمع عِيد أَعْيَاد ، كراهية الاشتباه بجمع عُوْد» ([2]) .

وأثبت سيبويه الجمعين : أَرْوَاح ورِيَاح ([3]) .

ومن هذا الباب ، (سَيد ومَيت وهَين) ، فترد عند جمعها جمع تكسير فقالوا : أَسَاوِد ، ومَيت أَمْوَات ومَوْتَى ، وهين أَهْوِنَاء ([4]) .

ومن ذلك مِيثَاق ، فإن جمعه مَوَاثِيق ، وأصله وَثَقْتُ ، حيث استشهد الكوفيون بقول الشاعر :

حِمى لا يُحلُّ الدَّهْرَ إلا بأَمْرِنَا ولا نسألُ الأَقْوَامَ عهد المَيَاثِقِ ([5])

فقالوا : من العرب من لا يرد الواو في الجمع ، واستشهدوا بهذا البيت ، وهذه الرواية مردودة بروايات أخرى ، حيث ورد رواية للبيت ، وهي :

ولا نسألُ الأَقْوَامَ عهد المَوَاثِقِ

والرواية هذه أجود ، لموافقتها القياس ، وما عليه جمهور البصريين ([6]) .

([1]) شرح المفصل ١٢٣/٥ .

([2]) نظرات في اللغة والأدب / مصطفى الغلاييني ص ٨٠ .

([3]) الكتاب ٥٩٢/٣ .

([4]) شرح الملوكي ٢٥٨ . والكتاب ٤٦٨/٣ .

([5]) البيت لعياض بن أم درة الطائي ، شاعر جاهلي .

([6]) انظر شرح المفصل ١٢٢/٥ .

وقال العيني : «فإن القياس فيه المواثق ، لأنه جمع ميثاق ، وفي نوادر أبي زيد على الأصل » ([1]) .

ومن ذلك : رَيَّان وطَيَّان ، يقول سيبويه : «ألا تراهم حيث كسروا وقالوا : رِوَاء وطِوَاءُ » ([2]) .

فلما تحركت الواو ذهب ما يستثقلون ، فرجعت إلى الأصل .

الموضع الثاني : ما أصله ياءٌ فانقلبت واواً ، وسبب قلب الياء واواً هو سكونها وانضمام ما قبلها .

يقول سيبويه : «وإنما أبدلوا الياء كراهية الياء الساكنة بعد الضم ، كما كرهوا الواو الساكنة بعد الكسرة ، فإذا تحركت ذهب ما استثقلوا » ([3]) .

وعندما تجمع الكلمات التي قلبت فيها الياء إلى واو فإن سبب القلب يزول ، فعند ذلك ترجع الكلمة إلى أصلها ، لأن التكسير يزيل الضم السابق للياء ، وكذلك يزيل السكون ، فلما انتقض شرطا القلب رجع إلى أصله .

يقول سيبويه : «ألا ترى أنك تقول مَيَاسِر » ([4]) ، وذلك في جمع مُوْسِر ، وكذلك مُوقِن ، تقول فيها مَيَاقِن ، وفي مُونِع مَيَانِع .

الموضع الثالث : ما أصله واو فانقلبت ألفاً :

والأسباب التي أحالت الواو إلى الألف هي تحركها بعد فتحة ، أو كما ذكر ابن جني أنها اجتماع ثلاثة أشياء متجانسة : الفتحة ، وحرف اللين ، وحركة حرف اللين ، فلما استثقلوا

([1]) انظر شرح الشواهد للعيني في حاشية شرح الأشموني لألفية ابن مالك ١٦٦/٤ .

([2]) الكتاب ٤٥٩/٣ .

([3]) الكتاب ٤٥٩/٣ .

([4]) نفس المرجع السابق .

اجتماعها ، عدلوا بالحرف إلى حرف تؤمن فيه الحركة ، وهو الألف ([1]) .

والسبب الذي قلب الواو ألفاً هو سبب قلب الياء كذلك ، وسنذكره بعد هذا الموضع ، وإذا أردت أن تجمع لفظاً غيرت فيه الواو إلى الألف فإنها ستجتمع مع ألف الجمع ، فيكون النطق بها متعذراً ، والحذف يفوت غرض الجمع ، أو يخرج اللفظ عن معناه إذا حذفت الألف من الكلمة ، فإرجاع الحرف إلى أصله أمر حتمي في هذا الموضع والذي يليه ، ومثّل علماء الصرف بأمثلة عدة ، منها :

كلمة بَاب قالوا في جمعها أَبْوَاب ، يقول سيبويه : « في باب تحقير ما كانت الألف بدلاً من عينه : إن كانت بدلاً من واو ثم حقرته رددت الواو ، وإن كانت بدلاً من ياء رددت الياء ، كما أنك لو كسّرته رددت الواو إن كانت عينه واواً ، والياء إن كانت عينه ياءً ، وذلك مثل : بَاب ، تقول : بُوَيْب ، كما تقول أَبْوَاب » ([2]) .

وقالوا في تكسير حَاجَة حِوَج ، وتَابِل تَوَابِل ، ونَاقَة نُوق ، وقَارَة قُوْر ([3]) ، فالتكسير يزيل السبب الذي قلب الألف أو بعضاً ، كزوال الفح الذي قبلها .

وقالوا في جمع لاَبَة لُوب ، وفي سَاحَة سُوح ، وعَام أَعْوَام ([4]) ، وفي الغَار أَغْوَار ([5]) ، وقالوا في جمع مَاء أَمْوَاه ([6]) .

([1]) سر صناعة الإعراب ٢٢/١ .

([2]) الكتاب ٤٦١/٣ .

([3]) قارة : الجبل الصغير . انظر اللسان ١٢٢/٥ ـ مادة قور .

([4]) الكتاب ٥٩٤/٣ .

([5]) جموع التصحيح والتكسير في اللغة / عبد المنعم سيد عبد العال ص ٢٤٣ .

([6]) الكتاب ٤٥٣/٣ .

الموضع الرابع : ما أصله ياء فانقلبت ألفاً :

وشرط انقلاب الياء هو شرط انقلاب الواو ألفاً المذكور آنفاً ، ومن أمثلة الصرفيين على ذلك : نَاب ، تقول أَنْيَاب ([1]) . وفي جمع قَار أَقْيَار ([2]) ، وعَاب أَعْيَاب ، وفي ذَام أَذْيِمَة وذِيَم ([3]) ، فلما زال السبب رجعت الكلمة إلى أصلها .

الموضع الخامس : ما أصله الهمزة فانقلبت ياء ، وذلك نحو : ذيب ، قالوا في جمعها ذِئَاب ([4]) ، وجمع القلة أَذْؤُب ، فأصله الهمز ([5]) ، والذي يرده إلى أصله رداً حتمياً جمع القلة على وزن أَفْعُل كما مر .

الموضع السادس : ما أصله حرف صحيح فقلب إلى الياء :

وسبب القلب هو الكسر في أوله ، ومن الأمثلة على ذلك : دِينَار ، تقول في جمعها دَنَانِير ، فالياء أصلها النون ، فلما جمعت فارقت الياء حالتها وسبب قلبها فعادت إلى النون ، ومن ذلك قِيْرَاط جمعها قَرَارِيط ، زال الموجب ، لقلب الراء ياءً فعادت إلى أصلها ، وكذلك دِيبَاج ، تقول في جمعها دَبَابِيج ([6]) ، ومثّل ابن يعيش بكلمة شِيرَاز ، فقال تجمع على شَرَارِيز ([7]) .

([1]) الكتاب ٤٦٢/٣ . وانظر شرح المفصل ١٢٣/٥ .

([2]) القار : طلاء مستخرج من الشجر بعد حرقه .

([3]) ذام : والذام العيب ، وقد ذامه يذيمه ذيماً وذاماً عابه ، وذِمته أذيمه وذأمْتُه وذَمَمْتُه كله بمعنى . انظر اللسان ٢٢٣/١٢ ـ مادة ذمم .

([4]) شرح الأشموني ١٦٥/٤ .

([5]) لسان العرب ٣٧٧/١ ـ مادة ذأب .

([6]) انظر شرح الشافية ٢١١/١ . وانظر المنصف ٣٢/١ . وانظر الكتاب ٤٦٠/٣٠ .

([7]) شرح الملوكي ص ٢٤٦ ـ ٢٤٩ . وانظر المنصف ٣٣/١ . والشيراز : هو اللبن الخاثر المستخرج ماؤه . انظر بحوث في اللغة والأدب ، جامعة الكويت ، إعداد الدكتورة سهام الفريح ص ٢٣ من بحث عبد السلام هارون ، كناشة النوادر .

وذكر ابن جني أن أصل الميم الأولى في همّرش النون ، والدليل على ذلك جمعها على هَنَامِر ([1]) ، والياء في دِيمَاس أصلها الميم ، حيث قالوا في الجمع دَمَامِيْس ([2]) .

الموضع السابع : ما كان أصله همزة فانقلبت ألفاً :

وذلك مثل آدم جمعت على أَوَادِم ، فرجعت إلى أصلها ثم قلبت إلى الواو .

الموضع الثامن : ما كان أصله واواً فانقلبت همزة :

وذلك في مثل قَائِم وصَائِم ، فقد جمعت على وزن فُعَّل وفُعَّال ، تقول في جمعها صُوَّام وصُوَّم ، وقُوَّام وقُوَّم .

وذكر أبو عثمان المازني أن الجمع إذا كان على فُعَّال فإن الواو لا تقلب إلى الياء ، لأنها تباعدت من الطرف ، وذلك نحو : صَائِم وصُوَّام ، وقَائِم وقُوَّام ، ونَائِم ونُوَّام ([3]) .

ثالثاً : رد التكسير للحرف المبدل آخر الكلمة :

يرد التكسير الحرف الأخير المبدل إلى أصله إذا زال سبب القلب ، وقد جعل الإمام السيوطي هذا الموضع من المواضع التي يردها التكسير دون قيد أو شرط ، حيث قال : «ويرد هنا ... ذو البدل آخراً مطلقاً» ([4]) ، فيرد الحرف إلى أصله دون قيد ولا شرط ، ولذا قضى سيبويه على أن الهمزة في عَطَاء وقَضَاء ورِشَاء أنه بدل غير لازم ، يقول : «ألا ترى أنك تقول : أَعْطِيَةٌ ،

([1]) الخصائص ٦٠/٢ .

([2]) المنصف ٣٣/١ ، والديماس : سجن الحجاج بن يوسف ، سمي به لظلمته . انظر اللسان ٨٨/٦ .

([3]) المنصف ٤/٢ .

([4]) همع الهوامع ١٨٨/٢ .

وأَرْشِيَةٌ ، وأَقْضِيَة » ([1]) ، ثم أردف وقال : « وجميع الممدود لا يكون البدل الذي في آخره لازماً أبداً » ([2]) .

وحكم الصرفيون على أن همزة صِلاء ([3]) منقلبة عن الياء ، واستدلوا بالتصغير والجمع ، فقالوا في تصغيرها : صُلَيٌّ ، وهو ما قاله سيبويه ، إلا أنه استدل به بالجمع ولم يجمعها ، حيث قال : « وإذا حقرت الصِّلاء تقول : صُلَيٌّ ، لأنك لو كسّرته للجمع رددت الياء ، وكذلك صَلاءَةٌ ، لو كسّرتها رددت الياء » ([4]) ، ويمكن جمعها على أَصْلِيَة ، واستدلوا على أصل الهمزة في ماء أنها منقلبة عن الهاء بالتصغير والجمع ، فجمعت على مِيَاه وأَمْوَاهٌ .

يقول سيبويه : « ومثله مُوَيْهٌ ردوا الهاء كما ردوا حين قالوا : مِياهٌ وأَمْوَاهٌ » ([5]) .

وحكم الصرفيون على أن النون في إنسان وظِربان أصلها الياء ، والدليل في ذلك جمعها ، فقالوا : جمع إِنْسَان أَنَاسِيّ ، وظِرِبَان ظَرَابِيّ ، واستشهدوا بقول الراجز :

دُونَ ظَرَابيِّ بني قِرْواشي ([6])

ومنه قول الله تعالى : ﴿ وَأَنَاسِيَّ كَثِيراً ﴾ ([7]) ، وقيل : أَنَاسِي جمع أُنْسِي ([8]) .

([1]) الكتاب ٤٥٩/٣ .

([2]) نفس المرجع السابق .

([3]) الصلاء : الشواء ، لأنه يصلى بالنار ، وصلاءة : اسم رجل . انظر اللسان ٤٦٧/٤ .

([4]) الكتاب ٤٥٩/٣ . وانظر الأصول لابن السراج ٥٨/٣ .

([5]) الكتاب ٤٥٣/٣ .

([6]) سر صناعة الإعراب ٤٣٦/٢ . وشرح الملوكي ص ٣٦٣ . وانظر الكتاب ٤٢٢/٣ .

([7]) سورة الفرقان : الآية رقم (٤٩) .

([8]) شرح الملوكي ص ٣٦٣ .

الموضع الثاني : التكسير وردّ الحرف المحذوف :

لم يكن رد جمع التكسير قاصراً على رد المبدل ، وإنما شمل المحذوف ، فقد اعتمد عليه الصرفيون في الاستدلال به ، ولكنه لم يكن كقوة التصغير واطراده في رد المحذوف ، ولن يكون التقسيم في رد المحذوف كما مرّ بنا في التصغير ، لأنها ألفاظ متفرقة وقليلة وردت في هذا الجانب وتكاد تنحصر في محذوف اللام فقط ، ولم يتطرق استدلال سيبويه بالتكسير في المحذوف الفاء ، وإنما كان حديثه حول المحذوف اللام فقط ، ولذا كان رد التكسير في رد المحذوف منحصراً في اللام ، ما عدا كلمة استاه على لغة من حذف عين الكلمة .

وإذا أرادوا جمع الكثرة في المحذوف غالباً جُمِع جمع مؤنث سالم ، ولم تخل كتبهم من الاستدلال بالتكسير على أصل ما حذف ، فقالوا : و (يَد) المحذوف منها الياء ، لقولك في جمعها أَيْدٍ ، وكذلك دم ، تقول فيها دِمَاء ، يقول سيبويه : « يدلك أَيْدٍ على أنه من بنات الياء أو الواو ، ودِمَاء وأَيْدٍ دليلان على أن ما ذهب منهما لام » (١) .

قال الشاعر :

مَخَارِيقٌ بِأَيْدِي لاعبينا (٢)

ومن المحذوف اللام شَفَة وعِضَة ، ودل على أن المحذوف منها الهاء قولهم في التكسير : شِفَاه وعِضَاه ، وكذلك است ، قالوا في جمعها أَسْتَاه .

---

(١) الكتاب ٤٥١/٣ . وانظر الممتع ٦٢٤/٢ .

(٢) شرح الملوكي ص ٤١١ ، والشطر من معلقة عمرو بن كلثوم ، وصدره :

كأن سيوفنا فينا وفيهم ....

انظر ديوان عمرو بن كلثوم ص٥

ومنهم من يجمع عِضَة على عِضَوَات ، ويقول إنها من ذوات الواو ([1]) .

ومن المحذوف اللام حِرٌ ، وقد حذفت الحاء منه ، حيث قالوا في جمعه : أَحْرَاح ([2]) .

يقول ابن يعيش : «فجمعه هذا الجمع وتصغيره على حُرَيْح يدلان على أنَّ اللام حاء دون غيرها » ([3]) .

ومن المحذوف وكان دليلهم فيه التصغير والتكسير كلمة فم ، يقول سيبويه : «يدلك على أن الذي ذهب لام وأنها الهاء ، قولهم : أَفْوَاه ، وحذفت الميم ، ورددتَ الذي من الأصل » ([4]) .

ومن استدلالاتهم بالتكسير على أصل ما غيّر بالحذف : قولهم ابن واسم .

يقول سيبويه : «ويدلك على أنه إنما ذهب من اسْمٍ وابْنٍ اللام وأنها الواو أو الياء : قولهم أَسْمَاءُ وأَبْنَاءُ » ([5]) .

([1]) شرح الملوكي ص ٤١٨ و ص ٤٢٠ .

([2]) الممتع ٦٢٧/٢ . وانظر سر صناعة الإعراب ١٨٢/١ .

([3]) شرح الملوكي ص ٤٣١ .

([4]) الكتاب ٤٥٣/٣ .

([5]) الكتاب ٤٥٥/٣ .

الطريقة الثالثة : التثنية

التثنية : هي ضم اسم إلى اسم مثله ، واشتقاقها من ثنى يثني إذا عطف ، يقال : ثنى العود إذا عطفه عليه ، فكأن الثاني معطوف ، وأصلها العطف ، فإذا قلت قام الزيدان فأصله زيد وزيد ، ولكنهم لما اتفق اللفظان حذفوا أحدهما وزادوا زيادة على الآخر ليختصروا الكلام [1] .

واصطلاحاً : هي إلحاق آخر الاسم زيادتين الألف أو الياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة للدلالة على التثنية . فالألف في حالة الرفع ، والياء في حالتي النصب والجر .

قيل والدليل على التثنية الألف أو الياء ، أما النون فإنها عوض عن التنوين الذي جاء في المفرد [2] .

والألف والياء ساكنتان ، وهذا السكون له أثر في الرد سنبينه فيما يلي :

التثنية وأثرها في الرد

من الوسائل التي استعان بها الصرفيون في معرفة أصل ما غُيِّر في الأسماء التثنية ، وخاصة في الاسم المقصور الذي آخره ألف ، لأن موضع التغيير الحاصل في الأسماء يكون آخرها عند التثنية ، وقد نص علماء الصرف على أن « التثنية ترد الأشياء إلى أصولها » [3] .

والمتتبع لهذا النص يجد أنها مطردة في الاسم المقصور الثلاثي .

([1]) النحو الوافي / عباس حسن ـ الطبعة الثالثة ـ دار المعارف ١٠٨/١ .

([2]) شرح المفصل ١٣٧/٤ . انظر الكتاب ٩٢/٢ .

([3]) الأشباه والنظائر ١١٢/١ .

ولم تتفاوت تعليلات العلماء في رد التثنية للألفاظ إلى أصولها كثيراً .

يقول المبرد : « إذا كان الاسم مقصوراً فإنما تأويل قصره أن الاسم المقصور يكون آخره ألفاً ، والألف لا تدخلها الحركات ، ولا تكون أصلاً ، إنما هي منقلبة من ياء أو واو ، أو تكون زائدة ، فأما المنقلبة فنحو : ألف قَفا ([1]) ، وإنما هي واو قَفَوْتُ ، وحصى إنما هي منقلبة عن ياء .... فإذا ثنّيت اسماً هي فيه والاسم على ثلاثة أحرف أبدلت منها ما كان أصلها ، فتظهر الواو أو الياء لأنها في موضع حركة ، والألف لا تتحرك » ([2]) .

ونص في موضع آخر على دور التثنية في رد الألف في المقصور الثلاثي إلى أصلها فقال : «لأن ألف التثنية تلحق الألف التي كانت في موضع اللام ، وكذلك ياء التثنية وهما ساكنان ، فلا يجوز أن يلتقيا فلا بد من حَذْفٍ أو تحريك ، فلو حذفت لذهبت اللام ، فَحُرِّكت فَرَدَدْتَ كلَّ حَيِّزٍ إلى أَصْلِهِ » ([3]) .

وبين سيبويه أن رد الألف إلى أصلها في حالة التثنية أولى من اجتلاب حرف غير الأصل ، يقول في كتابه : « لأنك إذا حركت فلا بد من ياء أو واو ، فالذي من الأصل أولى » ([4]) .

([1]) قَفَا : مؤخر العنق . اللسان ١٥/١٩٢ .

([2]) المقتضب ١/٢٥٨ .

([3]) المقتضب ٣/٤٠ .

([4]) الكتاب ٣/٣٨٦ .

وتبعه ابن يعيش في ذلك فقال : « إن الألف منقلبة عن ياء أو واو فردّت في التثنية إلى ما هي منقلبة عنه ، وكان ذلك أولى من اجتلاب حرف أجنبي » ([1]) .

واتفق الصرفيون في تعليلاتهم لرد الألف إلى أصلها ، يقول ابن عصفور : فحرف العلة يقلب ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله سواء كان متطرفاً أو غير متطرف ([2]) .

ثم أضاف : « إلا أن يؤدي الإعلال إلى الإلباس فإنك تُصَحِّح ، وذلك نحو : قَطَوَان ([3]) ونَزَوَان ([4]) ، فإنك تصحح الواو لأنك لو أعللتها فقلبتها ألفاً لالتقى ساكنان ، الألف المبدلة من حرف العلة والألف التي في فَعَلان ، فيجب حذف أحدهما لالتقاء الساكنين ، فتقول : نَزَان وقَطَان ، فيلتبسُ فَعَلان بفَعَال ، ومثل ذلك رَحَيَان وعَصَوَان ، صححت لأنك لو أعللت لحذفت لالتقاء الساكنين ، فكان يلتبس تثنية المقصور بتثنية المنقوص ، فيصير رَحَان وعَصَان كيَدَيْن ودَمَيْن » ([5]) .

وهذا ما علل به المازني ، وأضاف إلى ذلك أن اللام أضعف من العين ، ولكن لكراهة اللبس صححت اللام وهي ضعيفة . وقرن بين المثنى ومثال فَعَلان في تصحيح مثل : الجَوَلان ([*6])

([1]) شرح المفصل ١٤٧/٤ .

([2]) الممتع ٥٥٢/٢ .

([3]) قَطَوَان : مقارب الخطو في مشية . اللسان ١٩٠/١٥ .

([4]) النَّزَوَان : الوثبان ، ولا يقال إلا للشاء والدواب والبقر . اللسان ٣١٩/١٥ .

([5]) الممتع ٥٥٢/٢ .

([*6]) الجَوَلان : الحركة والتطوف . اللسان ١٣٠/١١ .

والحَيَدَان (*[1]) قال : « فجعلوه بالزيادة إذ لحقته بمنزلة ما لا زيادة فيه » ([2]) .

وبما أن التثنية خاصة بالأسماء فهي تصدق على خمسة أنواع من الأسماء :

الاسم الصحيح : وهو ما ليس آخره حرف علة كرجل وامرأة .

والاسم المنزل منزلة الصحيح : ويسميه بعضهم الشبيه بالصحيح وهو ما كان آخره ياءً ، أو واواً قبلها سكون ، وحكمه في التثنية بقاء آخره مثل الصحيح ، فيقال في تثنية دَلْو وعَدْو وثَدْي دَلْوَان وعَدْوَان وثَدْيَان ، قال الشاعر :

وصَدْرٍ مشرق النحر كأن ثَدْيَيْهِ حَقّان ([3])

وكذلك في تثنية أحْوَذِي ([4]) أَحْوَذِيَان .

قال حميد بن ثور الهلالي :

على أَحْوَذِيَّيْن استقلت عشية فما هي إلا لمحة وتغيب ([5])

ومن الأسماء التي تصدق عليها التثنية :

(*[1]) الحيدان : الحيدى : مشية المختال ، وتقول حمار حيدى إذا كان يحيد عن ظله نشاطاً . اللسان ١٥٩/٣ .

([2]) المنصف ٦/٢ .

([3]) البيت من شواهد سيبويه لم ينسب لقائل . انظر الكتاب ٢٨١/١ . وشرح المفصل ٧٢/٨ . والخزانة ٣٥٨/٤ . والهمع ١٤٣/١ . والأشموني ٢٩٣/١ .

([4]) الأحوذي : السريع .

([5]) البيت لحميد بن ثور بن عبد الله الهلالي أدرك الجاهلية ، وأدرك زمان عمر . انظر شرح المفصل ١٤١/١ .

الاسم المنقوص : وهو ما كان آخره ياء ساكنة قبلها كسرة لازمة ، وتبقى ياء المنقوص حال التثنية ، وإن كانت محذوفة قبل التثنية للتنوين وجب ردها ، وفي كلتا الحالتين يجب فتح الياء قبل علامة المثنى ، فيقال في تثنية الساعي : السَاعِيَان ، وفي الدَّاعِي : الدَّاعِيَان ، وفي القَاضِي القَاضِيَان .

قال الشاعر :

فقلتُ ادْعي وأدْعو إن أندى لصوت أن ينادى دَاعِيَان ([1])

ومن الأسماء التي تصدق عليها التثنية :

الاسم المقصور : وهو ما كان آخره ألفاً ثابتة ، ويثنى المقصور بقلب ألفه واواً أو ياءً تخلصاً من الساكنين ألف المقصور وعلامة المثنى الألف أوالياء الساكنين ، ولذا التزم تحريك الواو أو الياء المنقلبة إليهما الألف عند التثنية ، وإن كانت ألفه محذوفة قبل التثنية للتنوين وجب ردها ومعاملتها معاملة الثابتة عند التثنية .

ولا تقلب الواو أو الياء ألفاً لوجود المانع وهو ألف المثنى ، ولا يمكن حذف ألف المثنى لحصول اللبس عند الإضافة ، فقد تقول : عَصَان ورَحَان ، وتكفي النون بدفع اللبس بين المثنى والمفرد ، فإذا أضفنا فإن النون تذهب ، فيقال : عصا محمد ورحى محمد ، فلا يتبين لنا المقصور أهما مثنيان أم مفردان ؟ ([2])

والمقصور إما أن تكون الألف فيه ثالثة أو مرتقية عن الثلاثة :

([1]) البيت للأعشى ، ولم يرد في ديوانه ، وهو من شواهد سيبويه . انظر الكتاب ٤٢٦/١ . وشرح المفصل ٣٣/٧ . والتصريح على التوضيح ٢٩٤/٢ . والأشموني ٣٠٧/٣ .

([2]) التصريح على التوضيح ٢٩٤/٢ . وضياء السالك إلى أوضح المسالك ٨١/٤ .

فالأول : المقصور الثلاثي ، ويسميه سيبويه المنقوص ([1]) فإما أن تكون ألفه مقلوبة عن أصل واو نحو : عصا ، أو ياء نحو : فتى ، وهذا إنما يكون في الأسماء المتمكنة التي لا تكون ألفها أصلاً في الوضع ، ويظهر رد التثنية جلياً في هذا الموضع حيث حكم علماء الصرف أن التثنية ترد الأشياء إلى أصولها في هذا الموضع ، حيث أن ردها مطرد مقيس في كل اسم مقصور ثلاثي .

وإما أن تكون أصلاً بحسب الوضع ، وهذا في المسمى به من الحروف ، نحو : **بلى ومتى وعلى** ، ولا تقع التثنية إلا بعد التسمية بها ([2]) .

وإما أن تكون ألفه مجهولة الأصل ـ وهذا يكون في الأسماء المعربة التي لم تتصرف ـ فلم يحكم الصرفيون بأصل هذه الألف ، ومن أمثلته : **الددَا** ([3]) **والخَسَا** ([4]) **والزَكَا** ([5]) . فسنورد أحكامها في التثنية كلها .

وإليك **أولاً** : المقصور ذو الألف المنقلبة عن واو أو ياء ، فإن كانت منقلبة عن ياء نحو : فتى فإنها ترجع إلى أصلها الياء ، قال الله تعالى : ﴿ **وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَان** ﴾ ([6]) ، وكذلك **هُدى** تقول في التثنية : **هُدَيَان** فما كان أصله الياء يرجع إليه حال التثنية ، وهذه هي **الحالة الأولى** في هذه الألف ، وقد شذ تثنية حِمى بكسر

([1]) الكتاب ٣/٣٨٦ .

([2]) تصريف الأسماء ص : ١٨٣ .

([3]) الددا : هو اللهو . اللسان ١٤/٢٥٣ .

([4]) الخسا : هو الفرد . اللسان ١٤/٢٢٧ .

([5]) الزكا : الزوج الذي هو بعد الفرد . اللسان ١٤/٣٥٩ .

([6]) سورة يوسف : آية رقم (٣٦) .

الحاء المهملة حِمَوَان بالواو حكاه الفرّاء مع أن ألفه مبدلة من ياء ، تقول : حَمَيْتُ المكان حِمَايَةً ، والقياس حِمَيَان ([1]) .

والحالة الثانية : ما كانت ألفه منقلبة عن واو ، وفي هذه الحالة ترجع الألف إلى أصلها كذلك فقالوا في تثنية الرّجَا الرّجَوَان ، قال الشاعر :

فلا يُرْمَى بِيَ الرّجَوَان إنّي أَقَلُّ القَوْمِ مَنْ يُغْنى مكاني ([2])

وفي عَصَا عَصَوَان لقولهم عَصَوْتُهُ ضربته بالعصا ، وقَفَا قَفَوَان ، والَمنا لغة في المَنّ ، تقول في تثنيتها مَنَوَان .

ويقول ابن منظور : ويأتي على مَنَيَان ، وبالواو أعلى ، ويرى ابن سيدة أن الياء معاقبة لطلب الخفة ([3]) .

وقال سيبويه : « والسَّنا بمنزلة القَفَا ، تقول : سَنَوان » ([4]).

وشذ عن الحالتين السابقتين أنهم قالوا في تثنية رِضا رِضَيَان لأنه من الرّضوان ، ويرى الكسائي من الكوفيين أنه يجب قلب ألف الواوي ياءً متى كان مكسور الأول كالرِبَا والحِجَا والجِبَا ([5]) ، أو مضمومة كالضُحا والعُلا والسُها فراراً من اجتماع ثقل صدر الكلمة بالكسر والضم وثقل عجزها بالواو ، فعلى رأي الكوفيين تكون

([1]) التصريح على التوضيح ٢/٢٩٤ .

([2]) شرح المفصل ٤/١٤٧ . الرجوان بالواو في مثنى الرجا ، والرجا واحد الأرجاء ، وهي الجوانب ، قال تعالى ﴿ **وَالْمَلَكُ عَلَى أَرْجَائِهَا** ﴾ . فأما الرجاء بمعنى الأمل ممدود ، وكذلك الرجاء بمعنى الخوف . والبيت من شواهد أدب الكاتب ص١٧٩ ، وهو لعبد الرحمن بن الحكم بن أبي العاص .

([3]) المن الذي يوزن به . انظر الصحاح ٦/٢٤٩٧ . واللسان ١٥/٢٩٧ .

([4]) الكتاب ٣/٣٨٦ والسنا هو الضوء . بالقصر هو الضوء . اللسان ١٤/٤٠٣ ـ مادة سنا .

([5]) الجبا : ما جمع في الحوض من ماء . اللسان ١٤/١٢٩ .

التثنية بالياء فتقول : الرضيان والرِبَيان والحِجَيان والجَبَيان والعُلَيان والسُّهَيان والضُّحَيان ، وعلى رأي البصريين وهو الأشهر ، كما قال الرضي : « وعموم قلب كل ثالثة أصلها واو واواً أشهر [1] ، فتقول : الرِّضَوان والرِّبَوان والحِجَوان والجَبَوان والضُّحَوان والعُلَوان والسُّهَوان » .

فإن ورد ما يجعل الألف ذات وجهين فلا مانع من أحدهما ، نحو : رحى ، لقولهم رحيت ورحوت ، إلا أن الياء في هذه الكلمة هي الأصل ، وسيمرّ بنا حكمها في الاستعمال فقلبت في التثنية إلى أصلها الياء .

قال الشاعر [2] :

كأنا غدوة وبني أبينا بجنب عنيزة رَحَيا مديرا [3]

وأما حكم الألف المجهولة الأصل ، وكذا الألف في الحروف غير المتصرفة ففيها أقوال منها : أنها تقلب ياءً مطلقاً لأنها أخف من الواو ، وقيل تقلب واواً مطلقاً لأنها أشهر في التثنية ، وأما بعضهم فقال : إن أميلت في الاستعمال قلبت ياءً كمتى وبلى ، وإلا قلبت واواً .

قال سيبويه : « إنك إذا سميت رجلاً بـ على ولدى وإلى لقلت عَلَوَان ولَدَوَان وإِلَوَان ، فتثنّيه بالواو لأن الإمالة لا تحسن فيه » [4] .

([1]) شرح الكافية ٢/١٧٠ .

([2]) البيت لمهلهل التغلبي ، وهو من شواهد شرح المفصل ٤/١٤٧ .

([3]) شرح المفصل ٤/١٤٧ .

([4]) المنصف ١/١٢٧ .

وأما حكم المقصور المرتقي عن الثلاثة حال التثنية فتقلب الألف ياءً قياساً مطرداً ، قال ابن مالك :

آخر مقصور تثني اجعله يا   إن كان عن ثلاثة مرتقيا (١)

ومن الأسماء التي تصدق عليها التثنية :

الاسم الممدود : وهو ما كان آخره همزة قبلها ألف زائدة ، وحكم الهمزة أنها لا تتعارض مع علامة التثنية لأنها ليست ساكنة ، ولها أربعة أحكام مع التثنية :

١ ــ أن همزة الممدود تبقى في التثنية إن كانت أصلية ، نحو : القَرّاء ، فتقول : القَرّاءان (٢) .

٢ ــ تقلب واواً إن كانت زائدة مثل : الصَّحْرَاء ، تقول : الصَّحْرَاوَان .

٣ ــ يترجح بقاؤها إن كانت منقلبة عن أصل نحو : كِسَاء . تقول : كساءان ، ويجوز قلبها واواً فتقول : كِسَاوَان ورِدَاوَان ، ورأيت كِسَاوَيْن ورِدَاوَيْن .

٤ ــ يترجح قلبها واواً إن كانت منقلبة عن حرف الإلحاق نحو : عَلْبَاء (٣) ، فتقول : عَلْبَاوَان ، وقد رجح ابن يعيش بقاء الهمزة (٤) .

---

(١) ألفية ابن مالك .

(٢) القَرّاء : يكون من القراءة ، وتقول رجل قَرّاءٌ حَسَنُ القراءة . انظر اللسان ١٢٩/١ . وانظر لجام الأقلام لأبي تراب الظاهري ط الأولى ص ١١٠ .

(٣) التصريح على التوضيح ٢٩٥/٢ . وانظر تصريف الأسماء ص : ١٨٩ . وانظر شرح المفصل ١٥١/٤ .

(٤) شرح المفصل ١٥٠/٤ .

وجمع السيوطي كثيراً مما ردته التثنية في النص التالي حيث قال : ومما ترده التثنية إلى الأصل قولهم أبوان وأخوان وحموان وفموان وفميان ويديان ودميان وذواتا في تثنية ذات ، وقلب ألف المقصور إلى الياء أو الواو والتي هي الأصل ، نحو : فتيان وقفوان ، وقلب الهمزة المبدلة من واوٍ واواً ([1]) .

التثنية وردّ المحذوف

إذا كان المحذوف لعلة تصريفية مثل المنقوص والمقصور المنونين فإن التثنية ترد ما حذف منه ، فتقول في قَاضٍ قَاْضِيَان ، وتقول في مررت بعَصاً مررت بِعَصَوَيْن .

وأما ما حذفت لامه من غير علة فقد ترد لامه التثنية أو لا تردها ، والسبب في ذلك أن العلماء ربطوا بين التثنية والإضافة ، فما ردّ في الإضافة يرد في التثنية .

وقد ردت الإضافة لامُ أسماءٍ أربعة ، هي : الأسماء الستة المعروفة ، وهي : أَبٌ ، وأَخٌ ، وحَمٌ ، وهَنٌ ، إذ قالوا : أَبُوْك وأَخُوْك وحَمُوْك وهَنُوْك ، فتقول في التثنية : أَبَواكَ وأَخَواكَ وحَمَواكَ وهَنَواكَ . يقول الله تعالى : ﴿ **كَمَا أَتَمَّهَا عَلَى أَبَوَيْكَ مِنْ قَبْلُ** ﴾ ([2]) ، وقوله تعالى : ﴿ **فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ** ﴾ ([3])،

([1]) الأشباه والنظائر ١١٢/١ .

([2]) سورة يوسف : آية رقم (٦) .

([3]) سورة الحجرات : آية رقم (١٠) .

وأما ذُو وفُو ، فذو تثنى كحالها في الإضافة ، وأما فو فتثنى بقلب واوها ميماً ([1]) .

وقد ردت التثنية اللام في **ذات** ، قال الله تعالى : ﴿ **ذَوَاتَا أَفْنَان** ﴾ ([2]) . وهو ما نص عليه سيبويه حيث قال في **ذو** : « أصله فَعَل يدلك على ذلك قولهم ذواتا » ([3]) .

وإذا لم تردّه الإضافة مثل يَد ودَم وغَد وحر وابن فلا ترده التثنية ، فتقول : يداك ، ويدا محمدٍ .

وأما يَدَيَان في قول الشاعر ([4]) :

يَدَيَان بَيْضَاوَان عند مُحلِّمٍ   قد تَمْنَعَانِكَ أن تُضَامَ وتُهْضَمَا

فقد أجاب عنها الصرفيون أنها ضرورة شعرية ، ويأتي الحديث عنها في مبحث الضرورة الشعرية .

ويرى سيبويه أن الإضافة ([5]) أقوى من التثنية في رد المحذوف حيث قال : « فلما أخرجت التثنية الأصل لزم الإضافة أن تخرج الأصل إذ كانت تقوى على الرد فيما لا يخرج لامه في تثنيته ولا في جمعه بالتاء ، فإذا رد في الأضعف في شيء كان في الأقوى أرد » ([6]) .

([1]) انظر تصريف الأسماء ص : ١٦١ .

([2]) سورة الرحمن : آية رقم (٤٨) .

([3]) الكتاب ٨٢/٢ ـ ٨٣ .

([4]) البيت من شواهد المفصل ، وذكره الرضي ، ولم أقف على قائله ، وذكره صاحب اللسان ٤٢٠/١٥ . وانظر شرح شواهد شرح الشافية ١١٣/٤ ، رقم الشاهد (٥٥) .

([5]) الإضافة هي النسبة عند سيبويه .

([6]) الكتاب ٣٥٩/٣ .

ويتلخص مما سبق أن التثنية مطردة في الرد في موضعين :

الموضع الأول : في الاسم المقصور الثلاثي .

الموضع الثاني : الاسم المحذوف منه بعلة تصريفية ، وكذلـك الاسم المحذوف اللام والذي يرد المحذوف منه في الإضافة .

الطريقة الرابعة : **جمع المؤنث السالم**

جمع المؤنث السالم وهو ما دل على أكثر من اثنين بزيادة ألف وتاء ، نحو : هندات ، فخرج نحو : عُفاة ونُحاة فإن الألف غير زائدة ، ونحو : أَقْوات ومَوَاقِيت فإن التاء أصلية ، فهذا وما يشاكله من جمع التكسير (1) .

فيتكون جمع المؤنث بإلحاق المفرد الألف والتاء المزيدتين ، ويجري على آخر المفرد بأقسامه الخمسة السابقة في التثنية .

وجمع المؤنث السالم يشبه التثنية بقاءً وتغييراً .

قال الشيخ خالد : « إن التثنيةَ وجَمْعَ السَّلامةِ أَخَوَان » بعد قول ابن هشام : « يسلم في جمع السلامة ما سلم في التثنية » (2) .

لذا سيكون الحديث عن جمع السلامة في المؤنث شبيهاً بالحديث عن المثنى ، ولا يخلو جمع المؤنث السالم ببعض الخصائص دون غيره .

---

(1) تصريف الأسماء ص : ١٩٥ .

(2) التصريح على التوضيح ٢٩٧/٢ .

جمع المؤنث السالم وأثره في الرد

لعل من المهم أن نجعل جمع المؤنث السالم بعد التثنية ، لأن العلة في رد الألفاظ إلى أصولها مع جمع المؤنث السالم هي ذاتها التي في التثنية ، فالألف في المثنى تشبه الألف في جمع المؤنث السالم ، ولذا فإن كثيراً من العلماء لا يعلل في جمع المؤنث السالم ، وإنما يحيل إلى المثنى ، فما ذُكر في المثنى يصدق على جمع المؤنث السالم ، ومن ذلك ما قاله ابن مالك :

.... وإن جمعته بتاء وألف

فالألف اقلب قلبها في التثنية وتاء ذي التا الْزَمَنّ تنحية

وهذا ما قاله سيبويه عندما تحدث عن تثنية المنقوص وأكمل الحديث بقوله : « وكذا الجمع بالتاء » ([1]) .

والسبب الذي جعل المقصور يرجع إلى أصله هو التحريك ، يقول سيبويه : « لأنه يحرك ، ألا تراهم قالوا قَنَوات وأَدَوات وقَطَوات » ([2]) فردت الألف إلى أصلها الواو في جمع المؤنث السالم ، لأن الألف في الجمع والألف المبدلة ساكنان ولا يمكن الجمع بينهما فلا بد من حذف أحدهما ، وهذا ممتنع لأنه يوقع في اللبس ، فكان التحريك أمراً متحتماً ، وعندما تحرك الحرف رجع إلى أصله .

فالعلة في المثنى وجمع المؤنث السالم واحدة ، فلا نستطيع حذف الألف الأولى لأن حذفها يوقع في اللبس ، فلا تقول : قنات فيلتبس المفرد بالجمع ولا يمكن الجمع بين الألفين ، فكان التحريك ، فَرُدَّ الحرف إلى أصله .

([1]) الكتاب ٣٨٩/٣ ــ المنقوص عند سيبويه هو المقصور .

([2]) الكتاب ٣٨٧/٣ .

من هذا يفهم أن رد جمع المؤنث السالم للمقصور الثلاثي قياس مطرد .

والأسماء التي يصدق عليها جمع المؤنث السالم هي :

الصحيح ، والشبيه بالصحيح ، والمقصور ، والمنقوص ، والممدود .

أما الصحيح والشبيه بالصحيح وكذلك المنقوص فلا يحدث في جمعها بالألف والتاء أي تغيير ، فجمع مُسْلِمة مُسْلِمات ، وجمع ظَبْيَة وغَزْوَة ظَبَيات وغَزَوات ، فهنا لم تقلب الياء أو الواو ألفاً لسكون ما بعدها ([1]) فحافظ جمع المؤنث السالم على صحتها ، وجمع قاضية قاضيات دون تغيير في جمع المنقوص .

أما المقصور والممدود فقد وقع فيهما التغيير والرد إلى الأصل ، فالمقصور إما أن يكون ثلاثياً أو مرتقياً على ثلاثة أحرف ، فإن كان على ثلاثة أحرف وجب رد الألف إلى أصلها ، فإن كان أصلها الواو ردت إليه ، وإن كان أصلها الياء ردت إليه ، وهذا أولى من اجتلاب حرف آخر ، فقالوا في جمع عَصَا عَصَوات ، وفتاة فَتَيات .

قال ابن جني في جمع أداة : « أدَوات ، فظهور اللام في أدوات يدل على أن لام أَدَيْتُ واو في الأصل » ([2]) .

وقال سيبويه وغيره في جمع قناة وقطاة قَنَوات وقَطَوات .

وأما إذا كان المقصور زائداً عن ثلاثة أحرف فتقلب الألف فيه إلى الياء .

([1]) التصريح على التوضيح ٢٩٧/٢ .

([2]) سر صناعة الإعراب ٢٣٧/١ .

أما الممدود فأمر الرد فيه أمر المثنى بصُوَرِهِ السابقة ، فإذا كانت الهمزة أصلية فتبقى ، وإذا كانت للتأنيث فتقلب إلى الواو ، وكذلك إذا كانت للإلحاق ، وإذا كانت منقلبة فالأرجح بقاؤها .

ولم يقتصر استدلال الصرفيين بجمع المؤنث السالم على ما سبق في أمر المقصور الثلاثي ، ولكن امتد إلى غيره ، فنراهم استدلوا على أصل الهاء الأخيرة في هَناه وقالوا أصلها الواو وكان دليلهم جمع المؤنث السالم ، فقد نقلوا أنها تجمع على هنَوات ، قال الشاعر :

أرى ابن نزار قد جفاني وملّني   على هَنَواتٍ شأنها متتابع [1]

يقول ابن يعيش : « قد أبدلت الواو تاءً أيضاً لاماً قالوا : هَنْتُ فالتاء فيه بدل من الواو لقولهم في الجمع هَنَوات » [2] . فدلنا الجمع على أن الأصل هو الواو وإن اختلفت فروعه عند الفريقين .

([1]) المنصف ١٣٩/٣ .

([2]) شرح الملوكي ص : ٢٩٨ .

جمع المؤنث وأثره في رد المحذوف

قرن سيبويه بين رد النسب والجمع بالتاء والتثنية للمحذوف من الكلمة ، فما رد في النسب رد في الجمع والتثنية ، ويرى سيبويه أن الإضافة أقوى في رد المحذوف يقول : « فإنما ترد في الإضافة كما ترد في التثنية وفي الجمع بالتاء إلا أن الإضافة أقوى على الرد » ([١]) .

ونظر علماء الصرف إلى الأسماء المحذوف من أصولها حرف فوجدوها تنقسم إلى قسمين : **قسم** آخره تاء التأنيث ، **وقسم** خالٍ من علامة التأنيث . فأما الخالي من علامة التأنيث فيجمع جمع تكسير ، وأما ما آخره تاء فإنهم يجمعونها بالتاء والواو والنون ، وللعرب فيها مذهبان أثبتهما سيبويه فقال : « فإذا جمعت بالتاء لم تغير البناء ، وذلك قولك هَنَة وهَنَات ، وفِئَة وفِئَات ، وشِيَة وشِيات ، وثُبَة وثُبَات ، وقُلَة وقُلات » ([٢]) .

والمذهب الثاني قال فيه : « وربما ردوها إلى الأصل إذا جمعوها بالتاء ، وذلك قولهم : سَنَوات وعِضَوات » ([٣]) .

ولعل العلة في عدم ردهم أنهم جعلوا تاء التأنيث كالعوض عن المحذوف » ([٤]) .

و لم يفرق سيبويه بين الرد وعدمه في جمع المؤنث السالم فأثبت الرد وعدمه دون تفريق فيما مضى ([٥]) .

([١]) الكتاب ٨٣/٢ . والإضافة عند سيبويه هي النسبة .

([٢]) الكتاب ١٩٠/٢ .

([٣]) المرجع السابق ١٩٠/٢ .

([٤]) انظر شرح المفصل ٣٧/٥ .

([٥]) الكتاب ١٩٠/٢ .

أما الرضي في شرحه على الكافية فقد فرق بين الرد وعدمه فقال : « الثلاثي المحذوف اللام المعوض عنها التاء على ثلاثة أضرب : إما مفتوح الفاء فيرد اللام في جمعه بالألف والتاء أكثر كهَنَوَات وسَنَوَات وضَعَوَات في هَنَة وسَنَة وضَعَة ، وذلك لخفة الفتحة ، وجاء بحذف اللام أيضاً كذَوات وهَنات .

وإما مكسور الفاء فترك الرد فيه أكثر : كمِئات ورِئات ، لثقل الكسرة ، وقد جاء عِضَوات .

وإما مضموم الفاء لم يرد فيه الرد كثُبات (*[1]) وظُبات وكُرات لكون الضم أثقل الحركات » ([2]) .

وقد ردت اللام في جمع أخت ولم ترد في بنت ، قال تعالى : ﴿ حُرِمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ ... ﴾ وقد فسّر العلماء هذا بأنهم حملوا جمع المؤنث على جمع التكسير ، فقد رد التكسير الواو في أخت ولم ترد في أبناء » ([3]) .

(*[1]) عضوات : جمع عضة ، إنها بمعنى الإفك والبهتان والنميمة . انظر اللسان ١٣/٥١٥ ـ ٥١٦ ، مادة عضة . ثبات : جمع ثبة وهي الجماعة من الفرسان . اللسان ١٤/١٠٧ ـ ١٠٨ مادة ثب . قال الله تعالى : ﴿ فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوِ انْفِرُوا جَمِيعاً ﴾ .

([2]) شرح الرضي على الكافية ٢/١٨٨ وشرحه على الشافية ٢/١١٠ .

([3]) تصريف الأسماء ص : ١٩٦ .

الطريقة الخامسة : **الضمير**

الضمير وأثره في الرد

اتفق النحاة أن اتصال الضمير من المواضع التي ترد الأشياء إلى أصولها نحويها وصرفيها ، وتنوعت عباراتهم في ذلك وأمثلتهم ، وتناقلتها كتبهم قديمها وحديثها ، بل عقد سيبويه في كتابه باباً سمّاه (باب ما ترده علامة الإضمار إلى أصله) ([1]) .

وقال أبو علي الفارسي : « إن موضع الضمير من المواضع التي ترد الأشياء إلى أصولها » ([2]) .

و لم تخلُ تعليلاتهم وأدلتهم من ذلك ، فابن عصفور استدل به في معرض كلامه وتدليله على أن أصل الهمزة في آل الهاء ، قال : والدليل على أن أصل الهمزة الهاء في أهل [أنهم إذا أضافوا إلى المضمر قالوا أهلك وأهله ، لأن المضمر يرد الأشياء إلى أصولها] ([3]) ، وفي نسخة أخرى بدل أشياء قال : أسماء ، وأشياء أعم من أسماء .

وقال في موضع آخر : « المضمرات ترد الأشياء إلى أصولها » ([4]) .

وكان استدلالهم بالضمير أمراً واضحاً في كتبهم ، وإن تنوعت عباراتهم وأساليبهم في ذلك .

([1]) الكتاب ٣٨٩/١ طبعة بولاق .

([2]) المسائل العسكرية ص : ٩٩ .

([3]) الممتع ٣٤٩/١ .

([4]) الممتع ٣٨٥/١ .

ومن استدلالهم بالضمير على أصول ما غيّر قولهم : « ومتى أردت أن تعلم عن أيهما الألف منقلبة رددت الفعل إلى نفسك » ([1]) .

فعبارتهم الأولى أن الضمير يرد الأشياء إلى أصولها عبارة صريحة وإن كان فيها التعميم ، والعبارة الأخيرة قد كان فيها شيء من التخصيص .

و لم يقتصر استدلالهم بالضمير على القضايا الصرفية فقط بل وجدنا النحويين يستدلون بالضمير ، ومن استدلالهم به قالوا أن الأصل فتح اللام في قولهم لِزيد مال ، لأنك إذا جعلته مع الضمير قلت لَهُ مال فردت إلى الفتح الذي هو الأصل .

واستدلوا بالضمير على أصالة الباء في حروف القسم ، فتقول وا لله لأَفْعَلَنَّ فتبدل الواو من الباء الجارة ، فإذا وصلته بالضمير رددت الباء فتقول : بك لأَفْعَلَنَّ ، وبه لأَفْعَلَنَّ ([2]) وقد جعله ابن عصفور من قبيل إبدال الباء واواً فقال : « وأبدلت من واو القسم في نحو : تا لله لأن الأصل الباء ، بدليل أنك إذا جررت المضمر أتيت بالباء فقلت به وبك لأن المضمرات ترد الأشياء إلى أصولها ، ثم أبدلت الواو من الباء ، ثم أبدلت التاء من الواو » ([3]) .

فهذه عباراتهم وإشاراتهم وكلامهم على المضمر أنه من المواضع التي ترد الأشياء إلى أصولها وإن كانت هذه العبارات السابقة فيها العمومية فإنا لا نعدم التخصيص عند علماء الصرف ، ومن

([1]) شرح الشافية ٣٣٢/٣ .... وانظر التتمة في التصريف ص : ١١٣ .
([2]) المسائل العسكرية ص : ١٠٠ ـ ١٠١ .
([3]) الممتع ٣٨٤/١ ـ ٣٨٥ .

تلك العبارات ما ذكره ابن الحاجب حيث يقول : « ويعرف الواو من الياء برد الفعل إلى نفسك نحو : رَمَيْتُ وغَزَوْتُ » ([1]) فقد جعله ابن الحاجب أحد الأدلة التي يعرف بها أصول ما غيّر من الألفاظ ، ونقل ذلك ابن القبيصي في التتمة فقال : « ومتى أردت أن تعلم عن أيهما الألف منقلبة رددت الفعل إلى نفسك » ([2]) .

ولعل من الملاحظ في النصين السابقين تخصيصاً لطائفة من الضمائر ، وهي ضمائر الرفع المتصلة ، ويفهم ذلك من قولهم (إلى نفسك) . ولا شك أن ضمائر الرفع لها تأثير قوي في الأفعال بعكس ضمائر النصب لأن اتصال ضمائر الرفع أقوى ، فكأنها في اتصالها بالكلمة جزء منها ، لقرب الفاعل من الفعل وبعد المفعول به من الفعل ، لذا فإن آخر الفعل يسكن مع ضمائر الرفع حتى لا تتوالى أربع متحركات فتسكن الياء في **رَمَيْنَا** إذا كانت (نا) دالة على الفاعلين ، وتفتح إذا كانت دالة على المفعولين ، فتقول : **رمَانا** فلا ترد ، فلم تؤثر (نا) هنا لأنها في نية الانفصال .

يقول الرضي : « ويتصل بآخر الفعل كثيراً ما يكون الفعل معه كالكلمة الواحدة ـ أعني الضمائر المتصلة المرفوعة ـ » ([3]) .

ولعل العلة في رد الضمير تكمن في تسكين حرف العلة قبله ، فلا يقلب الياء أو الواو إلى الألف إلا إذا تحرك وانفتح ما قبله ، فإذا سكن زال سبب القلب فرجع إلى أصله .

([1]) شرح الشافية ٣/٣٣٢ .

([2]) التتمة في التصريف ص : ١١٣ .

([3]) شرح الشافية ٣/٨٨ .

فنستطيع أن نحكم على ضمائر الرفع غير واو الجماعة أنها إذا أسندت إلى فعل آخره ألف غير واو الجماعة فإن الألف ترجع إلى أصلها الواو أو الياء ، وهذه قاعدة مطردة في جميع ما ذكرنا ، فإذا أسندت إلى ضمير المتكلم أو المخاطب كائناً ما كان رددت الألف إلى أصلها من الياء أو الواو نحو : **رَمَيْت وغَزَوْت ورَمَيْتُمَا وغَزَوْتُمَا ورَمَيْتُمْ وغَزَوْتُمْ ورَمَيْتُنَّ وغَزَوْتُنَّ ورَمَيْنَا وغَزَوْنَا** لأن ما قبل ضمير المتكلم أو المخاطب أبداً ساكن ، وهذا ما صرح به ابن عصفور ، وأضاف إليه إسناد ضمير الغائبات فقال : « ترد الألف إلى أصلها ولم تعتل في نحو : **غَزَوْنَ ورَمَيْنَ** لأن ما قبل نون جماعة المؤنث ساكن أبداً » ([1]) .

ولو نظرنا إلى سبب قلب الواو أو الياء في رَمَى وغَزَا إلى الألف وجدنا أن الضمير يزيل ذلك السبب ، فما قلبت إلا بعد أن تحركت بعد فتح ، وعندما اتصل الضمير أصبح جزءًا من الكلمة ، فكرهوا توالي أربع متحركات فسكنوا آخر الفعل ، وعندما سكن آخر الفعل فُقِدَ شرط من شروط القلب فرجعت تلك الألف إلى أصلها ، وهذا الموضع من المواضع المطردة المقيسة في كل فعل ثلاثي آخره ألف واتصلت به الضمائر المذكورة آنفاً .

وأما تعليل الصرفيين لاتصال ألف الاثنين فهو أنه اجتمع ساكنان ، ألف الاثنين والألف المنقلبة ، ولا يمكن حذف إحداهما لتغير معنى الكلمة ، فرجعت الألف إلى أصلها مفتوحة ، ولو حذفت ألف الاثنين لالتبس فعل الاثنين بفعل الواحد ([2]) .

([1]) الممتع ٥٢٨/٢ .

([2]) انظر سر صناعة الإعراب ٦٦٨/٢ . وانظر المقتضب ٢٦٠/٢ .

ويعزز ما قلنا من أن سبب رد الكلمة مع الضمير هو السكون ما قاله أبو عثمان في تعليله حيث قال : « وأما قولهم **رَمَيْت** **وغَزَوْت ورَمَيْنَ وغَزَوْنَ** فإنما جئن على الأصل لأنه موضع لا تتحرك فيه اللام ، وإنما أصلهما في هذا الباب السكون ، وإنما يقلبان ألفاً إذا كان أصلهما الحركة » .

وقال أبو الفتح في شرحه على ماسبق : «فلما سُكّنت في **غَزَوْت وغَزَوْن ورَمَيْت** لم يجتمع في الكلمة ما تقلب له اللام فصحت » ([1]) .

ونلحظ من كلامهما أن السكون جعل اصلاً في هذا الباب فَفُقِدَ شرط الإعلال ، ولذا يقول ابن جني : فلم يجتمع في الكلمة ما تقلب له اللام فصحت ، فلا بد أن تكون الشروط مجتمعة ، وإذا تخلف منها شرط فإن الكلمة تصح ، ولعل السبب الذي أزاله الضمير هو التحريك .

ومن المواضع التي استدل بها الصرفيون بالضمير فيها قولهم في مثل : **سَرَى ورَحَى** .

يقول ابن جني : وفي مثل فتى وسرى ورحى عرف أصل هذه الألف بالتثنية ووصل التاء بها ، تقول : **رَحَيْتُ وسَرَيْتُ** ([2]) .

واستدلوا على أصل الهمزة في سماء وكساء ورجاء وأصل الألف في نَجَا بالضمير أيضاً ، يقول ابن الأنباري لقولهم :

([1]) المنصف ١١٧/٢ .

([2]) سر صناعة الإعراب ٥٨٠/٢ .

« سَمَوْتُ وكَسَوْتُ ورَجَوْتُ ونَجَوْتُ ، فالضمير هنا أرجع الكلمات إلى أصولها » ([1]) .

و لم يكن الرد قاصراً على الضمائر البارزة أو ضمائر الرفع فقط ، وإنما تعداها إلى غيرها ، فالضمير له أثر في بقاء الكلمة على أصلها حتى لو غير الغرض الذي من أجله وضعت ، فمن ذلك ما اعتبره علماء الصرف في الضمير المستتر ، فقد قالوا : « لو سمّيت رجلاً **يَغْزُو** ولا ضمير فيه لقلبت واوه ياءً كما فعلت **بأَدْلٍ** ، فكنت تقول : هذا **يَغْزٍ** ومررت **بِيَغْزٍ** . ولو سمّيت به وفيه ضمير الفاعل لقلت : جاءني **يَغْزُو** ورأيت **يَغْزُو** ومررت **بِيَغْزُو** ، فلا تغيره على وجه ، لأنه إذا كان فيه ضمير فهو والضمير جملة ، والجملة إذا سمي بها بقيت على ما كانت عليه قبل التسمية » ([2]) .

وقد مثلنا بضمائر الرفع فقط وبيّنّا موضع ردها المطرد ، و لم نجد أن علماء الصرف اقتصروا على الرد فيها ، بل تعدوه إلى غيرها ، فمن ذلك الضمائر التي في موضع الجر فقد قالوا : «والأصل في همزة آل الهاء ، واستدلوا بإضافتها إلى المضمر فقالوا أهلك وأهله فرجعت الهمزة إلى أصلها » ([3]) .

فاستدلوا بالضمير الذي محله الجر والدال على الغيبة ، وقد استدلوا أيضاً بالضمائر التي محلها النصب ، ومن ذلك ما استدل به سيبويه ([4]) على أصل ميم الجمع في قولهم أَعْطَيْتُكُموه ، فردت

([1]) الإنصاف في مسائل الخلاف ١٢/١ .

([2]) المنصف ١١٦/٢ ـ ١١٧ .

([3]) الممتع ٣٤٩/٢ .

([4]) الكتاب ٣٨٩/١ .

الواو إلى ميم الجمع مع ضمير النصب ، وهو ما نقله ابن جني حيث قال : «وذلك أن الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها في كثير من المواضع ، ألا ترى أن من قال أعْطَيْتُكم درهماً فحذف الواو التي كانت بعد الميم وأسكن الميم ، إذا أضمر الدرهم قال : أَعْطَيْتُكموه فرد الواو لأجل اتصال الكلمة بالمضمر» [1] .

و لم يكن استدلال الصرفيين بالضمير في مجال المبدل فقط ، بل استعملوه دليلاً على أصل ما غيّر بالحذف ، ومن ذلك ما أورده ابن عصفور في كتابه الممتع حيث قال : «إن المحذوف من **كُرة وقُلة** الواو ، لقولهم : كَرَوْتُ بالكرة ، وحذفت من **قُلةٍ** لقولهم : **قلَوْتُ بالقُلة**» [2] .

ولعل من الواضح أن الضمير إذا اتصل بالأجوف الثلاثي فإن الألف تحذف في مثل قال وباع ، ولكن تبقى الضمة والكسرة دليلاً عليه عندما يتصل بالضمير ، فتقول في قال وباع إذا اتصل بهما الضمير : قُلْتُ وبِعْتُ بضم القاف ، لأن المحذوف الواو ، وكسر الباء في بِعْتُ لأن المحذوف أصله الياء .

ومن بيان علماء الصرف لحال الضمير أنهم بينوا أنه لا يلزم رد الأشياء إلى أصولها في جميع المواضع ، وإنما يطرد الرد في بعضها ويقل وينعدم الرد في بعض المواضع ، وهذا ما أوضحه السيوطي حيث قال : «والمضمر لا يلزم رده الأشياء إلى أصولها في جميع المواضع ، ألا ترى أن التاء بدل من الواو في **تُكَأَة** لأنه من **تَوَكَّأ** ، ثم

([1]) سر صناعة الإعراب ١٠٣/١ .

([2]) الممتع ٦٢٣/٢ .

إذا أضافوا إلى مضمر قالوا : هذه **تُكَأَتُك** ، ولم يردوها إلى أصلها » ([1]) .

ومما سبق يفهم أن الضمير لا يغير ولا يقوى على الرد ، لأن التغيير حاصل في أول الكلمة ، وقد كانت مواضع رد المضمر المطردة في آخر الكلمة غالباً ، ومع هذا فهو لا يزال دليلاً واضحاً وأداة من أدواتهم التي كانوا يستعملونها في معرفة أصول الكلمات .

الطريقة السادسة : الاشتقاق

قد نلحظ اختلافاً عند العلماء في تعريف الاشتقاق ، ولعل ذلك نشأ عندهم عندما اختلفت نظرتهم واستعمالاتهم له ، فهو علم قائم بنفسه .

ولعل من التعاريف الجامعة الشاملة لأقسامه ، وما نحتاج إليه في مبحثنا هذا ما نقله صاحب كتاب الاشتقاق حيث قال في تعريفه : « هو أخذ كلمة من كلمة أو أكثر مع تناسب بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى جميعاً » ([2]) .

فعملية أخذ كلمة من أخرى هي الاشتقاق بجميع صورها سواء كان بزيادة أو بنقص أو بهما .

وعلماء الصرف قد نلحظ عندهم تفريقاً بين التصريف والاشتقاق ، فيرون أن الاشتقاق هو بِرَدّ الفرع إلى الأصل مثل استدلالهم على زيادة الهمزة في أحمر أنها من الحمرة .

([1]) الأشباه والنظائر ١/٢٧٤ .

([2]) الاشتقاق / عبد الله أمين ص : ١ .

ويرون التصريف أنه إذا كان الاستدلال بالفرع فذلك يسمى تصريفاً ، مثل استدلالهم على زيادة الياء في كلمة **أَيْصَرَ** فالجمع **إِصَار** بحذف الياء وإثبات الهمزة ([1]) .

وعلى كلا الحالين فالعملية اشتقاقية ، وهي أخذ كلمة من أخرى ، سواء كان إنشاء فرع من أصل ، أو رد فرع إلى أصله .

وقد قسم العلماء الاشتقاق إلى أربعة أضرب ، هي :

١ ـ **اشتقاق صغير** : وهو أخذ كلمة من كلمة أخرى بتغير في الصيغة مع تشابه بينهما في المعنى واتفاق في الأحرف الأصلية وفي ترتيبها ، مثل : ضارب مضروب من الضرب .

٢ ـ **واشتقاق كبير** : وهو أخذ كلمة من كلمة أخرى بتغير في بعض أحرفها مع تشابه بينهما في المعنى واتفاق في المعنى واتفاق في الأحرف الثابتة .

٣ ـ **واشتقاق أكبر** : وهو أخذ كلمة من كلمة أخرى بتغير في ترتيب بعض أحرفها بتقديم بعضها على بعض مع تشابه بينهما في المعنى واتفاق في الأحرف .

٤ ـ **الاشتقاق الكبّار** : وهو النحت ، وهو أخذ كلمة من كلمات ([2]) .

وقد تركز استدلال علماء الصرف على الاشتقاق الصغير ، فهو أحد الطرق المهمة التي استدل بها علماء الصرف ، فلم تخلُ كتبهم منه ، بل جميع مظاهر التحول عن الأصل نجد أن الاشتقاق أحد الأدلة المهمة فيه .

([1]) انظر الممتع ١/٥٣ ـ ٥٤ .

([2]) انظر الخصائص ٢/٨٢ . والاشتقاق لعبد الله أمين ص : ١ ـ ٢ .

فنجدهم في باب الزيادة قد اعتمدوا عليه في معرفة أصالة الحرف وزيادته ، يقول ابن يعيش : « إنما قُضِي بزيادة الهمزة في أول بنات الثلاثة لكثرة ما جاء من ذلك على ما شهد به الاشتقاق ثم حمل غير المشتق عليه » ([١]) ، فجعل الاشتقاق شاهداً على هذه القاعدة .

وقد أفاض العلماء في الاستدلال بالاشتقاق في أحرف الزيادة ، بل جعلوه أعلاها وأعدل الأدلة ، يقول ابن الحاجب : « والاشتقاق المحقق مقدم » ([٢]) . ويقول ابن يعيش : « فأما الاشتقاق فهو أقواها دليلاً وأعدلها شاهداً ، والعلم الحاصل بدلالته قطعي ، والعلم الحاصل من المثال والكثرة ظني وتخمين » ([٣]) .

وإنما قدموا الاشتقاق على بقية الأدلة في الزيادة خاصة لأن الاشتقاق هو اتصال كلمة بكلمة أخرى ، أو كلمات بكلمة واحدة ، فهو دليل محسوس ظاهر كاتصال ضَارِب ومَضْرُوب بالضَّرْب ، وهذا الاتصال أمر معنوي محقق لا محيد عنه ([٤]) .

و لم يقتصر استدلال الصرفيين بالاشتقاق على معرفة الأصلي والزائد من الحروف ، بل كانت مظاهر الاستدلال متنوعة تنوع مظاهر التحول عن الأصل ، فاستدلوا به في معرفة أصل الكلمات المعلة والمبدلة ، واستدلوا به في معرفة أصول الكلمات المقلوبة قلباً

([١]) شرح الملوكي / ابن يعيش ص : ١٤١ .

([٢]) شرح شافية ابن الحاجب ٣٥٤/٢ .

([٣]) شرح الملوكي ص : ١١٩ .

([٤]) انظر شرح الرضي للشافية ٣٥٦/٢ .

مكانياً ، واستدلوا به في معرفة الحرف المحذوف من أصل الكلمة ([1]) .

وهنا تكمن قوة هذا الدليل وأهميته عند علماء الصرف ، حيث شمل جميع مظاهر التحول عند الصرفيين بالاشتقاق تحت ثلاثة مظاهر ، مع أن عملية الاشتقاق عملية متكاملة عندهم ، فمتى وجد الاشتقاق أخذوا به دون النظر إلى غيره ، ومظاهر الاستدلال به هي:

أولاً : بِرَدّ الكلمة إلى أصلها .

ثانياً : بتقليب الكلمة على أكثر من فرع .

ثالثاً : بكثرة الاشتقاق في موضع وعدمه .

المظهر الأول : وهو الاستدلال بِرَدّ الفرع إلى الأصل ، وهو أوسع المواضع استدلالاً ، لأن الأصل لا تتغير فيه الكلمة عن أصل الوضع غالباً ، ويظهر ذلك جلياً في المشتقات السبعة عند النحاة والصرفيين .

وقد نشب الخلاف بين الكوفيين والبصريين في أصل المشتقات السبعة هل هو المصدر أم الفعل ، ويرى البصريون أن المصدر هو الأصل ، وهو الأقرب ، لقوة ما تمسك به البصريون ، لأن المصدر معنى مجرد من الزمن فهو أخف من الفعل ، حيث إن لكل معنى زيادة في اللفظ ، ولذلك دل الفعل على الحدث والزمان . ولو كان المصدر مشتقاً لدل على الحدث والزمن ومعنى آخر ، كأسماء الفاعلين والمفعولين ([2]) .

وقد استدل به الصرفيون على أصل اللفظة ، فقالوا في الزيادة : « إن الهمزة في **أَحْمَر** زائدة لأنها مشتقة من الحمرة ، وكذلك

([1]) انظر التتمة في التصريف ص : ١٤٩ . وذاك في معرفة ما حذف .

([2]) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٣٨/١ .

أَخْضَر وضَارِب ومَضْرُوْب ، فالألف زائدة والميم لأنها مشتقة من الضرب ، وهذا أمر واضح في أمر الزيادة ».

وفي الإعلال والإبدال نرى الاستدلال بالاشتقاق والرجوع بالكلمة إلى أصلها أمراً ظاهراً عندهم ، فقالوا : إن الألف مبدلة في قال لأنها من القول .

وقال أبو عثمان المازني : « ويدلك على أن زيّلت فعّلت ، قولهم في المصدر (تَزْيِيْلاً) ولو كانت فيعلت ، كانت زَيَّلَةً ، كما تقول : بَيْطَرْت بَيْطَرةً . فإذا كانت زَيَّلْت فَعَّلْت فهي من الياء لا محالة ، لأنها لو كانت من الواو لكانت زَوَّلْت » ([1]) . فاستدل المازني بالمصدر على أصالة الألف وأصلها فهي منقلبة عن أصل ، وهو الياء .

وقالوا : إن أصل الهمزة في السماء الواو ، لأنه من السموّ ، وهو العلوّ . واستدلوا على أصل ثار بردّها إلى أصلها الاشتقاقي فقالوا : وأصل الألف الواو لأنها من الثّوْر . وأصل الألف في ساف ، الياء لأنها من السيف . والألف في باع ، الياء ، لأنها من البيع .

والكلمات التي لها أصل اشتقاقي يرجعون إليه ولا ينظرون إلى بقية الأدلة ، بل يعتمدونها لأنه دليل محسوس وأمره ظاهر .

ولم يقتصر استدلالهم على معرفة الزائد والمبدل فقط ، بل استدلوا على معرفة المحذوف برد الكلمة إلى أصلها فقالوا : إن المحذوف من قُل الواو ، لأنها من القول . والمحذوف من سَل كذلك

([1]) المنصف ١٩/٢ .

لأنها ترد إلى السؤال وسأل ، والمحذوف من **قُم** بإرجاعه إلى أصله القيام ، فحذفت عين الكلمة وأصلها الواو .

وهذا الاستدلال السابق عندما يكون الإعلال والتغيير والزيادة والحذف في الفرع فإنهم يرجعون الكلمة إلى أصلها إن كانت مشتقة ، أما إذا كان التغيير حاصلاً في الأصل فإنهم يستدلون بالفرع وتقليب الكلمة إلى فروعها المختلفة ، ولعل هذا حاصل في **المظهر الثاني :** وهو الاستدلال بتقليب الكلمة على أكثر من فرع ، ففي الإعلال قالوا في النار أَصل الألف فيها الواو ، لأنهم قالوا : **تَنَوّرْتُ تَنوّراً** ، وأصل الألف في **مال** الواو ، لقولهم مال الرجل يَمول مَوْلاً . والتاج كذلك يقولون توّجه فتَتَوّج ، وقالوا : أصل الألف في الحاجُ الياء ، وهو شجر له شوك لقولهم أحاجت الأرض إذا كثر بها وأَحْيَجَت .

والباع اليد ، وأصل الألف الواو ، قالوا باع الحبل يبوعه بَوْعاً أي مدّ يده معه ، والإبل تَبَوّع تمد أبواعها .

وناب أصل الألف الياء ، لقولهم يُنَيّبُ ، وأصل الألف في باب الواو لقولهم : بوّب الرجل باباً وتبوّب .

والخال أصل الألف الواو ، قالوا : أَخْوَلَ الرجل واسْتَخْوَل .

وقالوا في غَزَا يَغْزُو (1) وفي كِسَاءٍ قالوا أصل الهمزة الواو لقولهم كَسَوْت ويكسو . وأصل الهمزة في رداء الياء ، لقولهم ترَدَّيْتُ (2) . والأمثلة في هذا الباب لا تحصى كثرة .

ويعلم مما ذكرنا أن الاشتقاق وتقليب الكلمة أحد الطرق

---

(1) شرح الشافية ٣٣٢/٣ .

(2) المنصف ١٣٨/٢ .

القوية والأدلة التي لا تحتمل الشك عندهم في معرفة الأصل من الكلمات .

وقال ابن الحاجب في معرض كلامه من الطرق التي يعرف بها أصل الألف في الثلاثي قال : «وبالمرّةِ نحو : رَمْية وغَزْوَة ، وبالنوع نحو : رِمْية وغِزْوة ، وبالمضارع نحو : يَرْمِي ويَغْزُو » (١) . فجعل اسم المرة واسم الهيئة والفعل المضارع من الأدلة التي يعرف بها أصل الألف في رمى وغزا ، وهي عملية اشتقاقية ، واسم المرة واسم الهيئة من المشتقات المشهورة عند النحاة ، والمضارع فرع عن الماضي ، ومن ذلك قالوا : أصل الألف في الكسا والرِشا الواو ، لقولهم : في المرة ، كِسْوة ورِشْوة (٢) .

وقد استدل الصرفيون بتقليب الكلمة على أصل المحذوف في كلمة **يد** ، حيث قالوا : « والمحذوف من كلمة يد الياء ، لقولهم : يَدَيْتُ إليه يداً » (٣) .

واختلفوا في المحذوف من كلمة شفة لاختلاف تقليب الكلمة ، فقال قوم : المحذوف منها الواو ، لقولهم : شَفَوات ، ويقال رجل أَشْفَى . وقال قوم : المحذوف الهاء ، لقولهم : رجل شَفَاهِي وتصغيرها على شُفَيْهة . وكلا القولين محتمل عندهم (٤) .

وأما في مجال معرفة الزائد بتقليب الأصل إلى أكثر من فرع ، فقد ربطوا ذلك في تعريف الزائد ، وقد مرّ بنا شيء من ذلك في

(١) شرح الشافية ٢٣٢/٣ .

(٢) دقائق التصريف ص : ٣٠٣ .

(٣) التتمة في التصريف ص : ١٤٩ .

(٤) علم المفردات في إرثنا اللغوي ص : ٣٢ ، وهو ملخص من معجم مقاييس اللغة .

باب الزيادة ، ومن الأمثلة على ذلك : في كلمة أصبع ، قالوا : صَبَع بحذف الزيادة في الفعل ، والاسم أصل لـه . وحَنْظَل قـالوا : حَظِـل البعيرُ . وعوسج قالوا : عَسِجَ .

وقالوا : الأصل في اشتقاق الأفعال من الأسماء الثلاثيـة المزيـدة حرفاً واحداً أن يحذف هذا الحرف الزائد .

ومن ذلك جمع بعض الكلمات جمع تكسير بحذف الزائـد في المفرد مثل : منجنيق ، قالوا : والنون الأولى زائدة لقولهـم : في جمعـه مجانيق ، والجمع فرع عن المفرد ، وقد مرّ بنا ذلـك . وكذلـك فيمـا ألزم البدل حيث قالوا : وأصل التاء في تراث وتجاه من الـواو لدلالـة الاشـتقاق ، لأنـه مـن وَرِثْتُه فهـو مَوْرُوث ووَاجَهْتُـهُ مُوَاجَهَـةً فهـو وَجِيْه ([1]) .

وذكر الدكتور تمام حسان أن الكلمة الاشـتقاقية تتكـون مـن عنصرين ، أصل الاشتقاق وأصل الصيغة ، وحين يتقاطع هذان يـأتي عـن التقائهمـا أصـل مجـرد في الذهـن أو نموذج وصـورة معقولـة لا منطوقة ، ومثّل بكلمــة : قال ويقول وقـل وقـولاً وأقـوال وقـوّال ومقول وقائل ، فترى القاف واللام ماثلتين في جميع الأمثلـة ، ولكـن يبقى عليه عين الكلمة ، فعندما يرى تقاليبها يقرر أنها الـواو ، ومـن ثم يكون الأصل الاشتقاقي سلم لنا بوضع الكلمة ([2]) .

المظهر الثالث : وهو اسـتدلالهم بالاشـتقاق كـثرة وقلـة ، أو عدم الاشتقاق ، فترى الصرفيـين يحكمـون علـى كلمـة بأنهـا أصـل لكلمة أخرى ، ودليلهم في ذلك كثرة الاشتقاق أو قلتـه أو عدمـه ،

([1]) شرح الملوكي ص : ٢٨٨ .

([2]) انظر الأصول دراسة إيبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي ص : ١٣٣ .

ومن ذلك تعليل ابن الحاجب في صحة باب ما أفعله قال لعدم تصرفه [1] .

وحكم الصرفيون على بعض الأصول المتداخلة بأحكام مختلفة ، فحكموا مرة بأصالة بعضها لبعض وأن أحدهما أصلٌ لصاحبه ، ومرة بأنهما أصلان مستقلان ، فنرى أن **أَيِس** حكموا بأنه مقلوب عن **يَئِس** لأن **أَيِس** لا مصدر له ، وكذلك الحال في أنَه من قولهم : **آن يَئِين** إنما هو مقلوب عن **أَنَى يَأْنَى** ، لأنه لا مصدر **لآن يئين** ، إنما المصدر «**أَنَى** يقال : **أَنَى يَأْنَى أَنَى وإِينَاء**» [2] .

وقالوا «متى تصرف الحرفان تصرفاً واحداً لم يكن أحدهما بدلاً من الآخر ، ومتى كان أحدهما أنقص تصرفاً من الآخر كان الأقل تصرفاً بدلاً من الأكثر» [3] .

ومن ذلك **سَبِطَ وسَبْطَر** ، فقد اتفقا تصرفاً ، فكان كل واحد منهما أصلاً بنفسه لكثرة الاشتقاق وتشعبه [4] .

وحكموا بأن الواو مبدلة من الياء في جباوة ، تقول : جبيت الخراج جباية وجباوة ، فقالوا : الأصل الياء لأن الواو لم تتجاوز المصدر والياء تلزم جميع متصرفاته [5] .

ونرى أن عدم الاشتقاق أو قلته كان سبباً في الحكم ، فمن ذلك حكموا على أصالة الهمزة في أول بنات الأربعة ، وكذلك الميم

---

[1] شرح الشافية ١٢٣/٣ .

[2] المنصف ١٠٦/٢ .

[3] التتمة في التصريف ص : ١٤٤ .

[4] شرح الملوكي ص : ١٦٢ .

[5] التتمة ص : ١٤٥ .

لقلة تصرف الأربعة ، وكذلك حكمهم بزيادتها في أول بنات الثلاثة ([1]) .

واستدل سيبويه والخليل بعدم الاشتقاق على أن الواو مبدلة من الياء في **حَيَوَان** خلافاً لما رآه المازني ، وحجتهما في ذلك أنهم لم يشتقوا من هذا اللفظ فعلاً ، فليس في كلامهم حَيَوْتُ ([2]) ، فكان الاستدلال بالاشتقاق يتمثل في ثلاثة محاور عند الصرفيين ، إما بِردّ الكلمة إلى أصلها ، أو بتقليب الكلمة على أكثر من وجه ، أو بكثرته وقلته ، وقد مرّت بنا جميعها .

([1]) شرح الملوكي ص : ١٥٢٠ .

([2]) انظر الكتاب ٣٨٩/٢ . وشرح المفصل ٥٥/١٠ . وشرح الملوكي ص : ٢٦٤ .

الطريقة السابعة : **الاستعمال اللغوي**

عندما تطرد قاعدة من قواعد الإعلال في باب من أبواب الإعلال والإبدال أو الإدغام ثم تخرج كلمات عن أصل هذا الباب نجد أن تعليل علماء الصرف لهذه الظاهرة أنها دليل على أصل هذا الباب ومنبهة عليه . يقول أبو الفتح بن جني : « واعلم مع هذا أن بعض ما ندعي أصليته من هذا الفن قد ينطق به على ما ندعيه من حاله وهو أقوى الأدلة على صحة ما نعتقده من تصور الأحوال الأُوَل ، وذلك اللغتان تختلف فيهما القبيلتان كالحجازية والتميمية » (١) .

والاستعمال من أقوى أدلة الصرفيين ، فما قواعدهم إلا مبنية على كلام العرب ومستنبطة منه ، فإذا استندت القاعدة على كلام العرب قويت به ، والاستعمال هو أقرب دليلاً لمن وضع قاعدة الإعلال والإبدال من العلماء الذين استقرأوا كلام العرب حيث إنهم لم يرتجلوا القول بالأصل من تلقاء أنفسهم بل هو مبني على كلام العرب .

وقد قسم العلماء كلام العرب من حيث الاطراد والشذوذ إلى أربعة أقسام ، هي :

الأول : المطرد في القياس والاستعمال جميعاً ، وهو أعلاها مرتبة ، وهو الغاية المطلوبة .

الثاني : المطرد في القياس والشاذ في الاستعمال .

والثالث : المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس .

---

(١) الخصائص ٢٥٩/١ .

والرابع : الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً ([1]) .

والاستعمال هو المقصود بجميع أشكاله الشاذة أو المطردة ، فلم يعدم التدليل بها ، والأغلب في بحثنا هذا ما كان شاذاً في القياس .

يقول المازني : « فهذه الأشياء الشاذة فيها حجج للنحويين في أن يقولوا إن أصل هذا كذا وإن أصل هذا كذا » ([2]) .

وفصل ابن جني الحديث عن الاستعمال ، وعززه بالأمثلة ، وذلك عند حديثه عن شطر رجز العجاج ، وهو قوله :

حتى إذا ما أَمْسَجَتْ وأَمْسَجَا ([3])

حيث قال : «وهذا أحد ما يدل على ما ندعيه من أن أصل رَمَتْ رَمَيَتْ ، وغَزَتْ غَزَوَتْ ، وأَعْطَتْ أَعْطَيَتْ ، واسْتَقْصَت اسْتَقْصَيَت ، وأَمْسَتْ أَمْسَيَتْ ، ألا ترى أنه لما أبدل الياء من أَمْسَيَتْ جيماً ، والجيم حرف صحيح يحتمل الحركات ، ولا يلحقه الانقلاب الذي يلحق الياء والواو ، صححها كما يجب في الجيم فدل أَمْسَجَتْ على أن أصل أمْسَت أمْسَيَتْ ، وكذلك قال أيضاً أَمْسَجَا ، فدل ذلك على أن أصل أمْسَى أَمْسَيَ ، وأن أصل رمى رَمَيَ ، وأصل غَزَا غَزَوَ ، وأصل دَعَا دَعَوَ ، ودل ذلك أيضاً على أن أصل عَصَا عَصَوٌ ، وأصل قَطاً وقَناً وحَصىً وفَتىً ، قَطَوٌ وقَنَوٌ وحَصَيٌ وفَتَيٌ ، فبهذا ونحوه ما استدل أهل التصريف على أصول الأشياء المغيّرة ، كما

([1]) الخصائص ١/٩٧ - ٩٨ .

([2]) المنصف ١/٦٩ .

([3]) الرجز للعجاج بن رؤبة . انظر شرح شواهد الإيضاح / لعبد الله بن بري ص ٦٢٧ . والممتع ١/٣٥٥ : وشرح المفصل ١٠/٥٠ . وضرائر الشعر / لابن عصفور ص ٢٣٢ . وانظر شرح شواهد شرح الشافية ٤/٢١٧ .

استدلوا بقوله عزّ اسمه : ﴿ **اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ** ﴾ على أن أصل اسْتَقَامَ : اسْتَقْوَمَ ، وأصل اسْتَبَاعَ اسْتَبْيَعَ ، ولولا ما ظهر من هذا ونحوه لما أقدموا على القضاء بأصول هذه الأشياء ولما جاز ادّعاؤهم إياها » (١) .

ومع أن الاستعمال هو أقرب لمن وضع القاعدة ، إلا أننا لا نعدم التدليل به على أصول الألفاظ ، وخاصة في أبواب مطردة ، حيث نقل الإجماع في تصحيح اسْتَحْوَذ واسْتَتْيَسَتْ واسْتَنْوَق مع اطراد إعلال أمثالها ، وكذا صَيِد والحوَكَة والقَوَد مما سيمر .

وقد علل لها الصرفيون بعدة تعليلات ، منها قولهم : وخرج هذا منبهةً على الأصل ودليلاً عليه ومحافظةً على الأصول وتلفُّتاً لها .

قال ابن جني : «وربما جاء شيء من ذلك على أصله صحيحاً غير مُعلّ ليكون دليلاً على الأصول المغيرة » (٢) .

وقال ابن يعيش في شرح الملوكي : «وقد شذّت ألفاظ خرجت منبهة على الأصل ودليلاً على الباب » (٣) .

ويمكن تصنيف استدلال الصرفيين بالاستعمال إلى ثلاثة أقسام :

الأول : الاستعمال عند العرب والمتمثل في خروج بعض الكلمات على الأصل استعمالاً مطرداً أو في لهجة من لهجات العرب .

الثاني : الإمالة . واستدلوا بها في معرفة أصل الألف .

الثالث : الوصل . وإليك هذه الأقسام مشفوعة بأمثلتها ومواضع استدلال الصرفيين بها :

---

(١) سر صناعة الإعراب ١/١٧٧ - ١٧٨ .

(٢) سر صناعة الإعراب ٢/٦٦٨ .

(٣) شرح الملوكي ص ٢٢٣ . وانظر الخصائص ٢/٢٠٥ . والممتع ٢/٤٨٢ .

أولاً ــ الاستعمال المطرد عند العرب .

عندما تنقاد كلمات عدة تحت قياس معين ثم نجد استعمالاً فصيحاً قد خرج عن هذه القاعدة وأصبح شاذاً عنها و لم يجد لها الصرفيون تعليلاً غير أنهم قالوا : إن هذا دليل على أصل الباب ، وقد اطرد سماعه ، ولذا نجد أنهم يقولون عنه إنه مطرد في السماع شاذ في القياس ([1]) .

وقد حصر أبو علي الفارسي هذا النوع في المعتل العين فقال : « ولا نعلم التصحيح في اللام جاء في شيء من كلامهم كما جاء في العين في نحو القَوَد » ([2]) .

وقد اطرد التصحيح عيناً في الاستعمال مما جعل بعضهم يقيسه على ما لم ينطق في هذا الباب ، فيجوز أن تقول : « استصَابَ واستَصْوَبَ ، واسْتَجاب واسْتَجْوَبَ ، وهو قياس مطرد » ([3]) .

وبالنظر إلى هذه الألفاظ التي صححت في الاستعمال وجاءت على الأصل نجدها انحصرت في ثلاثة أبواب من أبواب الفعل : **في** الفعل الثلاثي المجرد المعتل العين **وفي** الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف المعتل العين **وفي** الثلاثي المزيد بحرف واحد المعتل العين . **وكذلك** الاسم المكوّن من ثلاثة أحرف المعتل العين .

فكل فعل ماضٍ أو اسم ثلاثي معتل العين أو كانت عينه واواً أو ياءً فإنها تقلب ألفاً ، وخرج عن هذه القاعدة ألفاظ يسيرة كانت

([1]) الخصائص ٩٦/١ ــ ٩٩ . وانظر الاقتراح / للسيوطي ص : ٢٠ ــ ٢٩ .

([2]) المسائل العسكرية / لأبي علي الفارسي / تحقيق د ــ محمد الشاطر أحمد ص : ٣٤ .

([3]) لسان العرب ٤٨٧/٣ مادة جوَدَ .

دليلاً على أصل هذا الباب ، وإن دلت على أصل الباب فهي دليل على أصل الألفاظ أيضاً .

فمن الثلاثي المجرد وردت ألفاظ عدة منها : حَاْل وحَوِل ، وعَاْر وعَوِر ، وهي لغة أهل الحجاز ، وصَاد صَيِد ، وهَاْف هَيِفَ ، وكَاد وكَيِدَ وزَال زَيِلَ ، وردت مصححة عن العرب [1] .

ونقل أبو علي الفارسي قولهم : « رَاع رَوِعَ ، وحَادَ حَيِد » [2] . فقد وردت هذه الكلمات مصححة عند بعض العرب ، والقياس أن تكون مُعَلَّة .

وخرج عن الأصل في باب الفعل الثلاثي المزيد على وزن استفعل عدة ألفاظ منها ما ورد في القرآن في قوله تعالى : ﴿ **أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ** ﴾ [3] . وقوله تعالى : ﴿ **اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ** ﴾ [4] . وفي الحديث : « ما من ثلاثةٍ في قريةٍ ولا بَدْوٍ لا تقام فيهم الصلاة إلا وقد اسْتَحْوَذ عليهم الشيطان » [5] .

ومنها : اسْتَتْيَسَت الشاة ، واسْتَرْوَح واسْتَنْوق الجمل . وشذ في المزيد بحرف على وزن أفعل قولهم : أَطْيَب وأَجْوَد وأغْيَلَت المرأة ، وأَطْوَلَتْ وأَقْوَلَ ، وأخيَلَتِ السماء وأَغْيَمَت [6] .

([1]) انظر الممتع ٤٣٩/٢ . وشرح المفصل ٧٣/١٠ . اللسان (مادة صيد) ٢٦٢/٣ ، ٢٥٠/٣ (ومادة عَوِر) ٦١٢/٤ .

([2]) المسائل العسكرية ص : ٧٤ .

([3]) سورة النساء : الآية رقم (١٤١) .

([4]) سورة المجادلة : الآية رقم (١٩) .

([5]) الحديث في سنن النسائي في كتاب الإمامة رقم (٨٤٧) ، وسنن أبي داود – كتاب الصلاة رقم (٥٤٧) ، وفي سنن أحمد مسند الأنصار برقم (٢١٢٠٣) .

([6]) ليس في كلام العرب / ابن خالويه ص : ١١٣ .

وقال ابن عصفور : « وأما أغْيَل فلا يحفظ فيه كافة النحويين إلا التصحيح ، إلا أبا زيد الأنصاري فإنه حكى أَغْيَلت المرأة وأغالت بالتصحيح والإعلال ، وجميع هذه الشواذ منبهة على ما ادعيناه من أن أصل أقام أقْوَم واسْتقام استَقْوَم » ([1]) .

وهذا النص يدلنا على أن الاستعمال عند العرب ما هو مطرد في التصحيح أو لم يسمع إلا مصححاً بعكس اللهجة فقد تكون أقل من الاستعمال وغير مطردة ولكنها أحد الأدلة عند الصرفيين ، وسنبين أمرها فيما يلي وقد أفردنا هذا الاستعمال لأنه مطرد في السماع وأشهر من اللهجة وإن كان شاذاً في القياس .

وقد عرف أصل المدغم بالاستعمال المطرد ، فورد عن العرب أنهم قالوا لَحِحَت عينه وأَلِلَ السقاء ، وقطِط شعره وضَبِبَ البلد ، وحَيْكَكت وقشِشَت ، وقد قالوا عن مثل هذا الضرب منبهة على أصلها ودليلاً على أوّلية حالها » ([2]) .

ومثل هذا ما ذكره ابن جني بقوله : «إلا أن يشذ الشيء القليل منه فيخرج على أصله مَنْبَهَةً ودليلاً على أولية حاله ، كقولهم : لَحِحَتْ عَيْنُهُ وأَلِلَ السِّقَاء إذا تغيرت ريحه » ([3]) .

واختلفوا في جمع خطايا هل هي من المقلوب أم أنها اعتلت الهمزة وقلبت إلى ياء دون قلب مكاني .

([1]) انظر الممتع ٤٨٢/٢ .

([2]) لسان العرب ٥٧٧/٢ مادة لحح فصل اللام مع باب الحاء .

([3]) الخصائص ٢٦٢/١ .

يقول أبو الفتح : « ومذهب من لم يعل بالقلب في خَطَايا عندي أقوى من قول الخليل ، وذلك أنه حكى عنهم (غفر الله له خطائِئَه) وحكى أبو زيد : (دَرِيئَة ودَرَائِئ) » ([1]) .

كما أنهم استدلوا على أصل التاء في افتعل بالمستعمل ، فقد قال ابن جني : حدثنا أبو علي رحمه الله فيما حكاه أظنه عن خلف الأحمر أنه سمع : « التقطتُ النوى واشتقطته واضْتَقَطْتُه ، فصحح تاء افتعل وفاؤه ضاد ، ونظائره مما يمكن النطق به إلا أنه رفض استثقالاً له كثيرة » ([2]) .

ومما خرج منبهة على الأصل قولهم : « وإنكم لتنظرون في نُحُوٍّ كثيرة ، وقولهم النُجوُّ ، والبُهوُّ خرجت منبهة على الأصل » ([3]) .

والقياس فيها قلب الواو إلى ياء ، ولكنها وردت مصححة عن العرب ، وعلل علماء الصرف أنها خرجت منبهة على الأصل ، فهي من المستعمل على أصله .

قال ابن جني : « وكأنهم إنما أخرجوا (نُحُوّاً) على أصله ليُعْلَمَ بذاك أن أصل عِصِيّ عُصُوّ ، فجاء نُحُوّ كالتنبيه على أصل هذا الباب كله » ([4]) .

ومن الأسماء التي وردت مصححة : « الحَوَكَة ـ والقَوَد ـ والصَيَد » .

([1]) المنصف ٢/٥٧ .

([2]) الخصائص ١/٢٦٢ .

([3]) شرح المفصل ٥/٣٦ .

([4]) المنصف ٢/١٢٣ .

ويُعَدّ من المستعمل اللهجةُ عند القبائل فهـي مـن الأدلـة الـتي استدل بها الصرفيون على أصول بعض الكلمات ، وهو ما أشار إليه ابن جني في النص الذي أشـرنا إليه في أول هذا المبحث حيث قـال : « واعـلم مع هذا أن بعض ما ندعـي أصليتـه مـن هـذا الفـن قـد ينطـق بـه ..... وذلـك اللغتـان تختلـف فيهمـا القبيلتـان كالحجازيـة والتميمية » (1) .

وقـد تكـون اللهجـة غـير مطـردة في السـماع ولكنهـا دليـل لاعتماد الصرفيين على المستعمل من كلام العرب ، وهذا هو الفـرق بين اللهجة والمبحث السابق حيث ما أوردنا سابقاً مطرد في السماع شاذ في القياس ، بل إن بعضهم حكم عليه أنـه مقيـس لكـثرة وروده في المستعمل الفصيح عند العرب .

واللهجة وإن كانت أقل من سابقها إلا أنها دليل صريح علـى أصول بعض الكلمات ، فنجد من استدلالاتهم لهجة تميم على أصـل ما غير عنـد الحجـازيين ، وبـالعكس أو في أي لهجـة أخـرى ، وقـد يكون استعمال ما غيّر أكثر من اللهجة التي حافظت علـى الأصـل ، وهذا ليس يستغرب لجنوح العرب إلى الخفة واختيار مـا خـف علـى اللسان ، فنرى اسـتدلالهم علـى أصـل الحـرف المبـدل فقـالوا : « إن أصل الياء في نَبِـيّ وبَرِيَّـة والذُّرِّيَّـة والخابِيَـة الهمـزة ، والدليـل لهجـة الحجـازيين ، وإن حكمـوا عليهـا بـالرداءة » (2) . وعضـد هـذه اللهجة الاشتقاق .

---

(1) الخصائص 1/259 .

(2) (2) لغة تميـم / د ـ ضـاحي عبـد البـاقي ص : 303 . وانظـر الكتـاب 3/555 .

وقد ورد التحقيق في الهمزة عند بني تميم وهو الأصل في ذئب ورأس ، فاستدلوا بها على أصل ما غير عند الحجازيين .

ومما أوردناه سابقاً معرفة أصل العين من كل فعل ثلاثي معتل العين من الأفعال التي وردت بصورتين إحداهما بتصحيح حرف العلة ، وذلك بنطقه واواً أو ياءً محركة ، ولهجة أخرى بالإعلال فكانت إحداهما دليلاً على أصل ما غُيِّرَ في الثانية ، ومن ذلك حَالَ وحَوِل ، وأَحَاش وأَحْوَشَ وعَار وعَوِر ، وهي لغة أهل الحجاز [1] .

ومن ذلك : « كَيِد وزَيِل وردت مصححة عند بعض العرب » [2] .

واستدلوا باللهجة في أصل عين المفعول الأجوف من الفعل الثلاثي المعتل العين ، إما يائي الأصل أو واويه .

فورد الإتمام عن بعض العرب وهي لهجة بني تميم فكانت دليلاً على الأصل ، فيقولون مثلاً : مَبْيُوع ومَدْيُون ومَخْيُوط ومَعْيُون ومَغْيُوم ومَطْيُوب .

قال علقمة بن عبده التميمي يذكر طائراً :

حتى تذكَّرَ بَيْضاتٍ وهيّجَه   يوم رذاذٍ عليه الريح مغيوم

وقال الآخر : « وكأنها تفاحة مَطْيُوبَة » .

فدل الإتمام في لهجة بني تميم على الأصل في اليائي ، بل بعضهم جعله مقيساً في اليائي لكثرته فعلم الأصل في النقص مثل : مَبِيع ومَخِيط

---

[1] اللسان / مادة صَيِد ٢٩١/٦ عوِر .

[2] الممتع ٤٣٩/٢ . وانظر شرح المفصل ٧٣/١٠ .

وغيرها ([1]) .

وأما الواوي فذكر ابن جني أنهم : « ربما تخطوا الياء في هذا إلى الواو وأخرجوا مفعولاً منها على أصله وإن كان أثقل منه من الياء ، وذلك قول بعضهم ثوب مَصْوُون وفرس مَقْوُود ، ورجل مَعْوُود من مرضه ، **وأنشدوا فيه** :

والمسك في عنبره مَدْوُوفُ » ([2]) .

ومن استدلالهم على المحذوف المطرد باللغة واللهجة ما أثبته ابن جني في خُذْ وكُلْ ومُرْ حيث قال : « والأصل أُؤْخُذْ وأُؤْكُلْ وأُؤْمُرْ ، فلما اجتمعت همزتان وكثر استعمال الكلمة حذفت الهمزة الأصلية فزال الساكن فاستغني عن الهمزة الزائدة وقد أُخْرِجن على الأصل فقيل : أُؤْخُذْ وأُؤْكُلْ وأُؤْمُرْ» ([3]) .

ونرى من استدلال علماء الصرف « أن أصل الياء في عيد وريح أنها واو ، وكان دليلهم الاشتقاق ، وكذلك لغة بني أسد في جمع رِيْح قالوا أَرْوَاح » ([4]) .

ومن مواضع استدلالهم بالاستعمال والحكم به على الأصل كثرة الاستعمال فما كثر عندهم فهو الأصل ، فقد قالوا كون الواو عيناً أكثر من كونها لاماً ، وكون الياء لاماً أكثر من كونها واواً ، أو تكون العين واللام واوين ، فالحمل على الأكثر عند خفاء الأصل ، وقد مر بنا في التصغير في كلمة (**صاب**) أن الألف مجهولة

([1]) السماع والقياس / أحمد تيمور ص : ٦١ ـــ ٦٢ . وانظر الاقتضاب ص : ٢٧٤ . وانظر المصباح المنير ص : ١٦٣ .

([2]) الخصائص ١/٢٦١ .

([3]) سر صناعة الإعراب ١/١١٢ .

([4]) السماع والقياس / أحمد تيمور ص : ٦١ - ٦٢ .

الأصل ولكنهم حملوها على أنها من الواو لكثرة ورودها في هذا الباب .

وأثبت ابن عصفور أن أصل الياء في ريّا واو ، واستدل بأنه لم يحفظ في كلامهم تركيب ر ي ي ، وورد في كلامهم روي » ([1]) . ولذا رد على المازني في قوله : « إن الهمزة الثانية في آدم منقلبة عن ياء لأنه لا مستند له من المستعمل في كلامهم » ([2]) .

ولذا حكموا على الأكثر استعمالاً في المقلوب هو الأصل فقالوا : إذا ورد في كلمة نظمان أحدهما مقلوب من الآخر فالأصل عندهم هو أكثرهم استعمالاً ([3]) .

وحكموا على المعتقب بين الواو والياء إذا كانت عيناً أن الأصل الواو لكثرة استعماله ، فمن ذلك قولهم : « كَنَوْت وكَنَّيته ، وعَزَوْت الرجل وعَزيْته ، وكذلك خَصَوْت وخَصَيْت ، والصَوَّاغ والصَيَّاغ ، والصُيَّام والصُوَّام ، وكذلك القُنْوَة تميمية ، والحجاز القِنْيَة ، وقد رجحوا رواية الواو لكثرة استعمالها » ([4]) .

وقال ابن قتيبة : « إذا ورد عليك حرف قد ثني بالياء والواو عملت على الأكثر » ([5]) ، مثل : رَحَى ، منهم من يقول رَحَوَان وآخر يقول رَحَيَان فالعمل بالياء لأنها اللغة العالية والأكثر استعمالاً ، فمتى كثر استعمال كلمة أصل مع وجود المقابل أخذ بالأكثر ، وهو ما يعمل به الصرفيون .

([1]) انظر الممتع ٢/٥٧٢ ـ ٥٧٣ .

([2]) انظر شرح الشافية / للرضي ـ الحاشية ٣/٥٧ .

([3]) انظر الممتع ٢/٦١٦ .

([4]) اللهجات العربية في التراث / أحمد علم الدين الجندي ١/٤٠٣ .

([5]) أدب الكاتب ص : ٢٠٤ . وانظر الكتاب ٢/١٧٨ . والمخصص ١٥/١٦٩ . والمحكم ٣/٣٣٧ .

ثانياً ـ الإمالة .

الإمالة لغةً : مصدر قولك : أملت الشيء أميله إمالة إذا عدلت به إلى غير الجهة التي هو فيها .

واصطلاحاً : هي أن يُنحَّى بالفتحة نحو الكسرة ([1]) .

ويشمل هذا التعريف أنواع الإمالة الثلاثة وهي إمالة فتحة قبل الألف إلى الكسر فيميل الألف حتماً إلى جهة الياء ، وإمالة فتحة قبل الهاء إلى الكسرة نحو : رحْمة ونِعْمة ، وإمالة فتحة قبل الراء إليها نحو : عِبَر .

والإمالة ليست مطردة عند جميع العرب ، فأهل الحجاز لا يميلون إلا قليلاً ، وأشدهم حرصاً عليها بنو تميم وقيس وأسد ومجاوروهم من أهل نجد .

وهي تجري في الأسماء المتمكنة والأفعال ، وأما الأسماء غير المتمكنة والحروف فلا يمالان إلا سماعاً .

وأسباب الإمالة ترجع إجمالاً إلى سببين هما : الكسرة ظاهرة أو خفية ، والياء ظاهرة أو خفية » ([2]) .

ولعل السبب المتصل ببحثنا هو الثاني **الياء ظاهرة أو خفية** ، فقد استدل الصرفيون بالإمالة على أصل ما غيّر ، ويكمن استدلالهم بالإمالة في معرفة أصل الألف .

ولذا عدّ علماء القراءات الإمالة عند حمزة والكسائي في ذوات الياء ، حيث **يقول الشاطبي** :

([1]) الوافي في التصغير ... أحمد عمارة ص١٤٧

([2]) النشر في القراءات العشر / لابن الجزري ٣٢/٢ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت . وانظر الوافي ص ٣٩ .

وحمزة منهم والكسائي بعده   أمالا ذوات الياء حيث تأصلا ([1])

والمقصود بذلك أنهما أمالا الألفات التي انقلبت عن الياء ([2]) أي كل ألف منقلبة عن ياء تحقيقاً أي أصلها الياء فأميلت لتدل على أصلها سواء وقعت في فعل ، نحو : هُدِى ، اشْتَرَى ، وسَعَى . أَم وقعت في اسم ، نحو : الهَوَى والمَأْوَى ، وسواء رُسِمَت في المصاحف بالياء كالأمثلة السابقة من الأفعال والأسماء أم رسمت فيها الألف ، نحو : (عصاني) في قوله تعالى : ﴿ **وَمَنْ عَصَانِي** ﴾ ([3]) . والأقصا في قوله تعالى : ﴿ **سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَا** ﴾ ([4]) ، واحترز القراء بقولهم الأصلية عن الزائدة ([5]) .

يقول أبو شامة ([6]) : «واعلم أن كل ألف منقلبة عن ياء فجائز إمالتها ، وهي تكون عيناً ولاماً ، فالعين نحو : بَاع وسَار ،

([1]) إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع / لأبي شامة ـ تحقيق محمود عبد الخالق محمد جادو ـ مطابع الجامعة الإسلامية ٧٩/٢ .

([2]) المرجع السابق .

([3]) سورة إبراهيم : آية رقم (٣٦) .

([4]) سورة الإسراء : آية رقم (١) .

([5]) الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع / عبد الفتاح عبد الغني القاضي ـ مكتبة الدار ص ١٤٠ . وانظر النشر في القراءات العشر ٣٦/٢ .

([6]) أبو شامة : هو عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي ، المعروف بأبي شامة ، من علماء القراءات ، عاش في القرن السادس والسابع ، ولد في دمشق سنة ٥٩٩ هـ ، تعلم القرآن بدمشق ، وتأثر بابن عساكر ، وأخذ القراءات وتعلمها على يد الإمام السخاوي ، توفي سنة ٦٦٥ هـ بدمشق ، وله مؤلفات عدة في جميع الفنون (رحمه الله) . انظر غاية النهاية في طبقات القرّاء ٣٦٥/١ . ومعرفة القرّاء الكبار ٥٣٧/٢ .

لأنهما من البيع والسير ... واللام نحو : هدى ورمى ، وهذا هو الذي يمال مطلقاً عند القرّاء [1] » أي كونها متطرفة .

أما علماء الصرف ، فيقول سيبويه : « أنه ليس شيء من بنات الياء لا يجوز فيه إمالة الألف » [2] .

ونقل المازني أيضاً عن سيبويه : أنه جعل أصل الألف في الحروف (على - ولدى – وإلى) إذا سمى بها الواو لأن الإمالة لا تحسن فيه [3] .

فنرى أن الإمالة قد استدلوا بها سلباً وإيجاباً ، فإذا وجدت كان أصل الألف الياء ، وإذا انعدمت كان أصلها الواو .

قال ابن السكيت في حديثه عن المثنى : « إذا ورد عليك ما لا تعرفُ أَصْلَهُ ، فَإِنْ كَانَتْ أَلِفُهُ مَفْتُوحَةً غيرَ مُمَالَةٍ فَثَنِّهِ بالوَاو لأن ذلك أغلب على الواو ، وإن كانت ألفه ممالة فثنه بالياء لأن الإمالة تغلب على الياء ، وإذا جاء الحرف ممتنعاً من الإمالة دل ذلك على أن أصله من الواو » [4] .

وقد جعلها ابن الحاجب آخر ما يلجأ إليه فقال : « فإن جُهِلت – أي الألف – فإن أميلت فالياء نحو متى ، وإلا فالألف » [5] . وهو هنا يتحدث عن كيفية كتابتها .

---

[1] إبراز المعاني من حرز الأماني / لأبي شامة ٨٠/٢ .

[2] الكتاب ٣١٦/٣ .

[3] المنصف ١٢٧/١ .

[4] كتاب حروف الممدود والمقصور / ابن السكيت / حسن شاذلي فرهود ص : ٤٢ .

[5] شرح شافية ابن الحاجب / للرضي ٣٣٢/٣ .

وذكر القاسم محمد بن سعيد المؤدب أن الإمالة إذا كانت في عين الفعل وكانت ألفاً فإن العرب استجازت الإمالة في ذلك الفعل ، نحو : [طَاْب وخَاْب] وقَاْل ، وهذا الجنس كله ممال عندهم مثل باع لأنه من الياء ، من طَاب يَطِيب ، وخَاب يَخِيب ، وبَاْع يَبِيع ، وأجاز يونس إمالة ما كان أصلها الواو واعتبره من الشاذ الذي لا يقاس عليه ، وكذلك إذا كانت الألف لام الفعل ، وأما الاسم الذي على ثلاثة أحرف فالإمالة فيه كثيرة إذا كانت من الياء مثل : (سِوَى ـ لَظَى ـ الثَّرَى) ، أرادوا أن يفرقوا الألف من الياء بالإمالة [1] .

وبهذا يتبين لنا أن الألف إذا وجدت فيها الإمالة يكون أصلها الياء ، وإذا انعدمت منها الإمالة كان أصلها الواو .

([1]) انظر دقائق التصريف / للقاسم محمد سعيد المؤدب ص : ٥٣٣ .

ثالثاً ـ الوصل .

استدل علماء الصرف بالوصل على أصول بعض الكلمات ، وهو استعمال مباشر للكلمة ، حيث إنه لم يقتصر على زمن معين ، وقالوا عنه : إن الوصل مما تجري فيه الأشياء على أصولها ، وحكموا على نقيضه الوقف بتغير الأشياء فيه ([1]) .

وقد عللوا لذلك بتعليلات منها ما قاله ابن جني : « لأن حال الوصل أعلى رتبة من حال الوقف ، وذلك أن الكلام إنما وضع للفائدة ، والفائدة لا تجنى من الكلمة الواحدة وإنما تجنى من الجمل ومدارج القول ، فلذلك كانت حال الوصل عندهم أشرف وأقوم وأعدل من حال الوقف » ([2]) .

وقد اطرد استدلالهم بالوصل في معرفة أصل تاء التأنيث ، فقد وقع الخلاف بين الكوفيين والبصريين هل التاء أصل للهاء أم الهاء أصل للتاء في مثل طلحة وفاطمة ، والحق ما أثبته البصريون أن التاء أصل للهاء في طلحة وغيرها بدليل ثبوتها في الوصل ، والوصل مما تجري فيه الأشياء على أصولها ، والوقف من مواضع التغيير ([3]) .

وورد استدلالهم به في معرفة همزة الوصل ، فإذا سقطت في درج الكلمة فهي همزة زائدة اجتلبت للتوصل للنطق بالساكن ، وإذا ثبتت فهي همزة قطع .

([1]) شرح المفصل ٩/١٥٧ . وانظر سر صناعة الإعراب ١/١٥٩ . والمنصف ١/١٦٠ ـ ١٦١ .

([2]) الخصائص ٢/٣٣١ .

([3]) الأشباه والنظائر / السيوطي ١/٥٥ ـ ٥٦ .

كما أنهم حكموا على السين في كسكسة هوازن في تحويلهم كاف التأنيث إلى سين حال الوقف أن الأصل الكاف لورودها في الوصل (1) .

فهذا من المواضع وإن كنا لا ننظر إلى مثل هذا الإبدال في بحثنا هذا .

---

(1) انظر الخصائص ١٢/٢ .

الطريقة الثامنة : **الضرورة الشعرية**

وهي لغة خاصة بالشاعر يجوز له استعمالها ، وإن كان فيها مخالفة القياس وللأصول التي وضعها النحاة للمتكلم و الناثر .

فالوزن الشعري هو الذي يحدو بالشاعر إلى الحذف أو الزيادة أو التقديم أوالتأخير في غير موضعه وإبدال حرف أو تغيير إعراب عن وجهه وتأنيث ما ذُكِّر و بالعكس .

فهو مقيد بقوالب الشعر وقوافيه ، فهو مضطر إلى ارتكاب بعض ما يخالف النحاة و أصولهم ، ولو أراد الناثر أن يرتكب ما ارتكب لَعُدَّ خروجاً وشذوذاً عن القاعدة .

ولعل الذي دفع النحاة إلى القول بالضرورة كثرة ما ورد منه ، وأيضاً وجود الوزن الذي يحكم الشاعر ، فاعتذروا للشاعر وأنكروا على الناثر .

ومنهم من أنكر الضرورة وجعلها من عيوب اللفظ ، يقول أبو هلال العسكري : « وينبغي أن تجتنب ارتكاب الضرورات وإن جاءت فيها رخصة من أهل العربية فإنها قبيحة تشين الكلام وتذهب بمائه » ([1]) .

وقال في موضع آخر : « ومن عيوب اللفظ ارتكاب الضرورات فيه » (١) .

ولعل منظور أبي هلال العسكري منظور أدبي ، أما الصرفيون والنحاة فقد قسموا الضرورة إلى قسمين :

([1]) كتاب الصناعتين / لأبي هلال العسكري ص : ١٦٨ ص : ١٠٨ .

قسم يحسن فيه أن يستعمل ويقاس عليه ، **وقسم** شاذ اعتذر للشاعر فيه (1) .

وقال عنها ابن فارس : منها المقبول ومنها المردود (2) وما استشهد به الصرفيون واستدلوا به فإنه من المقبول والمستحسن من الضرورات كما صنفها ابن السراج ، بل جعلوا الحكم فيما نطق به الشاعر . وقالوا : و للشاعر معاودة الأصول المرفوضة (3) .

بل استأنسوا بالضرورات واستشهدوا بها على القول بالأصل المجرد الذي قالوا به في بعض الألفاظ ، يقول ابن جني : « ويدل على أن ذلك عند العرب معتقد كما أنه عندنا مراد معتقد إخراجها بعض ذلك مع الضرورة ، على الحد الذي تتصوره فيه ، وذلك قوله :

صددت فأطْوَلتِ الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم (4)

هذا يدلك على أن أصل أقامَ أقْوَم ، وهو الذي نومئ إليه ونتخيله ، فربّ حرف يخرج هكذا منبهة على ..... أولية أحوال أمثاله » (5) .

بل حكم ابن عصفور والمبرد أن الضرورة ترد الأشياء إلى أصولها » (6) .

---

(1) الأصول لابن السراج 3/ 435 .

(2) الصاحبي / ابن فارس / ت ـ أحمد صقر ص : 469 .

(3) المسائل العضديات/ لأبي علي الفارسي ت/ د ـ علي جابر المنصوري ص : 46 .

(4) البيت لعمر بن أبي ربيعة ص 494 . انظر ديوانه ، وهو من شواهد الكتاب 31/1 ـ تحقيق عبد السلام هارون . والخزانة 287/4 ـ طبعة بولاق . وشرح المفصل 76/10 . والخصائص 143/1 - 257 .

(5) الخصائص 257/1 .

(6) المقتضب 1/ 250 . الممتع 2/ 513 .

وما أطلقت هذه العبارة عند الصرفيين إلا في شـيء مطرد في ألفاظ معينة بحيث يكون قياساً مطرداً كالحرف الثاني مع التصغير والأخير في التثنية والجمع و غيره .

ولعل المبرد وابن عصفور نظرا إلى الضرورة أنها من القوالب التي تحكم اللسان و تضطره إلى معاودة الأصل ،كما أن التصغير والتكسير والجمع والتثنيه وغيرها مما هو محدود بأوزان تحكم اللفظ وتسكب اللفظ في قوالب معينة يرد فيها إلى الأصل . ومع وجود هذا الرأي ، فإن الضرورة استدل بها الصرفيون واعتبروها من الأدلة السماعية على أصول الألفاظ ، مع أنها لغة خاصة بالشعر وأهله ولكنه لغة الفصحاء من الأعراب ، بل إنها تضمن لنا رد اللفظ إلى أصله على هيئته المغيرة في الاستعمال المقيس ، بعكس الطرق الأخرى التي تنقل اللفظ من هيئة إلى هيئة تفارق فيها أسباب إعلاله وحذفه .

وقد اشتمل استدلال الصرفيين بالضرورة على مواضع هي :

١ ـ استدلوا بها على الأصل المبدل .

٢ ـ واستدلوا بها على الأصل المحذوف .

٣ ـ واستدلوا بها على الأصل في الإدغام .

وإليك هذه المواضع مشفوعة بأمثلتها .

أولاً : استدلالهم بالضرورة على أصل المبدل .

اعتبر علماء النحو أن تصحيح المعتل في الضرورة من الضرورات المستحسنة ، وأنها مقبولة ، وفيها دليل لهم وحجة على القول بالأصل ، وقد مرّ بنا ما أورده ابن جني في قول الشاعر ([1]) :

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وِصَالٌ عَلَى طُوْلِ الصُّدُودِ يَدُومُ

والشاهد في قوله : (فأطْوَلْتِ) حيث صحح الواو وأخرجها على الأصل ضرورة فعرفنا بها أصل الباب .

ومما خرج على الأصل ضرورةً قول الشاعر ([2]) :

لَهُ مَا رَأَتْ عَيْنُ البَصِيْرِ وَفَوْقه سماءُ الإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيا

« فلما اضطروا إلى ذلك في موضع لابدّ لهم فيه من الحركة أخرجوه على الأصل » هذا ما قاله سيبويه ([3]) .

و الشاهد في هذا البيت في كلمة (سمائيا) حيث جاءت على الأصل فقد جمعت على فعائل وحركت و لم تعل الهمزة بل بقيت .

يقول الشنتمري : « والشاهد في إجرائه (سمائيا) على الأصل ضرورة ، وفي إجرائه لها على هذا ضرورتان بعد الضرورة الأولى إحداهما أنه جمع سماء على فعائل كشَمَال وشَمَائِل والمستعمل

([1]) سبق تخريجه ص ١٦٧ .

([2]) البيت لأمية بن أبي الصلت . انظر الكتاب ٢/٥٩ . والمقتضب ١/١٤٤ . وانظر الأصول ٢/٧٠٢ . والخزانة ١/١١٩ . والديوان ص ٧٠ .

([3]) الكتاب ـ طبعة بولاق ٢/ ٥٩ .

فيها سماوات ، والأخرى أنه جمعها على فعائل و لم يغيرها إلى الفتح والقلب فيقول : سَمَايا كخَطَايَا » (١) .

وعلى هذا فقد ارتكب الشاعر في هذه الكلمة ثلاث ضرورات :

الأولى : جمع فعال على فعائل وليس ذلك بقياس .

والثانية : إجراء المعتل مجرى الصحيح ولولا ذلك لقال سماء .

والثالثة : أنه لم يحوّله ، وقياس مثله أن يحول إلى فعالى ويبدل الهمزة ياء ، فيقال : سَمَايَا (٢) .

وعدَّ أبو علي هذا الرد في كلمة سمائيا رداً إلى أصل مرفوض وقال : « والقياس المطرد في هذا النحو : سَمَايَا مثل زَكَايَا ومَطَايَا إلا أنه للحاجة ردّه إلى الأصل » (٣) .

ومما خرج على الأصل ضرورة وصح فيه المعتل ، قول الشاعر عدي بن زيد :

عَنْ مُبْرِقَاتٍ بالبُرِينِ فيبدو وفي الأَكُفِّ اللامعاتِ سُوُر (٤)

وقول الآخر :

أَغَرُّ الثَّنَايَا أَحَمُّ اللِّثا تِ تَمْنَحُهُ سُوُك الإسحِلِ (٥)

---

(١) تحصيل الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب / الموجود في حاشية الكتاب ص : ٥٩ .

(٢) شرح جمل الزجاجي / لابن عصفور ٥٦٦/٢ .

(٣) المسائل العضديات ص : ٤٥ ـ ٤٦ .

(٤) البيت لعدي بن زيد ، وهو من شواهد سيبويه ٣٦٩/٢ ـ طبعة بولاق .

(٥) البيت من شواهد تصريف المازني ٣٣٨/١ ، وهو منسوب لعبد الرحمن ابن حسان .

فقد ورد تصحيح نحو فُعُل من الأجوف في الشعر ، وقال عنه المبرد : « وهو جائز ولكنه مجتنب لثقله » ([1]) .

ويرى سيبويه أنه يجوز في الشعر ([2]) .

والشاهد في كلمتي سُوُر وسُوُك وهو تحريك الساكن وعدم همز الواو مع وجود الضمة بقيت على الأصل .

وهو الظاهر من كلام المبرد أن تصحيح نحو فُعُل من الأجوف جائز في الضرورة وبدليل استشهاده بالشعر ، ثم قال ولكنه مجتنب لثقله .

وجاءت الضرورة ببقاء الواو والياء على أصلها مع موجب قلبها همزة ، وقد وردت أبيات في هذا حملت على الضرورة وقالوا : وللشاعر معاودة الأصل ، بل يقول المازني : « وهذا مما يحفظ ، ولولا أنه أخبرنا به من نثق بروايته وضبطه لما أجزناه ولجعلناه همزاً » ([3]) .

ومن تلك الضرورات قول أعصر بن سعد بن قيس وذاك في قصيدة كاملة :

إذا المرء ضم ولم يكلم ولم يك سمعه إلا دعايا

ومن أبيات القصيدة :

ولاعب بالعشي بني بنيه كفعل الهِرِّ يلتمس العَظَايَا

فأبعده الإله ولا يوبي ولا يشفى من المرض الشّفايا

([1]) المقتضب ١/١١٢ ـ ١١٣ . وانظر شرح المفصل ٥/٤٤ .

([2]) انظر الكتاب / طبعة بولاق ٢/٣٦٨ والحاشية ٢/٣٦٧ .

([3]) المنصف ٢/١٥٥ .

يقول ابن عصفور عن البيت الأول وسائر أبيات هذه القصيدة : « أنه لم يسمع مثله غير هذا الموضع ، وجعلها ضرورة ، ووجهه أنه أجرى ألف الإطلاق مجرى تاء التأنيث التي بنيت عليها الكلمة » (١) .

وقد ورد ترك الهمز مع الواو ضرورة فبقيت الواو على أصلها مع موجب القلب في **قول الشاعر** (٢) :

وَكَحَّلَ العَيْنَيْنِ بِالعَواوِرِ

فترك الواو على حالها ، وترك الهمز وقد اكتنف الألف واوان في الجمع ، فترك الهمز ضرورة (٣) .

ومما جاء على الأصل ضرورة وجاء مصححاً وترك الإعلال فيه قول الشاعر :

أليس من البلاء وجيبُ قلبي   وإيضاعي الهموم من النُّجُوِّ

فأحزن أن تكون على صديق   وأفرح أن تكون على عَدُوِّ (٤)

والشاهد في البيت الأول في قوله : النُّجُوِّ ، حيث جاء به جمعاً لِنَجْو وهو السحاب ، والأصل في لام فُعول بضم الفاء إذا كانت في مفرده واواً وجب قلبها ياءً في الجمع لئلا يجتمع واوان في جمع وهم يستثقلون ذلك والتصحيح في البيت ضرورة (٥) .

---

(١) انظر الممتع ٥٤٨/٢ ـ ٥٤٩ .

(٢) البيت لجندل بن المثنى ، وهو من الرجز ، وهو من شواهد شرح الكافية . انظر خزانة الأدب ٥٧١/٤ . والممتع ٣٣٩/١ .

(٣) المنصف ٤٩/٢ .

(٤) البيتان لم أقف على نسبتهما ، وهما من شواهد شرح المفصل ٣٦/٥ .

(٥) انظر شرح المفصل / ابن يعيش ٣٦/٥ .

ومن الضرورات ما ورد في قول الراجز :

حتّى إذا ما أَمْسَجَتْ وأَمْسَجَا ..

قالوا : أراد أَمْسَتْ وأَمْسَى ، لأنه ردهما إلى أصلهما ، وهو أَمْسَيَتْ وأَمْسَيَا ، ثم أبدل الياء جيماً لتقاربهما لما اضطر إلى ذلك ، وهذا ما يراه ابن عصفور في كتاب الضرائر إلى أن إبدال الياء الخفيفة جيماً خاص بالشعر [1] .

وقد نقلنا حديث ابن جني عن هذا الشطر عند حديثنا عن الاستعمال اللغوي .

ثانياً : رد المحذوف في الضرورة الشعرية .

إنَّ رَد ما حذف من الكلمة بالطرق القياسية قد يحولها من هيئتها إلى هيئة أخرى حتى يمكن النطق بها ، أما الاستعمال اللغوي والضرورة الشعرية فقد حفظت لنا هيئة الكلمة وردّت ما حذف منها على هيئتها ، ومن هذه الأبيات التي وردت **قول الشاعر** :

فإنه أهل لأن يُؤَكْرَما [2]

ويقول الآخر :

تدلت إلىحصن الرؤوس كأنها كرات غلام من كساء مُؤَرْنَبِ [3]

فالقياس في كلمتي : يُؤكْرِم ومُؤَرْنب أن تحذف الهمزة ، ولكنها وردت في الكلمة وهذا هو الأصل منهما ، ومن ذلك **قول الشاعر :**

([1]) ضرائر الشعر / لابن عصفور ص ٢٣٢ .

([2]) الصحاح ٢٠٢٠/٥ ـ شطر رجز لم ينسب لأحد ، ولم نجد له سابقاً أو لاحقاً . انظر شرح الشافية ١٣٩/١ .

([3]) أدب الكاتب ص : ٤٠٧ . البيت لليلى الأخيلية . وانظر المقتضب ٩٨/٢ .

وصاليات ككما يُؤثفَيْنَ ([1])

وقد ردت الواو في **غد** ضرورة حيث يقول ابن يعيش : إنه لما اضطر إليه الشاعر عاود الأصل ، نحو :

لاَ تقلُوَاهَا وأَدْلُوَاهَا دَلوا إن مَعَ اليَوْم أَخَاهُ غَدْوَا ([2])

وقول لبيد ([3]) :

وَمَا النّاسُ إلاَّ كَالدِّيَارِ وأَهْلُهَا بها يوم حَلُّوهَا وغَدْواً بَلاقِعُ

وقال ابن يعيش : والشاعر له معاودة الأصول المرفوضة ([4]).

ومما رد إلى أصله المحذوف في الضرورة ، الألف في رَمَتَا ، حيث قالوا : رَمَاتَا ، حيث قال ابن عصفور : « ومن العرب من يعْتَدّ بالحركة في رَمَتا وإن كانت عارضة لشدة اتصال الضمير بما قبله حتى كأنه بعضه ، فيرد الألف فيقول : رَمَاتَا وذلك ضرورة لا يجيء إلا في الشعر ([5]) .

وقد ورد ذلك في قول الشاعر :

([1]) المنصف ١٨٤/٢ . والبيت من قصيدة لخطام المجاشعي ، وهو من شواهد سيبويه . وانظر الكتاب ٣٢/١ . وخزانة الأدب ٣٦٧/١ ، ومعنى صاليات : أثافي القدر ، لأنها صليت بالنار .

([2]) لم ينسبه شراح الشواهد لقائل معين . انظر شرح شواهد شرح الشافية ٤٥١/٤ ـ الشاهد رقم ٢١٦ . وانظر المقتضب ١٥٣/٣ .

([3]) البيت للبيد الصحابي من قصيدة يرثي أخاه في الجاهلية . انظر شرح شواهد شرح الشافية ٤٤٩/٤ .

([4]) شرح الملوكي ص : ٣٩٤ . وانظر ضرائر الشعر / القيرواني / ص : ١٦٩

([5]) انظر المقرب ١٩٢/٢ . والممتع ٥٢٥/٢ ـــ ٥٢٦ . وانظر شرح الشافية ٢٣٠/٢ .

لها مَتْـنَتَان خظَاتا كَمَا أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النمر ([1])

ومما ردته الضـرورةُ إلى أصلِـهِ المحـذوف ، كلمـة **دم** ، يقــول أبو الحسن والمبرد : أن أصل دم دَمَيٌ بالتحريك ، فهو فَعَل كجَبَل ، وإن جاء جمعه مختلفاً لنظائره ، وقــالا : والـذي يـدل علـى ذلـك أن الشاعر لما اضطر عاد إلى الأصل في قوله :

فَلَسْنَا عَلَى الأَعْقَابِ تَدْمي كُلُومُنَا وَلَكِنْ عَلَى أَقْدَامِنَا يقطر الدَّما ([2])

وفي قوله :

فلو أنّا على جُحْرٍ ذُبحنا جرى الدَّميَان بالخبر اليقين ([3])

ثالثاً : فك التضعيف .

ومن الضرورات المقبولـة عنـد الصرفيـين إظهـار التضعيـف في الشعر ، وقد جزم أبو علي أن ذلك لم يستعمل إلا في ضرورة الشـعر فقط ، يقول : « فليس أحد من العرب يستعمل إظهارهما جميعـاً إلا في ضرورة شعر ، نحو :

يشكو الوجى من أظْلَلٍ وأظْلَل ([4])

([1]) البيت لامرئ القيس يصف فرساً ، وخظاتا اكتنزتا وارتفعتا ، وهو يصف كثرة لحم المتن . انظر شرح الشافية ٢/٢٣٠ . والممتع ٢/٥٢٥ .

([2]) البيت لحصين بن الحمـام المـري . انظـر الخزانـة ٣/٣٥٤ . وشـرح المفصـل ٤/١٥٣ . والمنصف ٢/١٤٨ .

([3]) البيـت لعلـي بـن بـدال السـلمي . انظـر شـرح الملوكـي ص : ٤١٤ . والمقتضب ٢/٢٣٧ ـ ٢٣٨ ـ ٢/١٥٣ . وانظر شـرح شـواهد الإيضـاح لأبـي علي الفارسي ص : ٢٨١ .

([4]) من أرجوزة للعجاج . انظر ديوان العجاج ص ٤٧ . وشـرح شـواهد شـرح الشافية ٤/٤٩٠ . والمنصف ١/٩٣٩ .

و : أني أجـود لأقـوام وإن ضَنِنُوا (١)

فأمّا في حال السعة والاختيار ، فلا يبين ذلك ولا يستعمل فيه إلا الإدغام » (٢) واعتبر ذلك من الرد إلى الأصول المرفوضة .

ومما ورد قوله : « الـحَمْدُ للهِ العَلِيِّ الأَجْلَلِ » (٣) .

وقول الآخر (٤) :

« قد عَلِمتْ ذاك بنات أَلْبُبِه » يريدون لُبَّهُ (٥) .

فقـد اضطـر الشعــراء إلى تحــريك الأول مــن المثلــين فظهــر الحرفان ، وهو الأصل .

---

(١) البيت لقعنب بن أم صاحب الغطفاني يصف نفسه بالجود . وصدره :

مهلاً أعاذل قد جربت من خلقي ....

واستشـهد بـه سـيبويه ١١/١ ، وفي ١٦١/٢ - طبعـة بـولاق . وانظـر المقتضـب ١٤٢/١ . وانظر شرح شواهد شرح الشافية ٤٩٠/٤ .

(٢) المسائل العضديات ص : ٧٥ . وانظر المنصف ٣٠٣/٢ .

(٣) مطلع أرجوزة لأبي النجـم . انظر الخزانـة ٤٠١/١ . والمنصـف ٣٣٩/١ . وشرح شواهد شرح الشافية ٤٩١/٤ .

(٤) الشطر : قيل لأعرابية تعاتب ابنها ، واستشهد به سـيبويه في الكتـاب ٦١/٢ . وانظر الخزانة ٢٩٢/٣ . والمنصف ٢٠٠/١ .

(٥) الكتاب ٦١/٢ ــ ٣٩٩ . والمقتضـب ١٧١/١ . والمنصـف ٣٣٩/١ . والمسائل العسكرية ص : ٢٦٠ .

الطريقة التاسعة : **النسب**

النسب لغة : مصدر قولك : نسبت الولد إلى أبيه أي عزوته إليه ، ويسمى باب الإضافة ، وقد سماه سيبويه بالتسميتين .

واصطلاحاً : هو إلحاق ياء مشددة بآخر الاسم لتدل على نسبته إلى المجرد منها [1] .

ويحدث في المنسوب إليه بسبب النسب تغييرات عِدة ، ومن تلك التغييرات : **تغيير عام لفظي** : وهو لحاق ياء مشددة بآخره ، **وتغيير خاص** : كحذف تاء التأنيث وياء فَعِيلة وفُعَيْلة وواو فعولة ، وتغيير حركة ، كفتح عين الثلاثي المكسورة ، أو حذف كلمة في المرَكّب ، أو تغيير حرف بحرف ، أو رد حرف حذف . والذي يعنينا من هذه التغييرات التي يحدثها النسب هما الأخيران : تغيير حرف بحرف أو رد حرف حذف . وفيما يلي بيان أثر النسب في الرد .

أولاً : **النسب وأثره في رد الحرف المبدل**

إن التغيير الحاصل في آخر المنسوب بتلك الياء المشددة لا شك أن له أثراً في رد ما غير وخاصة في الاسم الثلاثي الذي آخره ألف ، فقلب الواو أو الياء إلى ألف يتعارض مع هذه الياء المشددة لأن المشدد أوله ساكن فعندئذ يجتمع في الكلمة ساكنان ، وهو أمر متعذر على اللسان العربي ، والحذف في الثلاثي إجحاف بها ، فكان الخيار الحتمي في إرجاع الألف إلى التحريك ، وذلك بإرجاعه إلى أصله المبدل منه ثم قلب الياء إلى الواو حسب ما تقتضيه القاعدة الصرفية .

([1]) انظر شرح الشافية ٢/٤ .

قال الرضي : «ولو حذفت [الألف] بقي ما قبل الألف على فتحته دلالة على الألف المحذوفة .... فكنت تقول في النسبة إلى عصاً وفتىً عَصَيٌّ وفَتَيٌّ بالفتح ، إذ لو كسر ما قبل الياء لالتبس بالمحذوف لامه نسباً كيدِيٍّ ودمِيٍّ ، فكان إذن ينخرم أصلهم الممهد ، وهو أن ما قبل ياء النسبة لا يكون إلا مكسوراً في اللفظ ليناسبها ، بخلاف ما قبل ياء الإضافة ، وياء النسبة أوغل منها في الجزئية وإن لم تكن جزءًا حقيقياً » ([1]) فكان النسب إلى ما آخره ألف يرد تلك الألف إلى الواو ، فقالوا في النسب إلى هُدى هُدَوِيٌّ ، وحَصَى حَصَوِيٌّ ، ورَحَى رَحَوِيٌّ ، فترد الألف إلى الواو سواءٌ كان أصلها الواو أو الياء .

واعتذر الصرفيون عن عدم ردهم إلى الياء فيما كان أصلها الياء ، لأن الياء مستثقلة لتوالي الياءات وتوالي الحركات . يقول سيبويه : «وكسرة الياء وتوالي الياءات مما يثقله .... فلما كانت الياءان ، والكسرة والياء فيما توالت حركاته ازدادوا استثقالاً » ([2]) .

ومن المواضع التي نص عليها الصرفيون في رد النسب ما وقع في كلمة ليّة ، وكلمة طَيّ حيث نسبوا إليها فقالوا : لَوَوِي وطَوَوِي ، وليّة مصدر لَوَى يَلْوِي ، فالعين واو واللام ياء ، وكذلك عين طي ولامه ، والأصل فيهما طَوْي ولَوْيَة فلما اجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياءً ، وهذه قاعدة في التصريف ، فلما نسبوا إليه استثقلوا اجتماع أربع ياءات وأرادوا التخلص منها ، فبنوا الكلمة على فَعَلَ ، وقد كان فعلاً ساكن العين ، فانفكّ

([1]) شرح الشافية ٣٨/٢ .

([2]) الكتاب ٣٤٢/٣ .

الإدغام وعادت العين إلى أصلها الواو ، ثم انقلبت الياء التي هي لام ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم نسبوا إليها وقلبوها واواً على القاعدة ، فقالوا : طَوَوِي ولَوَوِي ، هذا ما أشار إليه ابن يعيش (١) وهو ما نص عليه سيبويه حيث قال : «فإن أضفت إلى لَيّةٍ قلت لَوَوِي لأنك احتجت إلى أن تحرك هذه الياء ، كما احتجت إلى تحريك ياء حَيّةٍ ، فلما حركتها رددتها إلى الأصل كما تردها إذا حركتها في التصغير» (٢) .

فأشار سيبويه إلى ضرورة التحريك في النسب في هذا المثال كما أنه ضروري في التصغير ، فإذا حصل الرد بفقد شرط من شروط إعلاله في التصغير لم يكن هو أولى من النسب في رده ، فالعلة واحدة .

ومن شواذ النسب قولهم : صَنْعَانِي وبَهْرَانِي النسب إلى صنعاء وبهراء ، وقد احتج بعضهم أن أصل هذه الهمزة النون لرجوعها في النسب ، وهذا غير صحيح ، لأن القياس في النسب إليهما أن تقلب إلى الواو ، فتقول : صَنْعَاوِي وبَهْرَاوِي ، وقد اختلفوا في الأصل ، فمنهم من قال : إن النون بدل من الواو ، وقال قوم : إن النون بدل من الهمزة ، والمختار في هذا النسب أنهم قالوا : صَنْعَاوِي كَصَحْرَاوِي ، ثم أبدلوا من الواو نوناً ، وهو رأي الجمهور (٣) .

---

(١) شرح المفصل ١٥٤/٥ .

(٢) الكتاب ٣٤٥/٣ .

(٣) انظر شرح المفصل ٣٦/١٠ . وشرح الرضي ٥٩/٢ . وشرح الملوكي ص : ٢٨٦ .

ثانياً : النسب وأثره في رد المحذوف

إذا نسبت إلى المحذوف فإما أن يكون محذوف الحرف الأول أو العين أو اللام ، وقد نظر العلماء إلى هذه الأقسام الثلاثة فكانت نظرتهم إليها تحت ثلاثة أقسام : **واجب الرد ، وجائز الرد ، وما لا رد فيه** .

أما واجب الرد وجائزه فقد انحصر فيما بقي على حرفين بعد الحذف ، وسيكون حديثنا حوله لوجود الرد فيه .

أما ما حذف فاؤه فإذا كانت فاؤه وحدها من حروف اللين في الاسم ، فإذا نسب إليه لم ترد الفاء لبعدها من ياءي النسب ، فتقول في عِدَةٍ : عِدِيٌّ ، وفي زِنَة زِنِيٌّ .

وإذا كانت فاؤه وعينه معتلتين فإذا نسبت إليه رددت الفاء لأنه لا يبقى الاسم على حرفين أحدهما حرف لين ، فتقول في : شِيَةٍ وِشَوِيّ [1] .

وإذا نسبت إلى ما حذفت عينه وصحت لامه رددتها وجوباً في مسألة واحدة ، نحو : رُبَ بتخفيف الباء ، وأصلها التشديد ، فإذا سميت بها ونسبت إليها قلت : رَبِّيّ برد العين ساكنة ولا تحرك لثقل الفكّ [2] .

ويرى ابن السراج أنك في هذه المسألة بالخيار حيث قال : « وإن أضفت إلى رُبَ فيمن خفف قلت : رُبيُ ، وإن شئت رددت كما قالوا في قُرّةٍ قُرِّيٌّ وإنما أسكنت كراهية التضعيف » [3] .

([1]) الأصول لابن السراج . وانظر الكتاب ٣٦٩/٣ .

([2]) شرح التصريح ٣٣٢/٢ .

([3]) الأصول لابن السراج ٧٦/٣ .

وأما محذوف اللام فقد عدوا فيه ألفاظاً يجب الرد فيها وألفاظاً يجوز الرد فيها وعدمه .

فأما ما لا يجوز فيه إلا الرد من بنات الحرفين فنحو : أب وأخ تقول في : أب أَبَوِيّ ، وفي أخ أَخَوِيّ ، وفي حم حَمَوِيّ ، لأن هذه تظهر في الإضافة والتثنية والجمع ([1]) .

ومما يجب الرد فيه إن أضفت إليه ابن واسم واست إذا حذفت ألف الوصل فلا بد من الرد ، فتقول في ابن بَنَوِيّ ، وفي اسم سَمَوِيّ ، وفي است سَتَهِيّ ، فالزيادة كأنها عوض عمّا حذف ، فإذا حذفتها فلا بد من الرد ، لأنه قد زال ما استعيض به ([2]) .

ومما يجب رده حال النسبة **أخت** تقول : أَخَوِيّ . يقول سيبويه : « هكذا ينبغي له أن يكون على القياس وذا القياس قول الخليل من قبل أنك لما جمعت بالتاء حذفت تاء التأنيث كما تحذف الهاء ورددت إلى الأصل ، فالإضافة تحذفه كما تحذف الهاء وهي أردّ له إلى الأصل . وسمعنا من العرب في جمع هَنْتٍ هنوات .... فهي بمنزلة أخت ، وأما يونس فيقول : أُخْتِيّ ، وليس بقياس » ([3]) .

وقالوا في النسب إلى عِضةٍ عِضَوِي ، وإلى شفةٍ شَفَهِيّ ، وإلى سنة سَنَهِيّ ، وفي هنوك هَنَوِيّ ، فيرى سيبويه أن ما رد وأخرج إلى أصله في التثنية أو في الجمع بالتاء لزم الإضافة أن تخرج الأصل لأنها

([1]) نفس المرجع السابق ٣/٧٦ .

([2]) الكتاب ٣/٣٦٢ ونقله ابن السراج في الأصول ٣/٧٧ .

([3]) الكتاب ٣/٣٦٠ - ٣٦١ .

كانت أقوى على رد ما لا يُرَد في التثنية والجمع ، فإذا رد في الأضعف في شيء كان في الأقوى أرد (1) .

وأما ما يجوز فيه الرد وعدمه فقد ورد في بعض الأسماء ، منها : (دَم — ويَد — وغَد — وحَر — وثُبَة — وشَفَة) فتقول بالوجهين فيهما : دَمِيّ ودَمَوِيّ ، ويَدِيّ ويَدَوِيّ ، وغَدِيّ وغَدَوِيّ ، وثُبِيّ وثَبَوِيّ ، وشَفِيّ وشَفَهِيّ ، وحِرِيّ وحِرَحِيّ (2) .

فالنسب أحد الطرق التي استعملها الصرفيون في معرفة المبدل والمحذوف في المواضع المذكورة سابقاً .

---

(1) انظر الكتاب ٣٥٩/٣ .

(2) الأصول لابن السراج ٧٦/٣ . والكتاب ٣٦١/٣ .

الطريقة العاشرة : الإضافة

الإضافة لغة : الإمالة . ومنه ضافت الشمس للغروب ، مالت ، وضفت ظهري إلى الحائط أملته إليه .

واصطلاحاً : نسبة بين اسمين تجعلهما كالشيء الواحد توجب الجر لثانيهما .

الإضافة وأثرها في الرد

من المستحسن أن نذكر دور الإضافة في رد الألفاظ إلى أصولها استكمالاً واستيفاءً لهذا البحث ، وإن كان دورها في الرد محصوراً في مظهر من مظاهر الرد وهو رد المحذوف إلى أصله ، فقد ذكر علماء الصرف دورها في رد المحذوف في الأسماء الخمسة في : (**أب ــ أخ ــ حم ــ فو ــ هنُ**) فقد قالوا : « وحم أصله حَمَوٌ ، لقولهم : هذا حَمُوك فهو من باب مالم يأت إلا من الواو » ([1]) .

واعترض ابن يعيش على هذا الاستدلال فقال : « وليس في قولك حموك دليل ، لأنك تقول في النصب حماك وفي الجر حميك » ([2]) ولكنه لم يستعمل إلا مضافاً فعند الإضافة يظهر المحذوف ، وإن كانت التثنية والجمع أقوى استدلالاً من الإضافة ، لكنهم حسبوها أحد الأدلة في معرفة أصول الأسماء .

يقول السيوطي : « وإذا أضيف الفم إلى ياء المتكلم رد المحذوف ، فيقال : هذا فِيَّ وفتحت فِيَّ ووضعته في فِيَّ ، وذلك لأنك تقول : هذا فوك ، ورأيت فاك ، ونظرت إلى فيك » ([3]) .

([1]) شرح الملوكي ص : ٣٩٢ .

([2]) شرح الملوكي ص : ٣٩٣ .

([3]) الأشباه والنظائر ٢/٣٠٣ .

أما ما يراه أبو علي الفارسي في رد الأسماء الستة : أن الرد يحصل إذا أضيف إلى الكاف أو الهاء حيث قال : «فإذا أضيف إلى الكاف أو الهاء رُدّت اللام وتحركت العين بحسب حركة اللام ، وذلك قولهم : أخوه وأبوه ، وبالكاف أيضاً »(١) ، ثم قال : (وكذلك فُوهُ) .

أما إذا أضيفت إلى الياء فلا يرى فيها رداً ، حيث قال : «فإذا أضيف الأخ والأب إلى الياء لم ترد اللام المحذوفة ، وقيل : أَبِي وأَخِي وحَمِي لما كان يلزم في ردها من الإدغام والإعلال »(٢) .

وقد رد في أب وأخ كذلك ، فقالوا : أَبُوك وأَخُوك ، فرجعت الواو عندما أضفتها ، وهكذا الحال في هَنُوك .

---

(١) المسائل العضديات / لأبي علي الفارسي ص ٦٣ ـ المسألة ٢١ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) طرق رد المقلوب

من مواضع العدول عن الأصل عند الصرفيين القلب المكاني ، وسمي بالقلب المكاني لأنه إعلال بتقديم أو تأخير في حروف الكلمة ، ولذلك فإن الميزان الصرفي يراعي القلب إذا كان مكانياً ، أما الإعلال بالقلب فإنه لا يراعى ، ولذلك قالوا في وزن جاه عَفَل بتقديم العين على الفاء دون مراعاة قلب الواو ألفاً ، وبما أنه عدول بالكلمة عن أصلها كان من المستحسن أن نذكر أدلة الصرفيين في معرفة أصل المقلوب استكمالاً للبحث ، ومن أدلتهم :

١) الاشتقاق : وهو ما أشار إليه ابن الحاجب بقوله : «وبأمثلة اشتقاقه» (١) ، والمقصود بالكلمات المشتقة مما اشتق منه المقلوب فـ نَاءَ بالمد مقلوب نأي لأن المصدر النأي ، فيكون وزن نـاءَ فَلَعَ ، وكذلك الجاه مقلوب وجه ، فقدمت العين على الفاء ، ويتضح ذلك بالأمثلة ، فَوَرَد : تَوَجَّهَ و وَجَّه و وَاجَهْتُهُ والوَجَاهَة ، وهي مشتقة من الوجه فعرف أصل المقلوب الجاه ، وكذلك قِسِي فإن ورود مفرده وهو (قَوْس) دليل على أنه مقلوب قُوُوْس ، فقُدّمت اللام في موضع العين فصار قُسُوْوٌ على وزن فُلُوع ، فقلبت الواو الثانية ياءً لوقوعها طرفاً ، والواو الأولى لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون .

وكذلك الواحد وتوحَّد من الوحدة ، فعرف أن حادي مقلوب وأن وزنها عالف ، وأن الأصل واحد (٢) ، وأشار ابن

---

(١) شرح الشافية ٢١/١ .

(٢) شذا العرف في فن الصرف ص : ٢٩ ـ الشيخ أحمد الحملاوي ـ الناشر دار الرسالة ودار الفتح للإعلام العربي .

عصفور إلى هــذا الموضـع بقولـه «أن يكـون التصريـف علـى النظـم الواحـد ، وكـــون النظـــم الآخـر أقـلّ تصرفـاً فيعلـم أن الأكـثر هـو الأصل» ([1]) .

٢) التصحيح مع وجود موجب الإعـلال وذلـك مثـل كلمـة أَيِسَ وقد تحركت الياء وانفتح مـا قبلهـا و لم تقلـب إلى الألـف كمـا توجبه القــاعدة ، فـدل ذلـك علـى أن أيـس علـى وزن عَفِـلَ وأنهـا مقلوب يَئِسَ ، وقد عرف القلب بأصلها فهي من اليـأس ([2]) ، ولـو لم تكن مقلوبة لأعلت ويقال فيها آس ([3]) .

٣) ندرة الاستعمال كـ آرام جمـع رِئـم ، وهـو الظـبي ، فـإن نُدْرَته وكثرة أرام دليـل علـى أنـه مقلـوب أرام ، ويكـون وزن آرام أعْفَال ، وكذا آراء ([4]) .

واعترض الرضي على هذا الدليل ، وبين أن القلة والكـثرة في الاستعمال لا تدلان على كون القليلة الاستعمال مقلوبة ، فإن رَجْلَـة في جمع رَجُل أقل استعمالاً من رِجَال وليست بمقلوبة منـه ، ثـم بـين مراد ابن الحاجب وقال : لعل مراده أنها إذا كـانت الكلمتـان بمعنـى واحد ولا فرق بينهما إلا بقلب في حروفهمـا فـإن كـانت إحداهمـا صحيحة مع ثبـوت العلـة فيهـا دون الأخـرى كـ أَيِسَ مـع يَئِـسَ ، فالصحيحة مقلوبـة مـن الأخـرى ، وكـذا إذا كـانت إحداهمـا أقـل

([1]) الممتع ٦١٨/٢ .

([2]) شرح الشافية ٢٣/١ .

([3]) الممتع ٦١٨/٢ .

([4]) شذا العرف في فن الصرف ص : ٣٠ .

استعمالاً مع الغرض المذكور (١) ، ويعضِد هذا الدليل ورود الأصل في الكلمتين السابقتين ، وهو رِئم ، ورأى .

٤) أن يترتب على عدم القلب وجود همزتين في الطرف ، وذكر ابن الحاجب أنه رأى الخليل (٢) ، وذلك مثل جاءٍ وشاءٍ ، فلو لم نقل بتقديم اللام في موضع العين لزم أن ننطق باسم الفاعل من جاء (جائئ) بهمزتين .

٥) أن يترتب على عدم القلب منع الصرف بدون مقتضى ، كأشياء ، فلو لم نقل بقلبها لزم منع أفعال من الصرف بدون مقتضى ولكن قدمت اللام على الفاء في أشياء فمنعها من الصرف نظراً إلى الأصل ، فأصلها شَيْآء على وزن فَعْلاءَ ، ولا شك أن فعلاء من موازين ألف التأنيث الممدودة (٣) .

أما الرضي فذكر أن ما مثّل به ابن الحاجب يعرف بأصله ، فقال : «إن جميع ما ذكر من المقلوبات يعرف بأصله ، فالجاه والحادي والقسي عرف قلبها بأصولها ، وهي الوَجْه والوَحْدَة والقَوْس ، وكذا أيس باليأس ، وآرام وآدُر بـ رِئْم ودارٍ» (٤) .

فهذه جملة ما ذكر عند الصرفيين من أدلة معرفة أصل المقلوب ، فذكرت استكمالاً لمعرفة طرق رد الألفاظ إلى أصولها .

---

(١) شرح الشافية ٢٤/١ .

(٢) شرح الشافية ٢١/١ .

(٣) شذا العرف في فن الصرف ص : ٣٠ - ٣١ .

(٤) شرح الشافية ٢٤/١ .

الفصل الرابع

الألفاظ المختلفة الأصول عند الصرفيين ويشمل :

(١) الخلاف وأنواعه .

أولاً : الخلاف في أصالة الحرف وزيادته .

ثانياً : الخلاف في الحرف المبدل .

ثالثاً : الخلاف في الحرف المحذوف .

رابعاً : الخلاف في القلب المكاني .

(٢) أسباب الخلاف العامة .

(١) الخلاف وأنواعه

لا تخلو كتب الصرف من بعض الكلمات التي اختلف الصرفيون في تحديد أصلها مع استعمالهم للطرق والأدلة في تحديد الأصل ، ولعل ذلك راجع إلى أسباب سنذكر أبرزها وأهمها في المبحث القادم إن شاء الله .

والخلاف المقصود هنا هو الخلاف حول الأصل فقط ، فالخلاف في الفروع أو الطريقة التي عدلت بالكلمة عن أصلها ليس محل البحث هنا ، وكذلك خلافهم في الأسباب والعلل أو المصطلحات التي سجلوها في إعلال الكلمات من حال إلى حال ، وقد حدد معنى الأصل في الفصل الأول ، وسنذكر الخلاف في إرجاع الكلمة إلى أصلين مختلفين أو أكثر ، ومحاولين في هذا المبحث أن نأتي على أشهر ما اختلفوا فيه مع الترجيح ما أمكن .

ومظاهر الخلاف حول الأصل متنوعة تنوع مظاهر التحول ، ولكي نقرب كل لفظ من أخيه ، وكل جنس إلى جنسه قسّمنا خلاف الصرفيين إلى أربعة أقسام :

١) خلافهم في أصالة الحرف وزيادته .

٢) خلافهم في الحرف المبدل .

٣) خلافهم في الحرف المحذوف .

٤) خلافهم في القلب .

أولاً : **خلافهم في أصالة الحرف وزيادته .**

وقع الخلاف بين الصرفيين في بعض الكلمات حول أصالة بعض حروفها وزيادتها ، ومن المقرر أن الكلمة ليس لها إلا أصل واحد ، ومع هذا نجدهم يختلفون حوله ، فيقول هذا بأصل ، وذاك بأصل آخر .

وقد عقد أبو الفتح ابن جني باباً في تداخل الأصول (١) بيّنَ فيه كثيراً من الأصول المتداخلة ، وكان من أسباب التداخل القول بالأصالة أو الزيادة حول حرف ما ، وسيكون حديثنا هنا حول الحروف العشرة فقط ، لكي لا يتشعب بنا الحديث ، لأنها محل اهتمام الصرفيين ، وسنذكر الحروف التي اختلف في زيادتها في الكلمات التي ورد الخلاف فيها .

١) خلافهم في الهمزة والميم :

وجد الخلاف في بعض الكلمات حول أصالة الهمزة والميم لكثرة زيادتهما وتوافق قاعدتهما في الزيادة ، بل نقلوا عن بعضهم القولين في كلمة واحدة .

ومن المختلف فيه عندهم كلمة أَوْلَقَ ، فنسب ابن جني إلى أبي إسحاق الزجاج أنه كان يجيز فيه أن يكون أَفْعَلَ ، من وَلَقَ يَلِق (٢) ، فالهمزة زائدة عند أبي إسحاق ، ويرى الجمهور أنها أصلية ، فيكون وزنها فَوْعَلاً ، لقولهم : أُلِقَ الرجل فهو مألوق ، وهو رأي سيبويه (٣) ، وهو ما كان يراه ابن عصفور .

وذكر ابن الفارسي : كان يرى أنها تحتمل ضربين من الوزن : أحدهما أنه فَوْعَل فهمزته أصل من تَأَلّق البرق ، والآخر أنه

---

(١) الخصائص ٢/٤٤ .

(٢) الخصائص ١/٩ .

(٣) الكتاب ٢/٣٤٤ ـ طبعة بولاق .

أَفْعَل ، وهمزته زائدة ، من وَلَقَ إذا أسرع ، لأن الأَوَلق الجُنُوْن ([1]) .

ومما اختلفوا فيه لوجود اشتقاقين ، أو وجود اشتقاق يخالف ما قرروه أن الهمزة تكون زائدة إذا وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أصول ، ما وقع في كلمة أَرْطَى فلم تحمل على الأكثر ، وهو زيادة الهمز .

فسيبويه يرى زيادتها ، حيث يقول في معرض كلامه عن حروف الزيادة : «وكذلك الأَرْطَى لأنك تقول : أديم مَأْرُوْط ، فلو كانت الألف زائدة لقلت مَرْطِيٌّ» ([2]) .

يقول ابن عصفور : «فإثبات الهمزة في مَأْرُوط وحذف الألف دليل على أصالة الهمزة وزيادة الألف» .

وحكى أبو عمرو الجرمي : «أديم مَرْطِيّ ، فالهمزة ـ على هذا ـ زائدة ، والألف أصل» ([3]) .

ولما كانت زيادة الهمزة حشواً دليلاً ، ذهب الزجاج إلى أن الهمزة في كلمة ضَهْيَأَة أصل ، وتكون الياء هي الزائدة على أن تكون الكلمة فَعْيَلَة .

يقول ابن جني : «وقد ذهب في ذلك مذهباً من الاشتقاق حسناً لولا شيء اعترضه ، وذلك أنه قال : يقال : ضَاهَيْتُ زيداً ، وضَاهَأْتُ زيداً بالياء والهمزة ، قال : والضَّهْيَأَة قيل إنها التي لا تحيض ، وقيل إنها التي لا ثدي لها ، قال : وفي هذين معنى المضاهاة ، لأنها قد ضاهت الرجال بأنها لا تحيض ، كما ضاهتهم

([1]) الممتع ١/٢٣٥ ـ ٢٣٦ .

([2]) الكتاب ٢/٣٤٤ ـ طبعة بولاق .

([3]) الممتع ١/٢٣٥ .

بأنها لا تدي لها ، وأما ما يعترضه فإنه ليس في الكلام فَعْيَل بفتح الفاء ، وإنما هو فِعْيَل بكسرها »([1]) .

ونقل ابن جني عن أبي إسحاق الزجاج أن همزة غِرْقِـيْء ([2]) زائدة ([3]) ، وهو ما نقله ابن قتيبة عن الفراء فقال عنه : ومما همزوه ولا حظّ له في الهمز غِرْقِيء البيض ، وأصله من الغَرَق ([4]) .

يقول ابن جني : «ولست أرى للقضاء بزيادة هذه الهمزة وجهاً من طريق القياس ، وذلك أنها ليست بأول فيقضى بزيادتها ولا تجد فيها معنى غَرِق إلا أن تقول إن الغِرْقِيء يشتمل على جميع ما تحته من البيضة ويغترقه ، وهذا عندي فيه بعد »([5]) .

وقد نقل ابن جني عن أبي زيد أنه حكى غَرْقَأَتِ البيضة ، وقال : هذا دليل قاطع ([6]) ــ أي على أصالتها ــ .

أما الميم فقد وقع الخلاف فيها في بعض الكلمات ،كالهمزة لكثرة زيادتهما ، وذلك في أول الكلمة وقلة زيادتها حشواً ، ولذا وقع الخلاف في الميم في ... هِرْمَاس ([7]) وضُبَارِم ([8]) وحُلْقُوم وبُلْعُوم

([1]) سر صناعة الإعراب ١/١٠٨ .

([2]) الغِرْقِيء : قشر البيض الذي تحت القَيْض . انظر اللسان ١/١١٩ ، وقد نسب إلى الفراء القول بزيادة الهمزة .

([3]) سر صناعة الإعراب ١/١٠٩ .

([4]) أدب الكاتب ٤٩٥ .

([5]) سر صناعة الإعراب ١/١٠٩ .

([6]) نفس المرجع السابق .

([7]) هِرْمَاس : من أسماء الأسد ، وهو يوصف بأنه هرّاس ، لأنه يهرس فريسته . انظر اللسان ٦/٢٤٨ ـ مادة هرس . الممتع ١/٢٤٢ .

([8]) ضُبَارِم : الأسد الوثيق ، والضبر شدة الخلق . انظر اللسان ١٢/٣٥٢ ـ مادة ضبرم . الممتع ١/٢٤٢ . سر صناعة الإعراب ١/٤٣٠ .

وسَرْطَم (١) وصَلْقَم (٢) ودُخْشُم (٣) وجُلْهُمَة (٤) .

يقول ابن عصفور : «وزعم بعض النحويين أن الميم فيما ذكر زائدة » (٥) .

يقول ابن جني : «وحدثنا أبو علي .... قالوا للأسد : هِرْمَاس ، وهو من الهَرْس ، فمثاله على هذا فِعْمَال ، ويجوز .... أن يكون حُلْقُوم فُعْلُوم لأنه من الحلق ، وبُلْعُوم فُعْلُوم أيضاً لأنه من البلع ، وسَرْطَم فَعْلَم لأنه من الاستراط ، ورأس صُلادِم : فُعَالِم لأنه من الصَّلْد ، وأسد ضُبَارِم : فُعَالِم لأنه من الضَّبْر والتَّضْبير » (٦) .

وقد رد ابن عصفور على من زعم أنها زائدة فقال : «وينبغي عندي أن تجعل الميم في هذا كله أصلية ، وذلك لأن زيادة الميم غير أوّلٍ قليلة ، فلا ينبغي أن يذهب إليها ، إلا أن يقود إلى ذلك دليل قاطع ، وليست هذه الألفاظ كذلك » (٧) .

ونقل ابن يعيش عن سيبويه قولين في مَنْجَنُون (٨) ، أصحهما أن الميم فيه أصل ، والنون بعدها أصلية ، والنون الثانية لام ، والكلمة رباعية الأصل ، ومثالها

---

(١) سَرْطَم : الواسع الحلق ، السريع الابتلاع ومن الاستراط بمعنى البلع . انظر اللسان ٢٨٦/١٢ ـ مادة سرطم . والممتع ٢٤٣/٢ . سر صناعة الإعراب ٤٢٩/١ .

(٢) صَلْقَم : هو الضخم من الإبل ، وقيل الشديد أو شديد الأكل ، أو المرأة الكبيرة . انظر اللسان ٣٤٢/١٢ . وبمعنى الصلب عن ابن جني من الصلد ، وابن عصفور بمعنى الشديد الصراخ . سر صناعة الإعراب ٤٢٩/١ . الممتع ٢٤٣/١ .

(٣) دُخْشُم : يقول ابن عصفور : دخشم مشتق من دَخِشَ يَدْخِش إذا امتلأ لحماً . الممتع ٢٤٣/١ .

(٤) جُلْهُمَة : قيل فم الوادي ، وقيل جانبه ، زيدت فيها الميم كما زيدت في زُرْقم . انظر اللسان ٤٥٥/١٣ – ٤٥٦ ـ مادة جله . ومن جَلْهَة الوادي ، وهو ما استقبلك منه . الممتع ٢٤٣/١ .

(٥) الممتع ٢٤٢/١ .

(٦) سر صناعة الإعراب ٤٢٩/١ ـ ٤٣٠ .

(٧) الممتع ٢٤٣/١ .

(٨) مَنْجَنُون : الدولاب التي يستقى بها أو أداة الساقية التي تدور . اللسان ٤٢٣/١٣ ـ مادة منجنون .

فَعْلَلُول ([1]) .

ومما اختلفوا فيه زيادة الميم في دُلاَمِص ، فيرى الخليل أنها زائدة ، ووزنه فُعَامِل ، لأنه من الدلاص ، وهو البرّاق ([2]) .

وذهب أبو عثمان المازني أن دُلامِصاً من ذوات الأربعة ، وأنها بمعنى دَلِيص ، وليس بمشتق من الثلاثة .... كما أن سِبَطراً معناه السبط ، وليس منه ، وذكر أبو الفتح أن الذي حمل أبا عثمان المازني على ذلك الهروب من القول بزيادة الميم غير أوّل ([3]) .

ورجح ابن عصفور رأي الخليل ، وذكر أن دُلامِصاً مع دَلِيص ليست كسِبَطْر وسَبِط ، لأن الذي قاد إلى ادعاء أن سَبِطاً وسِبَطْر أصلان مختلفان ، أن الراء لا تحفظ زائدة في موضع بعكس الميم ([4]) .

ومن المختلف في أصالة الميم أو زيادتها فيه ما ورد في كلمة مجانيق ، فيرى سيبويه أصالة الميم ، حيث قال : «وأما مَنْجَنِيق فالميم من نفس الحرف ، لأنك إن جعلت النون فيه من نفس الحرف فالزيادة لا تلحق بنات الأربعة أولاً إلا الأسماء من أفعالها ، نحو : مُدَحْرِج ، وإن كانت النون زائدة فلا تزاد الميم معها ، لأنه لا يلتقي في الأسماء ولا في الصفات التي ليست على الأفعال المزيدة في أولها حرفان زائدان متواليان » ([5]) .

([1]) شرح الملوكي ص ١٥٦ . انظر الكتاب ٣٤٤/٢ ـ طبعة بولاق .

([2]) سر صناعة الإعراب ٤٢٨/١ .

([3]) المنصف ١٥٢/١ . والخصائص ٥١/٢ .

([4]) المتع ٢٤٥/١ ـ ٢٤٦ .

([5]) الكتاب ٣٤٤/٢ ـ طبعة بولاق .

يقول ابن الحاجب : «ومَجَانِيق يحتمل الثلاثة ، ومَنْجَنُون مثله » ([1]) .

يقول الرضي : «لأنه إن كانت الميم زائدة فهو مَفَاعِيل لا غير ، وإن كانت أصلية فهو إما فَعَالِيل أو فَعَانِيل ، والثاني لم يثبت ، فهو إما مَفَاعِيل على ما اختاره بعضهم في مَنْجَنِيق أنه من جَنِق ، وإما فَعَالِيل على ما اختاره سيبويه في مَنْجَنِيق » ([2]) .

واستدل القائلون بزيادة الميم بما حكاه أبو عثمان عن التوزي عن أبي عبيدة أنه سأل أعرابياً عن حروب كانت بينهم ، فقال : كانت بيننا حروب عون تُفقأ فيها العيون مرة نُجْنَق ، ومرة نُرْشَق ([3]) .

ومن الألفاظ المختلف في أصالة الميم فيها : كلمة مَدَائِن ، يقول أبو عثمان المازني : وأما مدائن فقد اختلف العرب فيها والعلماء ، فجعلها بعضهم فَعَائِل فهمزوه ، وقال بعضهم : هي مَفَاعِل ، فلم يهمزوا ، فالذين جعلوها فَعَائِل احتجّوا بِـ مُدُن ، فقالوا : مُدُن يدل على أن الميم من الأصل وليست بزائدة ، وقال غير هؤلاء : هي مَفَاعِل ، والميم زائدة ، لأنه من دَانَ يَدِين ، وهؤلاء الذين لم يهمزوا ، وكلا الاشتقاقين مذهب ([4]) ، فلاختلاف اللغة فيها اختلفوا في اشتقاقها .

ومن المختلف فيه عندهم : كلمة مَرَاجِل ، قال ابن الحاجب : «ومَرَاجِل فَعَالِل ، لقولهم ثَوْبٌ

([1]) شرح الشافية ٣٤٤/٢ .

([2]) نفس المرجع ٣٥٢/٢ ـ ٣٥٣ .

([3]) الممتع ٢٥٤/١ .

([4]) المنصف ٣١١/١ ـ ٣١٢ .

مُمَرْجَلٌ [1] » [2] وهو رأي سيبويه ، مع أن الميم وقعت أولاً بعدها ثلاثة أصول ، فكان ينبغي النظر إلى غلبة الزيادة أن يحكم بزيادة الميم [3] .

ونشأ الخلاف في مُمَرْجَل ، يقول محققو شرح الشافية : « فالميم أصلية ، وهو مُفَعْلَل على مذهب سيبويه ، فالميم الأولى زائدة للدلالة على المفعول ، والميم الثانية فاء الكلمة ، ويرى الفريق الآخر أنها على وزن مُمَفْعَل وميماه زائدتان ، وهو وزن لا وجود له في كلامهم ، ولكنهم لم يبالوا بعدم النظير ، ومذهب سيبويه أولى أن يؤخذ به ، لأن مُفَعْلَلاً كثير ، ومُمَفْعَلاً لا وجود له إلا في الشذوذ » [4] .

ومن المختلف فيه : كلمة موسى ، فيرى الكوفيون أنها على زنة فُعْلَى من مَاس ، وغيرهم يرى أنها على زنة مُفْعَل من أَوْسَيْت : أي حَلَقْتُ [5] .

وذكر ابن الحاجب أيضاً أن مَلأَكاً لها وجهان عند العلماء ، فمنهم من يرى أن وزنها مَفْعَلٌ ، وهو رأي أبي عبيدة ، من لأَكَ أي أرسل ، ويرى ابن كيسان أنها على زنة فَعْأَلٌ من المُلْك [6] .

ومن المختلف فيه همزة كلمة أوَّل ، فيرى البصريون أنه أَفْعَل ، لأنه من أُوَلى ، فهو عندهم أفعل التفضيل ، والكوفيون يرون أنه على زنة فَوْعَل من وَوَل أو وأل فقلبت الهمزة إلى موضع الفاء [7] ، وكثر خلافهم في اشتقاقها ، ورجح الرضي أن تكون أفعل من وَوَلْ وإن لم يستعمل في غير هذا اللفظ [8] .

([1]) المُمَرْجَل : الثياب الموشاة . وقال صاحب اللسان : ثياب الوشي ، وهي من برود اليمن ، ٦٢٢/١١ ـ مادة مرجل .

([2]) شرح الشافية ٣٣٥/٢ .

([3]) نفس المرجع السابق ٣٣٧/٢ .

([4]) شرح الشافية ٣٣٧/٢ . انظر الكتاب ٣٤٥/٢ ـ طبعة بولاق .

([5]) شرح الشافية ٣٤٤/٢ .

([6]) نفس المرجع السابق .

([7]) شرح الكافية ٢١٨/٢ . وانظر شرح الشافية ٣٤٠/٢ .

([8]) شرح الشافية ٣٤٠/٢ .

٢) خلافهم في زيادة النون :

نقل الرأيان في بعض الكلمات التي جاء النون موهماً بأصالته أو زيادته فيها ، فمن تلك الألفاظ : شَيْطَان ودَهْقَان ، وقد ساق ابن عصفور الخلاف فيهما ، وعرض لأدلة كل فريق ، ورجح أصالتهما ، لأن قوة تَدَهْقن وتَشَيْطَن أقوى من تَدَهَّق وتَشَيَّط [١] .

ومن تلك الألفاظ المختلف في أصالة النون فيها : كلمة ضَيْفَن ، فمنهم من جعل نونه زائدة ، لأنه الذي يجيء مع الضيف ، فهو راجع إلى معنى الضيف ، ومنهم من يرى أصالتها ، وهو أبو زيد ، حكى من كلامهم ضَفَنَ الرجل يَضْفِن إذا جاء ضيفاً مع الضيف [٢] .

يقول ابن يعيش : «فيكون وزنه عنده فَيْعَلاً ، وعند أبي عثمان فَعْلَن ، ومذهب أبي زيد أقوى في القياس ، لكثرة فَيْعَل ، نحو : صَيْرَف ، وقلّة فَعْلَن ، نحو : عَلْجَن ، ومذهب أبي عثمان أقوى من جهة الاشتقاق» [٣] .

وورد الخلاف في نون حَسَّان وقَبَّان ، فمنهم من جعلها زائدة ، ومنهم من رأى أصالتها وقد رجعتا إلى اشتقاقين واضحين ، وعلى هذا يجوز الأمران على مذهب ابن الحاجب .

يقول الرضي : «فإن الأول يرجع إلى الحسن أو إلى الحِس ، وهما اشتقاقان واضحان لجواز صرفه ومنع صرفه ، وكذا الثاني يرجع إلى القَبَبِ ، وهو الضمور ، أو إلى القَبْن ، وهو الذهاب في

---

(١) المتع ٢٧١/١ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) شرح الملوكي ص ١٨٥ ــ ١٨٦ .

الأرض »[1] ، وكلا الاشتقاقين واضح ، ولا مرجح بينهما ، فيجوز حملها على الزيادة أو الأصالة .

٣) خلافهم في زيادة الهاء :

لقلة زيادة الهاء فقد وقع الخلاف في بعض الكلمات التي لم يكن الاشتقاق واضحاً فيها ، بل نقلوا عن المبرد أنه لم يعد الهاء من حروف الزيادة ، وذكر أنها لم تزد إلا لبيان الحركة في نحو : قِهْ وارْمِهْ ، وهو ما قال عنه ابن الحاجب : « وأما الهاء فكان المبرد لا يعدها ولا يلزمه ، نحو : اخْشَه ، فإنها حرف معنى كالتنوين وباء الجر ولامه »[2] .

وهذا ما قال به ابن عصفور وابن جني[3] ، ولم يكن ذلك ثابتاً عن المبرد ، فهو يعد الهاء من حروف الزيادة ، وهو ما ذكره في كلمة أُمَّهَات ، حيث قال : « فأما أمهات فالهاء زائدة ، لأنها من حروف الزوائد »[4] .

وقد ترتب على ما نقل عن المبرد الخلاف في زيادة الهاء في بعض الألفاظ ، ومن تلك الألفاظ : كلمة أُمَّهَات ، فكان الجمهور يعدها زائدة ، ونقل عن الخليل أنه قال : « تأمهت فلانة »[5] ، أي اتخذها أماً ، والمشهور : تأممتها بالميم ، ونقل عن المبرد القول بأصالتها مع أنه لم يقل بهذا ، وقد نقلنا نصه في أُمَّهَات .

---

[1] شرح الشافية ٢/٣٤٣ ـ ٣٤٤ .

[2] شرح الشافية ٢/٣٨٢ .

[3] الممتع ١/٢١٧ .

[4] المقتضب ٣/١٦٩ . انظر ص ٦٠ من الجزء الأول ، وأشار الشيخ عبد الخالق عضيمة إلى ذلك في الحاشية .

[5] نقلنا ما قاله الرضي عن الخليل في كتاب العين ـ تحقيق الدكتور مهدي المخزومي ، والدكتور إبراهيم السامرائي ٨/٤٣٣ ـ ٤٣٤ ، كان الخليل يرى أصالة الهاء ، حيث قال الخليل : « والهاء فيه أصلية » إلا أنه قال : « تأمم فلان أماً ـ أي اتخذ لنفسه أماً » . انظر شرح الشافية ٢/٣٨٤ .

ومن المختلف فيه هِجْرَع من الجرع للمكان السهل ، وهِبْلَع للأكول من البلع ، يقول الرضي : «وأكثر الناس على ما قال ابن جني ، وهو أن الهِجْرَع والهِبْلَع فِعْلَل »([1]) ، وابن عصفور يرى الهاء في هِبْلَع زائدة ، حيث قال : «والصحيح أن الهاء في هِبْلَع زائدة ، لوضوح اشتقاقه من البلع »([2]) ، وأقر ابن جني وغيره هِجْرع على أنها أصلية لأنها بمعنى أطول منه في قولهم : هذا أَهْجَرُ من هذا ([3]) .

ونقل عن الخليل أنه قال في وزن هِرْكَوْلَة هِفْعَوْلَة يخالفون الخليل ، فيرون أن وزنها على فِعْلَوْلَة لقلة زيادة الهاء ([4]) .

٤) خلافهم في زيادة اللام :

ولقلة زيادة اللام أيضاً فقد وقع الخلاف في زيادتها في ألفاظ بين العلماء ، بل أنكر الجرمي كون اللام من حروف الزيادة ، وهو ما نقله الرضي ([5]) وغيره عن الجرمي ، ومن تلك الألفاظ المختلف في أصالة اللام أو زيادتها فيها : فَيْشَلَة وهَيْقَل وطَيْسَل فمنهم من حكم بأن اللام زائدة لأنه يقال : فَيْشَة ، وهَيْق ، وطَيْس ، والمعنى واحد بين فَيْشَة وفَيْشَلَة ، وكذا الباقي ، ومنهم من يرى أن الياء أولى بالزيادة من اللام ، حيث إنها أوسع من زيادة اللام ، فتكون هذه الألفاظ متقاربة ، وأصولها مختلفة ، نحو : ضَيَّاط وضَيْطَار ، وسَبِط وسِبَطْر ([6]) ، وهو رأي ابن عصفور ، حيث يرى

([1]) شرح شافية ابن الحاجب ٣٨٢/٢ ـ ٣٨٥ .

([2]) الممتع ٢١٩/١ .

([3]) نفس المرجع ٢١٩/١ .

([4]) شرح شافية ابن الحاجب ٣٨٥/٢ . وانظر سر صناعة الإعراب ٥٦٩/٢ .

([5]) شرح الشافية ٣٨١/٢ .

([6]) شرح الشافية ٣٨١/٢ ـ ٣٨٢ .

أن فَيْشَة وفَيْشَلَة ، وهَيــق وهَيْقَــل ، وطَيْـس وطَيْسَـل أن كـل واحـد منهما أصل بنفسه لكثرة استعمالها ([1]) .

ونقل ابن عصفور عــن سـيبويه أنـه يـرى أن الـلام في عَنْسَـل أصلية لأن اشتقاقه من العَسْلان ، وهو عدو الذئب ([2]) ، والآخرون يرون زيادة النون وأنه من عَسَلَ .

٥) خلافهم في زيادة السين :

من الحروف التي وقع فيها الخلاف السين ، وقد ورد الخلاف في قول العرب : اسْـتَخَذَ فـلان أرضـاً ، وقـد كـثر الكـلام حولهـا ، وسـنقتصر علـى القـول بالزيـادة في السـين أو أصالتهـا ، فيجـوز أن يكون الأصل اتّخذ ، ووزنه افْتَعَل ، ثم أبدلوا السين من التــاء الأولى التي هي فاء الكلمة ، فتكون على هذا الرأي أصلية ، والــرأي الثـاني يرى أن أصل الكلمة اسْتَتْخَذَ على وزن اسْتَفْعَل ، ثم حذفـت التـاء الثانية التي هي فــاء الفعـل ([3]) ، وعلـى هــذا الـرأي تكـون الســين زائـدة .

٦) خلافهم في زيادة التاء :

هناك جملة من الألفاظ التي وردت فيها التاء وقـد اختلـف في أصالتها وزيادتهــا علـى قولـين بـين العلمـاء ، فمـن تلـك الألفـاظ : التّألَبُوت ، وهو اسم وادٍ ورد في بيت لبيد يقول فيه :

بِأَحِزّةِ التّألَبُوت يربأ فوقها   قفر المراقب خوفها آرامها

فيرى ابن جني أنها أصلية ، ويجوز حملها على أنها زائـدة مـن باب مَلَكُوت وجَبَرُوت ، وقال عنه إنه قول وليس بالقوي ([4]) .

([1]) الممتع ٢١٥/١ .

([2]) الممتع ٢١٤/١ .

([3]) الممتع ٢٢٢/١ ــ ٢٢٣ .

([4]) المنصف ١٣٩/١ .

وأنكر ذلك ابن عصفور عليه ، وقال : « والصحيح أنه لا يسوغ جعل التاء فيه زائدة ، لقلة ما زيدت فيه التاء مما هو على وزنه ، إذ لا يحفظ منه إلا ستة الألفاظ المذكورة » ([1]) .

ومن المختلف فيه لعدم وجود الاشتقاق الواضح ما قاله ابن الحاجب ، حيث قال : « وتَرَبُوت فَعَلُوت من التراب عند سيبويه ، لأنه الذَّلُوْل ، وقال في سُبْرُوت فُعْلُول ، وقيل من السَّبْر ، وقال في تِنْبَالَةٍ فِعْلالَة ، وقيل من النَّبَل للصغار ، لأنه القصير » ([2]) .

٧) خلافهم في المضعف :

ومما اختلفوا فيه المضعف أيهما الزائد ، وقد كثر الحديث حول هذه القضية ، وكان الخليل يرى أن الزائد هو الحرف الأول ، فاللام الأولى من سُلّم هي الزائدة .

ومذهب يونس أن الثاني هو الزائد ، وكان يرى أبو علي أن الصحيح ما ذهب إليه يونس ([3]) .

أما سيبويه فيقول : « وكلا الوجهين صواب ومذهب » ([4]) .

وأما ابن عصفور فكان يرى أن رأي الخليل هو الصحيح ، وأن الزائد هو الحرف الأول ، واستدل بما ورد في تصغير صَمَحْمَح ([5]) ، حيث قالوا صُمَيْمِح ، فقال : فحذفوا الحاء الأولى ، ولو كانت الأولى هي الأصلية والثانية هي الزائدة لوجب حذف

([1]) الممتع ٢٧٧/١ .

([2]) شرح شافية ابن الحاجب ٣٤٤/٢ .

([3]) انظر الممتع ٣٠٣/١ ـ ٣٠٤ . والمنصف ١٦٤/١ .

([4]) الكتاب ٣٥٤/٢ ـ طبعة بولاق .

([5]) صَمَحْمَح : الشديد القوي ، والأنثى صَمَحْمَحَة . انظر شرح الشافية ٦٠/١ .

الثانية ، لأنه لا يحذف في التصغير الأصل ([1]) ، وهذا ما قاله السيوطي ([2]) .

ونقل أبو بكر الأنباري في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين خلافهم في وزن المضعف ، فكان الكوفيون يرون أن وزن صَمَحْمَح وأمثالها على وزن فَعَلّل ، وذهب البصريون إلى أنه على وزن فَعَلْعَل ، فيرى الكوفيون أن أصل صَمَحْمَح صَمَحَّح ، إلا أنهم استثقلوا جمع ثلاث حاءات فجعلوا الوسطى منها ميماً ، أي أبدلت لاجتماع ثلاث حاءات ([3]) ، وردّ عليهم ابن الأنباري بردود لا داعي لذكرها .

([1]) الممتع ٣٠٦/١ .

([2]) الأشباه والنظائر ٥٣/١ .

([3]) الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٨٨/٢ .

ثانياً : الخلاف في أصل الحرف المبدل :

مع أن طرق الصرفيين كثيرة ومتنوعة لمعرفة أصل المبدل ، إلا أن الخلاف واقع في ألفاظ قد يكون الحامل على ذلك أسباباً ، سنذكر طرفاً منها في المبحث الثاني إن شاء الله .

وقد وقع الخلاف في أول الكلمة وفي وسطها ، وآخرها .

ولكي نقرب كل لفظٍ إلى أخيه ، وكل جنس إلى جنسه ، سنورد الخلاف حسب وروده في الكلمة : في أول الكلمة ، وفي وسطها ، وفي آخرها .

أ) الخلاف في الحرف المبدل في أول الكلمة :

من أبرز ما عرف في هذا المجال ما وقع بين الجمهور والبغداديين في كلمة تَوْرَاة ، وفي كلمة تَوْلَج ، فيرى الجمهور أن التاء في أول الكلمة مبدلة من الواو ، وأصل تَوْراة وَوْرَاة على وزن فَوْعَلَة ، من ورى الزند . وكذلك تَوْلَج ، وهو كناس الوحش الذي يلج فيه ، وتاؤه مبدلة من الواو ، وهو على زنة فَوْعَل .

قال الراجز :

.... متخذاً من ضَعوات تَوْلَجاً [1] .

أما البغداديون فيرون أن زنة تَوْرَاة تَفْعَلَة ، وتَوْلَج تَفعَل ـ أي أن التاء زائدة وليست مبدلة ـ [2] .

ب) الخلاف في الحرف المبدل وسط الكلمة :

هناك جملة من الألفاظ في هذا الموضع اختلف في أصل حرفه المبدل ، وخاصة بين الواو والياء ، فمن تلك الألفاظ : دِيمَة ، فالياء

([1]) البيت لجرير يهجو البعيث المجاشعي ، وقال في الشطر الذي قبله :

كأنه ذيخ إذا ما معجا ....

انظر شرح المفصل ٣٨/١٠ .

([2]) شرح المفصل ٣٨/١٠ .

أصلها الواو ، والأصل دِوْمة ، لأنها من الدّوام ، يقال دوّمت السحابة إذا طال مكثها .

قال الشاعر :

.... إن دَوَّمُوا جَادَ وإن جادوا وَبَلْ ([1])

وقال فريق : إن الياء أصل فيها ، فقد قالوا : دامت السحابة تديم ديماً ، جعلوه من الياء ، فلما اختلف اشتقاقها اختلفوا في الحرف ، والصحيح أنها من الواو ، لإجماع العرب طُراً على الدوام ، وقولهم هو أَدْوَم من هذا ([2]) .

وقال ابن جني : «وليس أحد يقول الدَّيَام ، فعلمت بذلك أن العارض في هذا الموضع إنما هو من جهة الصنعة لا من جهة اللغة» ([3]) .

ومن الألفاظ المختلفة الأصول عند الصرفيين أصالة الياء في رياح ، فقال الجمهور : إن الياء منقلبة عن الواو وألزمت البدل ، فقد قالوا في جمعها : أرواح ، والرأي الآخر يرى أن الياء أصلية وغير منقلبة ، وهو رأي ضعّفه ابن يعيش ، حيث قال عنه : «إنه قليل ومن قبيل الغلط» ([4]) .

ومن المختلف فيه عند الصرفيين كلمة تَاه يَتِيه ، فقال قوم : إن الياء من ذوات الواو ، والأصل تَيْوَه ، وقال آخرون هي من

([1]) البيت لجهم بن سبل ، وصدر البيت هو :

هو الجوادُ ابنُ الجوادِ ابن سَبَل ....

ويروى (أنا الجواد) ، فهو يفخر بنفسه . البيت في أدب الكاتب ص ١٠١ . واللسان في مادتي سَبَلَ ودَوَمَ . وشرح القصائد السبع ص ٥٥٨ . ورواية اللسان بالياء (ديَّموا) .

([2]) انظر شرح الملوكي ص ٢٤٢ .

([3]) الخصائص ٣٥٦/١ .

([4]) شرح المفصل ٣٠/١٠ . وانظر شرح الملوكي ص ٣٤٣ .

الياء ، والذي سبب الخلاف أنه سمع من العرب قولهم وقع في التّوْه والتِّيه ، ورجح المازني وابن جني كونها من الياء للزومها في المبني للمجهول ([١]) .

ووقع الخلاف بين الأخفش والمازني في أصل الألف في حَاحَيْت وعَايَيْت وهَايَيْت ، فرأى الأخفش أن الألف أصلها الياء ، ويرى المازني أنها منقلبة عن الواو ([٢]) .

ومن الخلافات : خلاف سيبويه مع الأخفش في أصل الألف المجهولة الأصل وسط الكلمة ، فسيبويه يجعلها من الواو عند التصغير ، والأخفش يحملها على الياء لخفتها ، فيقول في صابٍ وآءَة صُيَيْب وأُيَيْأَة ، وسيبويه يصغرها على صُوَيْب وأُوَيْأَة ([٣]) ، وقد مر بنا في التصغير .

وقد اختلفوا في أصل الياء في كلمة دِيْبَاج ، فيرى الجمهور أن أصل الياء فيها الياء ، لقولهم في تصغيره وتكسيره دُبَيْبِيج ودَبَابِيج ، ويرى آخرون أن الياء زائدة في الكلمة ، ولم تكن بدلاً من شيء ، فيكون وزن الكلمة فِيْعَال ([٤]) عندهم .

ونقل الرضي خلافهم في دَياميس جمعاً ، فمنهم من يجعل الياء بدلاً من الميم ، لقولهم دَمَامِيس ، ومنهم من قال بأصالة الياء مثل دِيبَاج ([٥]) .

([١]) المنصف ٢٦٣/١ ، ٢٦٥ . وانظر الممتع ٤٤٤/٢ .

([٢]) انظر المزهر ٤٣/٢ .

([٣]) انظر شرح الشافية ٢٠٩/١ .

([٤]) شرح الملوكي ص ٢٤٦ .

([٥]) انظر شرح الشافية ٢١١/٣ .

واختلفوا في أصل الياء في شِيرَاز ، فمنهم من قال : إن أصلها الراء ، لقولهم في الجمع شَرَارِيز ، وقال آخرون : إنها بدل من الواو ، لقولهم شَوَارِيز ([1]) .

جـ) الخلاف في الحرف المبدل آخر الكلمة :

كَثُرَ خلاف الصرفيين في الحرف المبدل آخر الكلمة ، وخاصة بين الواوي واليائي ، ولذا كان القطع بالأصل في تداخل الناقص ، والناقص أمر في غاية الصعوبة ، وهذا ما حمل بعض المعجميين أن يقول في بعض الكلمات الناقصة إنها بالواو والياء دون ترجيح ، مع أن الأصل واحد ، ولذا قال ابن سيدة : « كرا الأرض كرواً حفرها ، وقد تقدم ذلك في الياء ، لأن هذه الكلمة يائية وواوية » ([2]) .

ولا يعنينا في مبحثنا هذا خلاف أهل اللغة والمعاجم لكي لا يطول بنا المقام ، فالمقصود خلاف الصرفيين في هذا المبحث .

ومن الكلمات التي وقع فيها الخلاف كلمة حَيْوَان ، فيرى الخليل وسيبويه أن أصل الواو الياء ، حيث لم يكن في كلامهم ما عينه ياء ولامه واو .

وخالف أبو عثمان المازني ، فيرى أن الواو في (حَيْوَان) أصل غير مبدلة ، وإن لم يستعمل منه فِعْلٌ ([3]) .

ووقع الخلاف في أصل النون في سَكْرَان وعَطْشَان وغَضْبَان وحَرّان ، فيرى قوم أنها بدل من همزة التأنيث في مثل صَحْرَاء وحَمْرَاء ، وهو ما قاله الخليل وسيبويه ([4]) .

([1]) شرح الملوكي ص ٢٤٩ .

([2]) المخصص لابن سيدة / كرو .

([3]) الكتاب ٣٨٩/٢ . وانظر شرح الملوكي ص ٢٦٤ . وشرح المفصل ٥٥/١٠ . وانظر شرح الشافية ١٩٠/٣ .

([4]) الكتاب ١٠/٢ ، ٣١٤ .

وقال قوم : إنها ليست بدلاً من الهمزة ، وإنما المقصود بالبدل هنا أن النون تعاقب في هذا الموضع الهمزة كما تعاقب لام التعريف التنوين ــ أي لا تجتمعان ــ ، فلما لم تجامع النون الهمزة قيل إنها بدل منها [1] .

ونقل عن سيبويه أنه يرى أن النون بدل من الواو في صنعاني ، وخالفه المبرد ، فقال : أصلها الهمزة لرجوعها في النسب [2] .

ولما اختلف العرب في تثنية رحى بالواو والياء ، اختلفوا في الأصل ، وأجازوا الوجهين ، فيقولون : رَحَوَان ورَحَيَان ، وكونها من الياء أرجح عند علماء الصرف [3] ، لكثرة ورود اليائي في هذا الموضع من الواوي ، ولولا اختلاف اللغة لما وقع الخلاف .

ومما ورد فيه الخلاف عند الصرفيين قولهم في مَسْنِيَة إنها من سَنَوْتُ ، وقال آخرون : إنها من سَنِيَ ، وأنها من الياء ، ولذا قالوا : اسم المفعول منها على قولين : مَسْنُوَّة ومَسْنِيَّة [4] .

ومما اختلفوا في أصله لفظة كِلْتَا ، فذهب سيبويه [5] إلى أنها فِعْلَى بمنزلة الذكرى ، وأصلها كِلْوَا ، فأبدلت الواو تاء ، وهي عنده اسم مفرد يفيد معنى التثنية ، وذهب أبو عمر الجرمي إلى أن التاء في (كِلْتَا) للتأنيث ، والألف لام الكلمة ، وهو رأي مرجوح ، ويرى

([1]) شرح الملوكي ص ٢٨٧ .

([2]) شرح الشافية ٣/٢١٨ .

([3]) شرح المفصل ٤/١٤٧ .

([4]) شرح الشافية ٣/١٧٢ .

([5]) الكتاب ١/٤٤٠ .

بعضهم أن التاء بدل من الياء ، ورجح كونها من الواو لكثرة إبدال التاء من الواو (١) .

وخالف يونس الجمهور في أصل لبيك ، فقال إن أصلها لَبَّبٌ على زنة فَعْلَلٌ ، ومذهب الخليل وسيبويه أن لبيك مثنى كـ سعديك ووزنه فَعْلَيْك ، واشتقاقه من أَلَبَّ بالمكان إذا أقام به ، وقالوا : تَسَرَّيْت ، وأصله تسرّرت من السُّرِّيَّة على زنة فُعْلِيَّة ، من السر وهو الخفاء ، وقال أبو الحسن يجوز أن اشتقاقه من السرور ، وقال ابن يعيش : «وكلاهما سديد» (٢) .

وقيل : هي فُعُّولة من السَّرْوِ ، فقلبت الواو الأخيرة ياءً طلباً للخفة .

وقال الأزهري : الأصل تَسَرَّرت ، ولكن لما توالت ثلاث راءات أبدلوا إحداهن ياءً (٣) .

ومما وقع الخلاف فيه أصل الهاء في (هَنَاه) في بيت امرئ القيس :

وَقَدْ رابَني قَوْلُها : يا هنا ... هُ وَيْحَكَ أَلْحَقْتَ شَرّاً بِشَرْ (٤)

فرأى جماعة منهم ابن جني وابن يعيش أن الهاء بدل من الواو وأصلها هناوٌ ، ويكون وزنها فَعَالٌ من هنوك ، وقد قلبت الواو ألفاً ثم قلبت إلى الهاء ، ويرى الآخرون وهم الكوفيون وأبو الحسن الأخفش وأبو زيد أن الهاء للسكت ، والألف بدل من الواو التي هي لام الكلمة ، ونقل ابن يعيش رأياً ثالثاً : أن الهاء أصل وليست

---

(١) شرح الملوكي ص ٣٠٠ ـ ٣٠٢ .

(٢) شرح الملوكي ص ٢٤٧ ـ ٢٥٠ .

(٣) اللسان ٣٥٨/٤ ـ مادة سرر .

(٤) البيت لامرئ القيس ـ الديوان ص ٦٠ . وشرح المفصل ٤٣/١٠ . والملوكي ص ٣٠٩ ، وذكر ابن الحاجب طرفاً منه في الشافية . انظر شرح الشافية ٢٢٢/٣ .

بدلاً ، إنما هي لام الكلمة ، قيل : وهو رأي ضعيف لقلة باب سَلِس وقَلِق ([1]) .

ولذا نشأ الخلاف في بِنْت وأُخْت ، فالتاء بدل من الواو ، وليست فيهما بعلامة تأنيث ، وهذا مذهب سيبويه ، وقد نص عليه في باب مالا ينصرف ، فقال : لو سميت بهما رجلاً لصرفتهما معرفةً ، ولو كانت للتأنيث لما انصرف الاسم ، وقد تسمح سيبويه في بعض ألفاظه في الكتاب فقال : هما علامتا تأنيث ([2]) ، وإنما ذلك تَجَوُّزٌ منه في اللفظ ، لأنه أرسله غُفْلاً ، وقد قيده وعلله في باب مالا ينصرف ([3]) ، والأخذ بقوله المعلل أولى من الأخذ بقوله الغفل المرسل ([4]) .

وأما الرأي المخالف فيرى أن التاء علامة تأنيث فيهما .

واختلفوا في مفرد أَنَاسِيّ ، فقالوا قد يكون جمع إنسيّ ، فلا تكون الياء بدلاً من النون ، وهو رأي المبرد ، ويجوز أن يكون جمع إنسان ، والأصل أناسين ([5]) ، فتكون النون بدلاً على الرأي الثاني .

وخالف المازني الجمهورَ في أصل حيّ ، حيث يرون أنه من المضاعف بالياء ، وأصله عند المازني حَيِوَ ([6]) .

ومما اختلفوا في لامه (آدَيْتُهُ) على فلان أي قويته ، فتحتمل قولين :

([1]) شرح المفصل ٤٣/١٠ ــ ٤٤ . وشرح الملوكي ص ٣٠٩ ــ ٣١٠ . وشرح الشافية ٢٢٥/٣ .

([2]) الكتاب ٣١٧/٤ .

([3]) الكتاب ٢٢١/٣ .

([4]) سر صناعة الإعراب ١٤٩/١ .

([5]) شرح الشافية ٢١١/٣ .

([6]) المرجع السابق ١١٣/٣ .

الأول : أنها من أَفْعَلْتُهُ من الأَداة ، لأن الأداة يتقوى بها الصانع ، فتكون لامه من الواو .

والآخر : أنها من الياء وليست منقلبة عن الواو ، وهذان القولان نقلهما ابن جني في كتابه سر صناعة الإعراب ([1]) .

ولعل الحرف الأخير محل التغيير ، وقد كثُر الخلاف فيه ، فقد عقد ابن قتيبة باباً من فَعَلْت بفتح العين في الواو والياء بمعنى واحد ([2]) .

ونقل ذلك السيوطي وذكر نظماً لابن مالك نظم فيه ما يزيد على تسعين لفظة وردت بالواو والياء ، ومن أبيات نظمه :

قل إن نسبتَ عَزوتُه وعزيتُهُ   وكنوتُ أحمدَ كُنْيَةً وكَنَيْتُهُ

وطفوتُ في معنى طفيتُ ومن قنى   شيئاً يقولُ قنوتُه وقنيتُهُ ([3])

ولعل هذا من باب التعاقب بين الواو والياء ، واستكمالاً للبحث ذكرته ، ولا شك أن اختلاف اللغة بين القبائل هو السبب الرئيس الذي دعا إلى الخلاف بين الصرفيين .

ولم يَفْصِل سيبويه في (أَسْمَاء وأَبْنَاء) هل هي من الواوي أو من الياء ، وكذلك دِمَاء ، وذلك عند حديثه عن المحذوف من ابْن واسْم ، حيث قال : «ويدلك على أنه إنما ذهب من اسْم وابْن اللام وأنها من الواو أو الياء ، قولهم أسْمَاءٌ وأبْنَاءٌ» ([4]) .

([1]) سر صناعة الإعراب ٢٣٨/١ .

([2]) أدب الكاتب ص ٣٠٨ – ٣٠٩ .

([3]) المزهر ٢٧٩/٢ .

([4]) الكتاب ٤٥٥/٣ .

وكذلك كلمة دَم ويَد ، لم يفصل فيهما هل هي من الواوي أو من الياء ، حيث قال : «ومن ذلك دَم ، تقول دُمَيّ ، يدلك دماء على أنه من الياء أو الواو ، ومن ذلك أيضاً (يَد) تقول : يُدَيّة ، يدلك أيدٍ على أنه من بنات الياء أو الواو »[1] .

إلا أنه صرح بأن الياء أقرب في ابن واسم ويد ، حيث قال : «والأكثر أن يكون النقصان ياءً ، ألا ترى أن (ابنٌ واسمٌ ويدٌ) وما أشبه هذا إنما نقصانه الياء »[2] .

ولعل ذلك في (ابن ويد) ، أما (اسم) فيقول المحقق : فلم أجد من جعل المحذوف ياءً[3] .

ولكثرة التعاقب بين الواو والياء لم يفصل بينهما كثير من أهل المعاجم لورود اللغات بها كما مرّ معنا في منظومة ابن مالك السابقة .

([1]) الكتاب ٣/٤٥١ .

([2]) الكتاب ٣/٤٥٤ .

([3]) انظر الحاشية من الكتاب ٣/٤٥٤ .

ثالثاً : **الخلاف في الحرف المحذوف** :

من المختلف في أصله عند الصرفيين الخلاف في معرفة أصل المحذوف من ناحيتين :

الأولى : معرفة مكان المحذوف من الكلمة .

والثانية : معرفة الحرف المحذوف ذاته .

ولعل من أشهر الخلاف عند الصرفيين خلافهم في موضع المحذوف ، وذلك في مسألتين :

الأولى : خلافهم في اسم المفعول إذا كان أجوف واوياً أو يائياً ، وذلك نحو : مَقُوْل ومَبِيع ، أصل الأول الواوي (مَقْوُوْل) استثقلتَ الضمة على العين الواو الأولى ، فنقلت إلى الساكن الصحيح قبلها ، فالتقى ساكنان ، الواو الأولى الأصلية ، وواو المفعول الزائدة ، ولا طريق للتخلص إلا بحذف إحداهما ، وهنا يحصل الخلاف بين سيبويه والأخفش ، فيحذف سيبويه الواو الثانية ، وهو رأي الخليل . ويحذف الأخفش الأولى ، واحتج سيبويه بأمور ، منها : أن حذف الواو الثانية أولى ، لأنها زائدة ، وأن حذفها يفرق بين الواوي واليائي ، ولقرب الثانية من الطرف فحذفها أسهل .

أما الأخفش فيحتج بأمور ، منها : أن حذف الأولى جارٍ على قاعدة التخلص من التقاء الساكنين ، وأن حذفها أولى ، لأنها ليست علامة المفعولية (1) .

المسألة الثانية : المصدر المعل الذي على وزن إِفْعَال واسْتِفْعَال ، نحو : إِقَامَة واسْتِقَامَة . وهو خلاف بين سيبويه والأخفش على غرار خلافهم في اسم المفعول .

واستدل كل من سيبويه والخليل بما أوردناه في واو المفعول .

---

(1) الممتع ٢/٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ . شرح الشافية ٣/١٤٧ . وانظر تصريف الأسماء ص ٨٨ .

وزاد الأخفش على ما ذكرنا له في حذف الواو الأولى في اسم المفعول من الأجوف أن المصدر في إفعال والاستفعال جاءت فيه التاء عوضاً عن المحذوف ، ولا يكون العوض إلا عن الأصول ، ولذا وافقه الزمخشري على هذا ([1]) .

وقال الرضي : «وقول الأخفش أولى قياساً على غيره مما التقى فيه ساكنان» ([2]) .

وقال الشيخ خالد في دليله الثاني : «ولكن المعهود في التاء أنها تعوض من الأصول ، وهذا يقوي ما اختاره الأخفش» ([3]) .

ومن المختلف في موضع الحذف لفظة (اسم) ، وهو خلاف مشهور بين البصريين والكوفيين ، ذكره صاحب الإنصاف في مسائل الخلاف ، فيرى الكوفيون أن أصل (اسم) من الوَسم ، وأن المحذوف الفاء من أوله ، أما البصريون فيقولون : إنه مشتق من السمُوّ ([4]) ، فالمحذوف اللام ، ولعل البصريين أقوى حجة من الكوفيين ، ولا داعي لذكر أدلة كل فريق لكي لا يطول بنا المقام .

ورجح سيبويه أن المحذوف منه ياء ([5]) ، رغم أنه لم يفصح عنه في حال التصغير ([6]) ، وكذلك ابن ويد ودم .

واعترض على سيبويه في (اسم) فلم يقل أحد إنه من الياء ، وإنما أصله الواو ([7]) .

([1]) شرح المفصل ٥٨/٦ .

([2]) شرح شافية ابن الحاجب ١٥١/٣ .

([3]) التصريح على التوضيح ٣٩٥/٢ .

([4]) الأنصاف في مسائل الخلاف ١٢/١ .

([5]) الكتاب ٤٥٤/٣ .

([6]) الكتاب ٤٥٥/٣ .

([7]) انظر الحاشية للكتاب ٤٥٤/٣ .

وقد اختلفوا في موضع الحذف من كلمة ثُبَة وظُبَة ، والراجح أنه اللام ، وذهب أبو إسحاق في ثبة الحوض أي وسطه إلى أنها من ثاب الماء إليها ، وأن الكلمة محذوفة العين ، وردّ عليه ابن جني لجواز أن تكون من ثَبَّيْتُ أي جمعت ، وذلك أن الماء مجتمعة من الحوض في وسطه ، وليست بمعنى جماعة .

وردّ على من ادعى أن المحذوف الفاء ، لأن الحذف في فاء الكلمة لم يطرد إلا في مصادر بنات الواو ([1]) .

ورجح ابن جني أن يكون المحذوف في ظُبَة وثُبَة الواو ، وعِضة وبُرة ، وكذلك سَنَة ، ويجوز في سَنَة أن يكون المحذوف منها الهاء .

ورأى ابن جني أن محذوف الواو أكثر من محذوف الياء لاماً فيجب العمل به ([2]) ، وحمل مالم يعرف عليه .

ومن المختلف في موضعه كلمة است ، وقد أثبت سيبويه ([3]) الموضعين :

الأول : أنها محذوفة اللام ، ويرى آخرون أنها محذوفة العين ، وهذا راجع إلى لغتها ، وقد أشرنا إليها في التصغير .

ومن المختلف في حرفه المحذوف كلمة (شَفَة) ، فيرى بعضهم أن المحذوف منها الهاء ، وآخرون يقولون الواو ، وهو ما نص عليه ابن يعيش ([4]) ، فيقال في جمعها شَفَوَات ، ويقال رجل أشفى إذا كان لا تنضم شفتاه ، وقالوا : الشَفَة حذفت منها الهاء ،

([1]) سر صناعة الإعراب ٦٠٢/٢ .

([2]) سر صناعة الإعراب ٦٠٣/٢ .

([3]) الكتاب ٤٥١/٣ ـ ٤٥٥ .

([4]) شرح المفصل ٨٣/١ .

لقولهم في تصغيرها شُفَيْهَة ، وقالوا : رجل شفاهي : عظيم الشفتين [1] ، وكذلك سنة .

وخالف الفراء البصريين في كَيْنُونَة وأخواتها أنها مخففة من كَيَّنُوْنَة ، وقال : لو كانت كذلك لوجدتها تامة في شعر أو سجع [2] .

وردّ عليه ابن عصفور بما أنشده البصريون :

يا ليت أنا ضمّنا سفينه   حتى يعود الوصل كَيَّنُوْنَه [3]

واختلفوا في كلمتي ابن وبنت ، فيرى قوم ومنهم الأخفش أن المحذوف من (ابن) الواو ، ويرى الزجاج أن المحذوف الياء [4] .

([1]) علم المفردات في إرثنا اللغوي ص ٣٢ .

([2]) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب / لابن السيد البطليوسي ص ٢٨٠ - دار الجيل .

([3]) الممتع ٢/٥٠٥ .

([4]) معاني القرآن / للزجاج ١/١٣٠ .

رابعاً : **الخلاف في المقلوب** :

استكمالاً لهذا الفصل لا بد لنا من إثبات خلافهم في المقلوب قلباً مكانياً ، وقد وقع الخلاف في عدة كلمات لعل من أشهرها : كلمة أشياء ، فقد ذهب سيبويه والخليل أنها لَفْعَاء مقلوبة من فَعْلاَء والأصل : شَيْئَاء من لفظ شيء .

وذهب الكسائي أنها أفعال جمع شيء ، وذهب الفراء والأخفش أنها أَفْعِلاء ، والأصل : أَشْيِئَاء ، فحذفت الهمزة التي هي لام (١) .

ولا داعي إلى عرض الأدلة والتفصيلات ، لأنها من المسائل المشهورة المعروفة ، ولعل الراجح منها ما ذهب إليه سيبويه والخليل .

ويرى الخليل أن خطايا من المقلوب ، وذهب آخرون إلى أن الهمزة قلبت إلى ياء دون قلب .

وقال أبو الفتح : «ومذهب من لم يقل بالقلب في خطايا عندي أقوى من قول الخليل ، ذلك أنه حكي عنهم (غفر الله له خَطَائِئَه) » (٢) .

ومن المختلف في قلبه كلمة أَيْنُق ، فأصلها أَنْوُق ، لأنها جمع ناقة ، وفيها أقوال : **أحدهما** : أن العين قدمت على الفاء وقلبت ياء ، **والآخر** : أن العين حذفت وعوضت الياء منها ، فيكون وزنها فيمن قال أن العين مقدمة أعْفُل ، ومن جعل الياء عوضاً عن العين قال أيْفُل .

---

(١) المتمع ٥١٣/٢ . وانظر المنصف ٩٤/٢ . وشرح الملوكي ص ٣٧٨ .

(٢) المنصف ٥٧/٢ .

ورأى الأخير أن الكلمة ليس فيها قلب ، ووزنها أفعل [1] .

وعدّ سيبويه [2] (اطْمَأَنّ) أنها من المقلوب ، وأن أصلها طأمن ، وخالفه الجرمي .

([1]) المنصف ٢/١٠٩ ــ ١١٠ . وانظر الكتاب ٣/٤٦٦ .

([2]) الكتاب ٣/٤٦٧ .

(٢) أسباب الخلاف في الأصول :

هناك جملة من الأسباب العامة كان لها دور في وقوع الخلاف بين علماء الصرف ، ويمكن حصرها تحت خمسة أسباب رئيسة لاندعي فيها أن جميع الأسباب قد انحصر تحتها .

ولوجود أسباب خاصة تتعلق بالموضع نفسه ، ولكن أهم الأسباب العامة هي :

أولاً : اختلاف اللغة :

بما أن قواعد النحاة مبناها اللغة ، ولا يمكن أن تخرج عن كلام العرب ومعتادهم ، كان اختلاف العرب في لغتها سبباً من الأسباب التي جعلت علماء الصرف يرون الرأيين المتضادين في كلمة واحدة ، فيرون أصلين مختلفين في لفظة واحدة ، لورودها بأصل يخالف الأصل عند قبيلة أخرى جعلهم يثبتون القولين أو أحداً منهما بحسب سماعهم إياها .

يقول المازني : «وأما مدائن فقد اختلف العرب فيها والعلماء » (١) .

فعطف العلماء على العرب لأن العرب هم السبب في الخلاف .

يقول ابن جني في شرحه للنص السابق : «إن العرب قد اختلفت فيها والعلماء ، معناه أن العرب منهم من يهمز ومنهم من لا يهمز ، فهذا وجه اختلاف العرب ، وأما اختلاف العلماء فيها فكأن بعضهم سمعها مهموزة وبعضهم سمعها غير مهموزة ، وبعضهم سمعها مهموزة وغير مهموزة ، فالذين سمعوها مهموزة خالفوا تأول من سمعها غير مهموزة ، ـ وأبو عثمان واحد منهم ـ قد أخذوا

---

(١) المنصف ٣١١/١ .

فيها بالقولين ، ولو كان كلهم سمعوها مهموزة وغير مهموزة كما سمعها أبو عثمان المازني بالوجهين لزال الخلاف ولم يقع أصلاً »[1].

ولم يكن بوسع النحاة فيما ورد من المعتقب بين الواو والياء إلا إثباته بالوجهين ، وذلك ما ذكرناه سابقاً فيما ذكره ابن قتيبة والسيوطي ، ونظم ابن مالك ما ينيف عن تسعين كلمة وردت بالوجهين ، بالواو والياء ، ومن نظمه :

وقلوته بالنار مثل قليته　　ورثوت خِلاً مات مثل رثيته
وصَغَوْتُ مثل صَغَيْتُ نحو محدثي　　وحَلَوْتُه بالحلي مثل حَلَيْتُه [2]

وقال الإمام السيوطي : «أهل الحجاز يقولون : قَلَوْتُ البر وكل شيء يقلى فأنا أقلوه قَلْواً ، وتميم : قليتُ البر فأنا أقليه قلياً [3] فأثبتوا اللهجتين لورودهما عن العرب » .

ونرى الرضي أثبت القولين في بعض الأسماء التي آخرها ألف ، حيث يقول : «وقد يجيء أسماء في آخرها ألف للعرب فيها مذهبان ، منهم من يجعل تلك الألف للتأنيث ، فلا يقلبها في التصغير ياءً ، ومنهم من يجعلها لغير التأنيث فيكسر ما قبلها ويقلبها ياءً ، نحو عَلْقَى وذِفْرَى » [4] .

وينبني الخلاف على خلافهم في النقل عن العرب ، فنجد مثلاً أن المازني يقول : «وبنو تميم فيما زعم علماؤنا يتمون مفعولاً من الياء ، فيقولون : مَبْيُوع ومَعْيُوب ومَسْيُور به ، فإذا كان الواو لم يتموه ، فلا يقولون في مَقُول مَقْوُول ، ولا في مَصُوغ مَصْوُوغ البتة » [5] .

---

[1] المنصف ٣١٢/١ - ٣١٣ .

[2] المزهر ٢٧٩/٢ .

[3] المزهر ٢٧٧/٢ .

[4] شرح الشافية ١٩٦/١ .

[5] المنصف ٢٨٣/١ .

وذكر سيبويه ذلك فقال : «ولا نعلمهم أتموا الواوات ، لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات ، ومنها يفرون إلى الياء ، فكرهوا اجتماعهما مع الضمة» (١) .

ثم نجد آخرين يثبتون الإتمام لبني تميم في الواوي وإن كان نادراً ، بل رآه البعض أنه لا يمتنع عند الضرورة ، وإليك أقوالهم :

يقول أبو الفتح ابن جني : «وقد حكى غيره أنهم يقولون : ثوب مَصْوُون ، والأكثر مَصُون .

وأنشدوا قول الراجز :

والمسك في عنبره المَدْوُوْف (٢)

والأشهر مدوف» (٣) .

ونقل الرضي عن الكسائي أنه أجاز مَصْوُوغ ، وأنه يأتي على الأصل ـ أي الإتمام ـ (٤) .

بل يقول عنه المبرد : «ولست أراه ممتنعاً عند الضرورة إذا جاء في كلام مثله» (٥) .

وهكذا تختلف أحكام النحاة في الجواز أو المنع لاختلافهم في النقل عن العرب ، ولذا فطن ابن جني إلى قضية السماع وأثبتها وأنكر على من قدم القياس على السماع ، فقال : «لأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به ويخلد إلى مثله ، وليس لك أن

---

(١) الكتاب ٣٤٩/٤ .

(٢) لم يعرف صاحب الرجز ، وهو في المنصف ٢٨٥/١ ، ومعنى كلمة مدوف : أي مبلول أو مسحوق .

(٣) المنصف ٢٨٥/١ .

(٤) شرح الشافية ٢٤٩/٣ ـ ٢٥٠ .

(٥) المنصف ٢٤٠/١ .

تـرد إحـدى اللغتـين بصاحبتهـا ، لأنهـا ليسـت أحـق بذلـك مـن رسيلتهـا »(١) .

ثانياً : شدة التقارب بين الألفاظ في لفظها ومعناها :

إن شـدة التقـارب بـين الألفـاظ جعـل أصحـاب المعـاجم يتشـككون في أصـول بعـض الألفـاظ ، فـنرى التداخـل حصَـلَ بـين الثلاثي والرباعي والخماسي ، وكذا المقلوب والمضعف .

يقول أبو الفتـح ابـن جـني : «والآخـر أن تجـد الثلاثـي علـى أصلين متقاربين والمعنى واحد ، فههنا يتداخلان ويوهـم كـل واحـد منهما كثيراً من الناس أنه من أصـل صاحبـه ، وهـو في الحقيقـة من أصل غيره ، وذلك كقولهم : شيء رِخْوٌ ورِخْوَد ، فهمـا كمـا تـرى شديدا التداخل لفظاً ، وكذلك هما معنىً »(٢) .

ولا شك أن شدة التقارب بين بعـض الألفـاظ حمـل بعضهـم على القول بأصل يخالف الأصل الصحيح ، وقد أورد ابن جني أمثلـة كثيرة على ذلك ، ومما أشار إليـه شـدة التبـاس أهـل اللغـة في زيـادة حرف على آخر في مثل طَيْس ، وطَيْسَلَ ، والفَيْشَة والفَيْشَلَة ، فهـل الياء زائدة أو اللام (٣) .

ولم يقتصـر الالتبـاس في الزائـد فقـط ، بـل في مـا اشـتبه في الحروف المبدلة ، وكذلك ما حصل به قلب مكاني .

فمن الخلاف في المبدل وكان سببه شدة التقارب ، ما ذ كـره ابن يعيش في نحو : سـكران ، حيـث ذهبـوا إلى أن النـون في فعـلان بدل من همزة حمراء ، فقال : «والذي حملهم على هذه المقالة شـدة التباسـهما وتوافقهمـا ، ألا تـرى أن وزنهمـا واحـد في الحركـة

---

(١) الخصائص ٢/١٠ .

(٢) الخصائص ٢/٤٤ .

(٣) المرجع السابق ٢/٤٨ .

والسكون ، وأن في آخر كل واحد منهما زيادتين زيدتا معاً »([1]).

وأشار ابن جني إلى أن التقارب حمل بعضهم إلى القول بأن بعض الكلمات مقلوب من الآخر ، فقد اختلفوا في جبذ وجذب في أيهما أصلٌ لصاحبه .

ومما وقع الخلاف فيه كلمة اطمأن ، فذهب سيبويه إلى أنه مقلوب ، وأصله طأمن ، وخالفه أبو عمر الجرمي ([2]) .

فشدة التقارب والالتباس في اللفظ والمعنى بين الألفاظ حمل بعض علماء الصرف إلى القول بأصل غير مراد أو غير صحيح ، فهو من الأسباب التي دعت إلى الخلاف بين علماء الصرف .

ثالثاً : الخطأ والخلط :

الخطأ والخلط من الأسباب التي أوجدت الخلاف وليس له وجود في الحقيقة ، ويقع الخطأ في القياس والخطأ في النقل والرواية ، ولعل بالأمثلة يتضح لنا هذا السبب ، ونقف على شيء من حقيقته .

فمن الخطأ في القياس مثلاً : أنهم حملوا النون في فعلان على همزة حمراء ، وقالوا : إن النون بدلٌ منها ، والنون في عَطْشَان وسَكْرَان تختص بالمذكر ، فلا يكون ما هو مختص بالمذكر بدلاً من علم تأنيث ([3]) .

ولعل هذا من الخطأ في الفهم ، فقد ذكر سيبويه أن النون بدلٌ من همزة حمراء ، فليس المراد الإبدال المعهود عندهم ، وإنما

([1]) شرح الملوكي ص ٢٨٦ .

([2]) الخصائص ٢/٦٤ ـ ٧٥ .

([3]) شرح الملوكي ص ٢٨٦ .

المراد بذلك أن النون تعاقب في هذا الموضع همزة حمراء كما تعاقب لام التعريف التنوين ـ أي لا يجتمعان ـ (١).

وقد نقل عنهم الخطأ في قياسهم ، ومن ذلك ما يحكى عن عمار بن عقيل : «أنه قال في جمع رِيْح أَرْيَاح ، حتى نبّه عليه فعاد إلى أرواح» (٢).

ومن كان يرى أن الياء أصل في الريح قال عنه ابن يعيش إنه من قبيل الغلط (٣).

بل ذكر عن العرب أنها كانت تخلط في اشتقاق الأعجمي ، وهو ما ذكره ابن عصفور عندما تحدث عن كلمة مَنْجَنِيق ، فقال : «والعرب قد تخلط في اشتقاقها من الأعجمية ، لأنها ليست من كلامهم» (٤).

ومن الخطأ الذي أوقع في الخلاف وقد يكون هذا الخلاف لا حقيقة له ، الخطأ في النقل والرواية ، ولكي لا نطيل الحديث في هذا الموضع اخترت موضعين منقولين عن اثنين من العلماء ، وهما : المبرد وابن السراج ، لكي نتبين من خلالهما أن الخلاف قد يحصل وسببه النقل ، وقد نقلت كلامهما وكلام من نقل عنهما .

أما المبرد فقد نقلوا عنه أنه لا يعد الهاء من حروف الزيادة ، وقد صرح بزيادتها في أكثر من موضع من كتابه المقتضب ، ومما قاله عن كلمة أُمَّهَات : «فالهاء زائدة ، لأنها من حروف الزوائد»(٥).

---

(١) شرح الملوكي ص ٢٨٦ .

(٢) الخصائص ١/٣٥٦ .

(٣) شرح المفصل ١٠/٣٠ . وشرح الملوكي ص ٣٤٣ .

(٤) الممتع ١/٢٥٣ ـ ٢٥٤ .

(٥) المقتضب ١/١٩٤ . وانظر الجزء الثالث ص ١٦٩ .

وأما ابن السراج ، فقالوا عنه إنه أجاز أن الهاء في أُمّهات أصلية ، وتتابع النقل عنه .

يقول أبو الفتح ابن جني : «وأجاز أبو بكر في قول من قال أُمّهَة في الواحد أن تكون الهاء أصلية ، وتكون فُعّلَة » (١) .

وقال ابن يعيش : «وقد أجاز أبو بكر أن تكون الهاء هنا أصلاً ، لقولهم في الواحدة : أُمّهَة » (٢) .

وصرح ابن برهان أيضاً فقال : «وأجاز أبو بكر ابن السراج أن تكون الهاء في أُمَّهَة أصلية» (٣) .

ونقل هذا القول جمع كثير (٤) عن ابن السراج مع أنه قد ثبت عنه خلاف ذلك في كتابه الأصول إذ قال : «فأما أُمَّهَات فوزنها فُعْلَهَات ، يدلك على ذلك أنهم يقولون أُمّ وأُمَّهَات ، فيجيئون في الجمع بما لم يكن في الواحد » (٥) ، وهذا النص يفهم منه أنه لم يقل بأصالتها لا من قريب ولا من بعيد .

---

(١) سر صناعة الإعراب ٥٦٤/٢ .

(٢) شرح الملوكي ص ٢٠٢ . وشرح المفصل ٤/١٠ .

(٣) شرح اللمع / لابن برهان ٧١٤/٢ .

(٤) ارتشاف الضرب / لأبي حيان ١٠٧/١ . وشرح الشافية ٣٠١/٢ . وشرح التصريح ٣٦٢/٢ .

(٥) الأصول / لابن السراج ٣٣٦/٣ ـ ٣٥٠ .

رابعاً : أخذهم بأصولهم المقررة دون النظر إلى غيرها :

إن الأخذ بالقواعد والأصول المقررة عند بعض الصرفيين دون النظر إلى الاعتبارات الأخرى يوقع بلا شك في الخلاف ، ولعل الأمثلة التي سنوردها دليل على ما قلنا ، ومن ذلك خلاف البغداديين في كلمة سَيِّد ومَيِّت وهَيِّن ، فقد وضعوا أصلاً لأنفسهم أنه لا يوجد في العربية وزن على فَيْعِل ، فيجب حملها على ما له نظير في كلام العرب ، أما البصريون فلم يبالوا بهذه القاعدة ، وتمسكوا بالظاهر فيها .

ونظر إلى هذه القاعدة سيبويه في كلمة مُمَرْجَل ، فحكم بأصالة الميم لأن مفعللا كثير ، وممفعلا لا وجود له إلا في الشذوذ .

قال محققوا شرح الشافية : «والفريق المخالف لسيبويه لم يبالِ بعدم النظير» [1] .

ولذا أنكر أبو الفتح ابن جني على من يتخذ القياس ويترك ما ورد عليه السماع ، حيث قال : «لأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به ويخلد إلى مثله ، وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها ، لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها» [2] .

ومن الأصول المقررة والتي أوقعت في الخلاف ، ما وضعه الخليل لنفسه ، حيث كان : «لا يفصل بين الزائد والأصلي إذا جعل مداً ، أما النحويون غيره فيجرون على أصولهم في ألا يجروا الأصلي مجرى الزائد» [3] .

([1]) شرح الشافية ٣٣٧/٢ .

([2]) الخصائص ١٠/٢ .

([3]) المنصف ٢٩/٣-٢ ـ ٣٨ ـ ٣٩ .

خامساً : انعدام الأدلة أو تعارضها :

من الأسباب التي أوقعت في الخلاف هو انعدام الأدلة ، ويظهر ذلك جلياً في الحروف التي لا تتصرف ، أو الكلمات الجامدة حيث لا يمكن معرفة ما هي عليه «ولذا وقع الخلاف في الألفات التي في الحروف ، وذلك في (ما) و (لا) ، فمنهم من قال : إنها من الواو ، ومنهم من قال إن أصلها الياء .

ووقع الخلاف بين سيبويه وغيره في الألف في (كلا) و (كلتا) مما أوردناه سابقاً ، والسبب هو انعدام الأدلة ، حيث صرحوا بذلك ، ولذا قال المازني وابن جني في الحروف : «فالألف فيهن أصل غير زائدة ولا منقلبة ، والدليل على ذلك أنها غير مشتقة ولا متصرفة ، ولا يعرف لها أصل غير هذا الذي هي عليه ، فيجب أن تقر على ما هي عليه حتى تقوم دلالة على أنها زائدة أو منقلبة » ([1]) .

ومن تعارض الأدلة أنه ورد تصغير كلمة سَيِّد على سُوَيِّد وسُيَيِّد بالواو والياء ، واعتمادهم على السماع ، وهو الدليل المسمى بالاستعمال اللغوي ، وقد سبب الخلاف كما رأينا سابقاً ، ويعتبر من تعارض الأدلة ، فكل قوم يحتجون بما سمعوا عن العرب ، ولذا نشأ الخلاف من تعارض السماع في قضية واحدة .

([1]) المنصف ١/١١٨ .

الخاتمة

وبعد الانتهاء من عناء الجمع والترتيب لهذه الدراسة ، أتوجه بالشكر لله على فضله وامتنانه ، فله الحمد أولاً وآخراً .

ثم إذا كان لكل دراسة ثمرة ونتائج ، يستحسن ذكرها في الخاتمة ، فإن من أهم نتائج هذه الدراسة ما يلي :

أولاً : كشفت هذه الدراسة وأبرزت اهتمام النحاة بأصل البنية الصرفية ، محاولة الكشف عن أدواتهم وأدلتهم في معرفة الأصل ، وإبراز أقوالهم وأمثلتهم عن هذه الطرق والأدلة ، وقد كان الأصل والاهتمام به من الأمور التي اعتنى بها الصرفيون ، فلم تبن قاعدة في إعلال أو إبدال أو حذف أو زيادة إلا وكان الأصل واضح الصورة لديهم ، ولذا جاءت الطرق والأدلة في معرفته والتدليل عليه في كتب الصرف متفرقة في كل باب من أبواب الصرف ، فحاولت هذه الدراسة جمع هذه الطرق وضم بعضها إلى بعض ، وتقريب كل طريقة إلى أختها لتمثل لنا بناءً متكاملاً من الأدلة والطرق الدالة على الأصل لا يمكن الاستغناء بجزء عن جزء ، فجمعت ورتبت لتكون سهلة المنال قريبة المأخذ .

ثانياً : بينت هذه الدراسة معنى الأصل المراد لدى الصرفيين ، وبينت أنواعه من خلال نظرتهم إليه ، فمنهم من نظر إليه بحسب استعمال العرب وعدمه ، ومنهم من

نظر إليه بحسب إمكان النطق به وعدم الإمكان ، كما أنها بينت أهم الأسباب اللفظية الصوتية والمعنوية التي دعت إلى العدول عنه ، وكشفت عن مواضع العدول عن الأصل .

ثالثاً : كشفت هذه الدراسة عن أهم الملامح العامة لطرق الرد عند الصرفيين ، فبينت القياسي منها والمعتمد على السماع ، كما بينت الخاص منها والعام ، مع بيان قوة الاستدلال بها والحاجة إليها ، فقد يعتمد عليها اعتماداً كلياً في معرفة الأصل ، بل كانت السبيل الوحيد في بعض الكلمات كما هو واضح في بعض الأسماء ، وقد يكتفون بواحدة إذا وجدت لقوة الاستدلال بها فلا يساورهم الشك في الاستدلال بها لكونها أقوى حجة وأعدل حكم كما هو واضح في الاشتقاق في معرفة الزائد من الأصلي .

رابعاً : قدمت هذه الدراسة طرق الصرفيين في الاستدلال على الأصل مقيدة بمواضع الاستدلال بها ، محاولة إبراز كل طريقة بموضعها ، فقد تكون الحاجة إلى الطريقة في موضع أهم من غيرها فيه ، والحاجة حاصلة ومُؤَكَّدة في موضع من المواضع ، فمظاهر التحول عن الأصل متنوعة ، كما أن موضع التغيير من الكلمة في أولها ووسطها وآخرها ، لذا كانت الحاجة إلى التصغير في إعلال الحرف الثاني والأخير ، والمحذوف الثنائي أقوى وأبلغ حجة من غيره ، كما أن الإمالة كانت أقوى دليلاً في معرفة أصل الألف

في بعض الكلمات ، كما أن الاشتقاق أعدل حكم في معرفة الزائد من الأصلي ، وهكذا بقية الطرق .

خامساً : لم تهمل الدراسة طريقة من طرق الصرفيين استغناءً برسيلتها ، فقد أفردت أدلة الزيادة في مبحث الزيادة لاختصاصها ببعض الطرق والأدلة ، كما أنها لم تهمل طرق معرفة أصل المقلوب والمعل والمحذوف ، فقد تجتمع الطرق وتتضافر في رد بعض الألفاظ إلى أصولها ، وقد تنفرد طريقة ببعض الألفاظ ، فمن الطرق ما هو خاص بالأسماء ، ومنها ما هو خاص بالأفعال ، ومنها ما هو مشترك بينهما .

سادساً : كشفت هذه الدراسة عن مراد الصرفيين بقولهم : «وهذا يرد الأشياء إلى أصولها» ، أو قولهم : «وهذا مما تجري فيه الأشياء على أصولها» ، والتفريق بينها وبين قولهم : وفي هذا منبهة على الأصل وتلفت إليه ، فوجدنا أن إطلاقهم : وهذا يرد الأشياء إلى أصولها كان على طرق مقيسة ، وأما قولهم : وفي هذا منبهة على الأصل كان على طرق تعتمد على السماع ، وبهذا يتبين لنا أن التصغير ، وجمع التكسير ، والتثنية ، وجمع المؤنث السالم ، والوصل والضمير ، والنسب ، والإضافة طرق مقيسة ، لأنهم أطلقوا عليها : وهذا يرد الأشياء إلى أصولها ، أما بقية الطرق فهي معتمدة على السماع .

سابعاً : كشفت هذه الدراسة عن بعض الألفاظ التي وقع الخلاف في أصلها مع بيان أهم الأسباب التي دعت

إلى ذلك الخلاف ، وقدمته مرتباً بحسب موضعه الحاصل في الكلمة .

هذا وأسأل الله ﷻ أن تكون هذه الدراسة خالصة لوجهه الكريم ، وأن تكون قد شاركت في الكشف عن بعض مكنون تراثنا العربي الأصيل .

الفهارس الفنية

أ ـ فهرس الآيات القرآنية .

ب ـ فهرس الأبيات الشعرية .

جـ ـ فهرس الألفاظ .

د ـ فهرس المصادر والمراجع .

هـ ـ فهرس المواضيع .

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأبيات الشعرية

فهرس الألفاظ الواردة في الرسالة

* القرآن الكريم .

- **إبراز المعاني من حرز الأماني** / لعبد الرحمن بن إسماعيل أبو شامة ـ تحقيق محمود بن عبد الخالق جادو ـ الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ ـ نشر : مطابع الجامعة الإسلامية .
- **أدب الكاتب** / لأبي محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة ـ تحقيق علي فاعور ـ الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ـ نشر : دار الكتب العلمية .
- **ارتشاف الضرب** / لأبي حيان محمد بن يوسف ـ تحقيق الدكتور مصطفى النحاس ـ الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ـ نشر : مطبعة المدني بمصر .
- **أسرار العربية** / لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ـ تحقيق محمد بهجة البيطار ـ الطبعة الأولى ـ نشر : مطبعة الترقي بدمشق .
- **الأشباه والنظائر** / لجلال الدين السيوطي ـ الطبعة الأولى ـ نشر : دار الكتب العلمية .
- **الأصول** / لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج ـ تحقيق الدكتور : عبد الحسين الفتلي ـ الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ نشر : مؤسسة الرسالة .
- **الأصول** / لتمام حسان ـ طبعة عام ١٩٨١م ـ نشر : دار الثقافة ، الدار البيضاء .
- **ألفية ابن مالك** / محمد بن مالك ـ الطبعة الأولى ـ نشر : دار الكتب .
- **الأمالي الشجرية** / لابن الشجري ـ طبعة عام ١٣٤٩هـ ـ نشر : حيدر آباد الدكن ، الهند ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية .
- **الإنصاف في مسائل الخلاف** / لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري النحوي ـ نشر : إحياء التراث العربي .
- **الاشتقاق** / لعبد الله أمين ـ الطبعة الأولى ١٣٧٦هـ ـ نشر : مطبعة لجنة التأليف ، القاهرة .

- **الاقتراح في أصول النحو** / لجلال الدين السيوطي ـ تحقيق الدكتور أحمد بن محمد قاسم ـ الطبعة الأولى .
- **الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب** / لابن السيد البطليوسي ـ الطبعة الأولى ـ نشر : دار الجيل .
- **الانتصاف من الإنصاف** / محمد محيي الدين عبد الحميد ـ الطبعة الأولى ـ نشر : إحياء التراث العربي .
- **بحوث في اللغة والأدب** ـ قسم اللغة العربية وآدابها ـ جامعة الكويت / إعداد الدكتورة سهام الفريح ـ مكتبة المعلا ـ الكويت .
- **التتمة في التصريف** / لأبي عبد الله محمد بن أبي الوفاء الموصلي ـ تحقيق الدكتور محسن بن سالم العميري ـ الطبعة الأولى سنة ١٤١٤هـ ـ نشر : مطبوعات نادي مكة .
- **التجويد والأصوات** / للدكتور إبراهيم محمد نجا ـ الطبعة الأولى ـ نشر : دار الكتب المصرية .
- **تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب**/ ليوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري ـ في حاشية الكتاب ، مطبعة بولاق ـ الطبعة الأولى سنة ١٣١٧هـ .
- **تصريف الأسماء** / للطنطاوي ـ مطبوعات الجامعة الإسلامية .
- **التكملة** / لأبي علي الفارسي ـ تحقيق حسن شاذلي فرهود ـ نشر عمادة شؤون المكتبات بجامعة الرياض ١٤٠١هـ .
- **توضيح المقاصد والمسالك شرح ألفية ابن مالك** / للمرادي ـ تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن علي سليمان ـ الناشر مكتبة الكليات الأزهرية ـ الطبعة الثانية .
- **حاشية الصبان على شرح الأشموني** / لمحمد بن علي الصبان ـ نشر : دار إحياء الكتب العربية .
- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية** / لعبد القادر بن عمر البغدادي ـ الطبعة الأولى ـ نشر : دار صادر .
- **الخصائص** / لأبي الفتح عثمان بن جني ـ تحقيق د . محمد علي النجار ـ الطبعة الأولى ـ نشر : عالم الكتب ، بيروت .
- **دروس في التصريف** / لمحمد محيي الدين عبد الحميد ـ الطبعة الأولى ـ نشر

: المكتبة العربية ـ بيروت .

- **دقائق التصريف** / للقاسم محمد سعيد المؤدب ـ الناشر المجمع اللغوي بالعراق ، ط ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .
- **ديوان أمية بن أبي الصلت** / للدكتور عبد الحفيظ السكلي ـ الطبعة الثانية ١٩٧٧م ـ دمشق .
- **ديوان العجاج** / تحقيق د . عزة حسن ، دار الشرق ـ بيروت ، ١٩٧١م .
- **ديوان عمر بن أبي ربيعة** ـ تحقيق الشيخ محيي الدين ـ مطبعة السعادة .
- **سر صناعة الإعراب** / لأبي الفتح عثمان بن جني ـ تحقيق الدكتور حسن هنداوي ـ الطبعة الأولى ـ نشر : دار العلم ، دمشق .
- **السماع والقياس** / لأحمد تيمور باشا ـ الطبعة الأولى ـ نشر : دار الكتاب العربي بمصر .
- **سنن أبي داود** / سليمان بن الأشعث السجستاني ـ دار الحديث ـ حمص ـ سوريا ـ الطبعة الأولى ١٣٨٨هـ/١٩٦٩م .
- **سنن النسائي** / أحمد بن شعيب النسائي ـ دار الفكر ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الأولى ١٣٤٨هـ/١٩٣٠م .
- **الشامل لجموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية** / للدكتور عبد المنعم سيد عبد العال ـ الطبعة الأولى ـ نشر : مكتبة غريب ـ الطابع : دار الاتحاد العربي .
- **شذا العرف في فن الصرف** / الشيخ أحمد الحملاوي ـ الناشر دار الرسالة ـ ودار الفتح للإعلام العربي .
- **شرح الأشموني** / علي بن محمد الأشموني ـ الطبعة الأولى ـ دار إحياء الكتب العربية .
- **شرح أبيات سيبويه** / لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس ـ تحقيق الدكتور وهبة متولي عمر سالمة ـ الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ نشر : مكتبة الشباب ، القاهرة .
- شرح ابن إياز على **تصريف ابن مالك** ـ رسالة بجامعة أم القرى . مركز البحث العلمي
- **شرح التصريح على التوضيح** / للشيخ خالد الأزهري ـ الطبعة الأولى ـ نشر : دار الفكر .
- **شرح جمل الزجاجي/ الشرح الكبير** / لابن عصفور الإشبيلي ـ تحقيق

الدكتور صاحب أبو جناح ـ الطبعة الأولى ـ نشر : المكتبة الفيصلية .

- **شرح شافية ابن الحاجب** / للشيخ رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذي ـ تحقيق محمد نور الحسن ، ومحمد الزقراف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ـ الطبعة الأولى ـ نشر : دار الفكر العربي .
- **شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي** / عبد الله بن بَرّي ـ تحقيق الدكتور عبيد مصطفى درويش ، والدكتور محمد مهدي علام ـ الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ـ نشر : مجمع اللغة العربية بمصر .
- **شرح الشواهد للعيني** ـ في حاشية شرح الأشموني .
- **شرح الكافية في النحو** / للشيخ رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذي ـ نشر : دار الكتب العلمية ، بيروت .
- **شرح اللمع** / لابن برهان ـ تحقيق الدكتور فايز فارس ـ السلسلة التراثية ـ الكويت ـ الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .
- **شرح المفصل** / للشيخ موفق الدين بن يعيش ـ الطبعة الأولى ـ عالم الكتب ، بيروت .
- **شرح الملوكي في التصريف** / للشيخ موفق الدين بن يعيش ـ تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ـ الطبعة الأولى ـ نشر : المكتبة العربية بحلب .
- **الصاحبي** / أحمد بن فارس ـ تحقيق السيد أحمد صقر ـ الطبعة الأولى ـ نشر : مطبعة عيسى الحلبي ، القاهرة .
- **الصحاح** / إسماعيل بن حماد الجوهري ـ تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ـ الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٤هـ ـ نشر : دار العلم للملايين ، بيروت .
- **ضرائر الشعر** / لأبي عبد الله محمد بن جعفر القيرواني ـ تحقيق الدكتور محمد زغلول سلام ، والدكتور محمد مصطفى هدارة ـ الطبعة الأولى ـ نشر : منشأة المعارف بالإسكندرية .
- **الصناعتين : الكتابة والشعر** / لأبي جلال الحسن بن عبد الله العسكري ـ تحقيق الدكتور مفيد قميحة ـ الطبعة الأولى ـ نشر : دار العلم للملايين ، بيروت .

- **ضياء السالك إلى أوضح المسالك** / محمد عبد العزيز النجار ــ الطبعة الأولى سنة ١٣٨٩هـ ـ مطبعة الغجالة ، القاهرة .
- **علم المفردات في إرثنا اللغوي** / للدكتور نشأة محمد رضا ظبيان ــ الطبعة الأولى سنة ١٤٠١هـ ـ نشر : دار العلوم ، الرياض .
- **العين** / الخليل بن أحمد الفراهيدي ـ تحقيق الدكتور مهدي المخزومي ، والدكتور إبراهيم السامرائي ـ الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ ــ نشر : مؤسسة الأعلمي ، بيروت .
- **غاية النهاية في طبقات القرّاء** / محمد بن محمد بن محمد بن الجزري ــ عناية الناشر ج . برجستر ـ الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٢هـ ــ نشر : دار الكتب العلمية .
- **الفصول الخمسون** / لأبي الحسين يحيى بن عبد المعطي ـ تحقيق محمود محمد الطناحي ـ الطبعة الأولى ـ نشر : مطبعة عيسى الحلبي ، القاهرة .
- **القاموس المحيط** / مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ــ عناية الناشر ـ الطبعة الثانية ١٣٧١هـ ـ نشر : مطبعة مصطفى الحلبي بمصر .
- **القول الفصل في التصغير والنسب والوقف** / لعبد الحميد عنتر ــ مطبعة دار إحياء الكتب العربية ـ القاهرة ، ١٣٦٥هـ/١٩٤٦م .
- **الكامل في اللغة والأدب** / لمحمد بن يزيد المعروف بالمبرد ـ تحقيق لجنة من المحققين ـ الناشر : مؤسسة المعارف ، بيروت .
- **الكتاب** / سيبويه ـ الطبعة الأولى سنة ١٣١٦هـ ـ نشر: مطبعة بولاق .
- **الكتاب** / سيبويه ـ تحقيق عبد السلام محمد هارون ــ الطبعة الأولى ــ نشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة .
- **كتاب حروف الممدود والمقصور** / لابن السكيت ــ ت د . حسن شاذلي فرهود ـ دار العلوم للطباعة والنشر ، ط ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .
- **كتاب في التصريف** / لعبد القاهر الجرجاني ــ تحقيق الدكتور محسن سالم العميري ـ الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ ـ نشر : مكتبة المدني .
- **لجام الأقلام** / لأبي تراب الظاهري ـ الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ـ الناشر : تهامة .
- **لسان العرب** / لأبي الفضل محمد بن منظور ــ الطبعة الأولى

سنة ١٤١٠هـ .

- **لغة تميم ، دراسة تاريخية وصفية** / للدكتور ضاحي عبد الباقي ـ الطبعة الأولى ـ الناشر : مجمع اللغة بمصر ـ طبع بالمطابع الأميرية .
- **اللهجات العربية في التراث** / لأحمد علم الدين الجندي ـ الطبعة الأولى ـ الناشر : الدار العربية للكتاب .
- **ليس في كلام العرب** / الحسين بن أحمد بن خالويه ـ تحقيق أحمد عبد الغفور عطا ـ الطبعة الثانية سنة ١٣٩٩هـ ـ الناشر : مؤسسة عبد الحفيظ البساط ، بيروت .
- **مجمع الأمثال** / لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني ـ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ الطبعة الثالثة ١٣٤٣هـ ـ الناشر : دار الفكر .
- **المحكم والمحيط الأعظم** / لأبي الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيدة ـ تحقيق مجموعة من الأساتذة ـ الطبعة عام ١٣٧٧هـ ـ الناشر : مطبعة البابي الحلبي بمصر .
- **المخصص** / لأبي الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيدة ـ الطبعة عام ١٣١٦هـ ـ المطابع الأميرية ـ بولاق .
- **المدخل إلى علم الأصوات** ـ دراسة مقارنة / صلاح الدين صالح حسنين ، دار الاتحاد العربي للطباعة ـ الطبعة الأولى ١٩٨١م .
- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها** / لجلال الدين السيوطي ـ تحقيق محمد أحمد جاد المولى بك ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي ـ الطبعة الأولى ١٩٨٦م ـ نشر المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت .
- **المسائل البصريات** / أبو علي الفارسي ـ تحقيق محمد الشاطر أحمد ـ الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ ـ الناشر : مطبعة المدني بمصر .
- **المسائل العسكرية** / أبو علي الفارسي ـ تحقيق محمد أحمد الشاطر ـ الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣هـ ـ الناشر : مطبعة المدني بمصر .
- **المسائل العضديات** / أبو علي الفارسي ـ تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري ـ الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ ـ الناشر : عالم الكتب ، بيروت .
- **مسند الإمام أحمد** / أحمد بن حنبل ـ الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ ـ المكتب

الإسلامي ، بيروت .

- **المصباح المنير** / لأحمد بن محمد بن علي الفيومي ـ الناشر : المكتبة العلمية ، بيروت .
- **معاني القرآن وإعرابه** / لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج ـ تحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي ـ الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ـ الناشر : عالم الكتب ، بيروت .
- **معجم مقاييس اللغة** / لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا ـ تحقيق عبد السلام محمد هارون ـ الطبعة الأولى سنة ١٤١١هـ ـ الناشر : دار الجيل ، بيروت .
- **معرفة القرّاء الكبار على الطبقات والأعصار** / للإمام الذهبي ـ تحقيق بشار عواد معروف ، وشعيب الأرنؤوط ، وصالح مهدي عباس ـ الطبعة الأولى سنة ١٤٠٢هـ ـ الناشر : الرسالة .
- **المغني في تصريف الأفعال** / للدكتور محمد عبد الخالق عظيمة ـ طبع ونشر دار الحديث .
- **المقتضب** / لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ـ تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ـ الناشر : عالم الكتب ، بيروت .
- **المقرب** / لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور ـ تحقيق محمد عبد الستار الجوزي ، وعبد الله الجبروني ـ الطبعة الأولى سنة ١٣٩١هـ ـ الناشر : مطبعة اليماني ، بغداد .
- **الممتع في التصريف** / علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور ـ تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ـ الطبعة الرابعة سنة ١٣٩٩هـ ـ الناشر : دار الآفاق ، بيروت .
- **المنتخب من غريب كلام العرب** / لأبي الحسن علي بن الحسن المعروف بكراع النمل ـ تحقيق الدكتور محمد بن أحمد العمري ـ الطبعة الأولى سنة ١٤٠٩هـ ـ الناشر : مطابع جامعة أم القرى .
- **المنصف ، شرح كتاب التصريف** / أبو الفتح عثمان بن جني ـ تحقيق إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ـ الطبعة الأولى سنة ١٣٧٣هـ ـ

الناشر : مطبعة مصطفى الحلبي بمصر .

- **المنهج الصوتي للبنية** / عبد الصبور شاهين ـ طبعة عام ١٩٨٠م ـ الناشر : الرسالة ، بيروت .
- **النحو الوافي** / للدكتور عباس ـ الطبعة الثالثة ١٩٦٦م ـ الناشر : دار المعارف بمصر .
- **نزهة الطرف في علم الصرف** / لعبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام ـ تحقيق الدكتور أحمد عبد المجيد هريدي ـ طبعة عام ١٤١٠هـ ـ الناشر : مكتبة الزهراء .
- **النشر في القراءات العشر** / لابن الجزري ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت .
- **نظرات في اللغة والأدب** / مصطفى الغلاييني ـ طبعة عام ١٩٢٧م ـ الناشر : مطبعة طبّارة ، بيروت .
- **همع الهوامع شرح جمع الجوامع** / لجلال الدين السيوطي ـ محمد ابن بدر الدين النعساني ـ الطبعة الأولى سنة ١٣٢٧هـ ـ الناشر : الإستانة بمصر .
- **الوافي في التصغير والنسب والوقف والإمالة وهمزة الوصل** / أحمد عمارة ـ الطبعة الرابعة ١٤٠٨هـ ـ مطابع الجامعة الإسلامية .
- **الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع** / عبد الفتاح عبد الغني القاضي ـ الطبعة الأولى ـ مكتبة الدار .

فهرس المواضيع

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الفصل الثالث

الموضوع	رقم الصفحة

الفصل الرابع